الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين الهضاب (سطيف 02)

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

محاضرات مقياس "منهجية البحث في العلوم القانونية"

من إعداد: د. سعيدة لعموري

ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر

تخصّص: إدارة وتسيير الجماعات المحلّية

السداسي الأوّل

السنة الجامعية 2024/2023

مقدّمة: إذا كان البحث العلمي كاصطلاح ينصرف مفهومه إلى إعمال الفكر، وبذل الجهد الذهني المنظّم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، بغية الوصول إلى الحقيقة التي تبني عليها أفضل الحلول، وذلك بالتأكّد من صحّتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، فإنّه لطالما اقترن بالتعليم العالي كمصطلح، وكموضوع يدرّس في مؤسّساته لجميع المستويات والتخصّصات، وكوسيلة يتّخذ منها سبيلا للإرتقاء به، بما يضمن رقي الدولة وتقدّمها واستقلاليتها، ومن ثمّة احتلالها مكانة مرموقة بين الدول، من خلال ما ينبغي أن يقدّمه من معارف، وإضافات عن طريق الاختراعات والابتكارات، والاكتشافات، وحلول للمشكلات، وتصحيح للاختلالات.

وتأسيسا على ذلك لا اجتناب للصواب إذا قيل بأنّ البحث العلمي، علم، وفن قائم بذاته، لابد للمشتغل في مجال إنتاج المعرفة أن يتعلّمه كعلم، ويتقنه كفن، مهما كانت درجته العلميّة، ومهما كان مجال تخصّصه، وموضوع البحث، والغرض منه، وذلك لبلوغ الأهداف المرجوة من عمليّة إنجازه، ولن يتأتى ذلك إلاّ بالدراسة المعمّقة لموضوعاته المختلفة، بالنسبة للفئة المستهدفة السنة أولى ماستر تخصّص إدارة وتسيير الجماعات المحلّية، لاسيما للطلبة المقبلين على إنجاز مذكرات التخرّج كإضافة لرصيدهم المعرفي وكشرط للحصول على درجة علميّة ممثلّة في الحصول على شهادة الماسر، والمتمثّلة أساسا في ثلاث محاور.

حيث يخصّص المحور الأوّل لدراسة **مفهوم البحث العلمي** من خلال التطرّق لجملة من المواضيع تتمثّل في **(تعريف البحث العلمي، خصائصه، مراحل تطوّره، وأنواعه)**، ويخصّص الثاني لدراسة **مراحل إعداد البحث العلمي** من خلال دراسة جملة من المواضيع تتمثّل في **(مرحلة اختيار الموضوع، مرحلة جمع المصادر والمراجع، مرحلة تبويب وتقسيم الموضوع، مرحلة تخزين المعلومات، مرحلة القراءة والتفكير، مرحلة الكتابة والتحرير ووضع الموضوع في شكله الأخير)**، بينما يخصّص الثالث لدراسة **مناهج البحث العلمي** ولن يتأتى ذلك إلاّ ببيان جملة من المواضيع تتمثّل في **(المناهج الرئيسية وتشمل المنهج الاستدلالي، المنهج التاريخي، المنهج الجدلي، المنهج التجريبيه، والمناهج الفرعية وتشمل المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة، ومنهج المقابلة والاستبيان)**، وسيتّم كل ذلك وبشيء من التفصيل فيما يلي.

المحور الأوّل: مفهوم البحث العلمي: تشمل دراسة هذا المحور والتفصيل في مضمونه بالقدر الذي يتطلّبه فهمه فهمًا يُزال به ما يكتنفه من غموض، ويتناسب والمحتوى الدراسي المقرّر، وكما سبق بيانه جملة من المواضيع تتمثّل في تعريفه (أولا)، بيان خصائصه (ثانيا)، تعداد مراحل تطوّره (ثالثا)، ثمّ بيان أنواعه(رابعا)، يتّم بيانها كالآتي.

أولا– تعريف البحث العلمي القانوني: إنّ مسالة التعريف بالبحث العلمي القانوني كمصطلح ومحلاّ لهذه الدراسة، تكتسي من الأهمّية ما يجعلها أساسا لمواصلة دراسة الجوانب المختلفة لهذا الموضوع، إذ لا يمكن إتمام البحث في مسألة ما، دون معرفة ما هي؟، ومن أجل التوّصل إلى التعريف الجامع ومحاولة أن يكون مانعا، كان من الضروري البحث عن تعريف الكلمات المفتاحية التي تكوّنه، ويتعلّق الأمر بتعريف كل من المنهجية، البحث، البحث العلمي، وصولا إلى تعريف البحث العلمي القانوني، ويتّم كل ذلك فيما يلي.

1- تعريف المنهجية: كلمة المنهجية لغة من مصادر الفعل **الثلاثي** نهج ينهج نهجا، انتهج، ينتهج انتهاجا، أي وضّح، وسلك، فيقال طلب المنهج أي الطريق الواضح[1]، و**تعني المنهج، المنوال، الطريقة، والأسلوب (méthode)**[2].

2- تعريف البحث: كلمة البحث مصدر للفعل الثلاثي بحث، ويعني فتّش، نقّب، تحرّى، استقصى، سعى سعيا حثيثا[3]، تتبّع، واكتشف حقيقة من الحقائق أو أمرا من الأمور[4]، ومنه فالبحث اصطلاحا هو طلب الحقيقة وتقصّيها وإذاعتها بين الناس وفق طريقة يسير عليها الباحث ليصل إلى الغاية من موضوع بحثه[5].

3- تعريف العلم: تستخدم كلمة علم في عصرنا هذا للدلالة على مجموعة المعارف المؤيّدة بالأدّلة الحسّية، وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلا مؤسّسا على تلك القوانين الثابتة[6]، وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معيّنة، كمجموعة الفيزياء أو الكيمياء أو البيولوجيا.

ولمّا كان موضوع الدراسة هو البحث العلمي فجدير بالتوضيح في هذا المقام طبيعة العلاقة بين كل من العلم، المعرفة، والبحث، وبالتالي فإذا كان هدف العلم هو الوصول إلى المعرفة، فإنّ المعرفة أكثر سعة وشمولا من العلم، ذلك أنّها تتضمّن معارف علمية وأخرى غير علمية[7]، أي كل ما يدركه العقل ويميّزه، في حين يعتبر البحث وحدة الإثراء العلمي، والعلم هو وحدة الاثراء المعرفي، والمعرفة أوسع مجالا من العلم، والعلم أوسع مجالا من البحث، ومنه فالعلاقة بينهم علاقة تلازمية فلو لا العلم ما بحثنا ولو لا البحث ما تعلمنا[8].

4- تعريف البحث العلمي: عرّف البحث العلمي تأسيسا على تعريف كل من البحث والعلم، وبيان مدلولهما عدّة تعريفات اختلفت في صياغتها وتكاد تتّفق في مضمونها يذكر منها:

أنّه "**إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظّم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولا إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول لها**"[9]،

---

(1)– يوسف شكري فرحات، **معجم الطلاب "عربي،عربي"**. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط6، 2004، ص.607.

(2)– جروان السابق، **الكنز الوجيز "قاموس فرنسي عربي"**، دار السابق، بيروت، لبنان، 1985، ص.472.

(3)– المرجع نفسه، ص.673.

(4)– سيف الاسلام سعد عمر، **الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية**، دار الفكر، دمشق، ط1، 2009، ص.11.

(5)– عبود عبد الله العسكري، **منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية**، دار النمير، دمشق، سوريا، ط2، 2004، ص.17.

(6)– حسين رشوان حسين رشوان، **العلم والبحث العلمي**. المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، 1986، ص.4.

(7)– صالح ابراهيم المتيومتي، **(أصول البحث العلمي القانوني)**. مجلّة الفقه والقانون، ص.3، منشور على الرابط. **https://ebook.univeyes.com/179001/pdf**، تاريخ التحميل، 2020/12/11.

(8)– مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**. مؤسّسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2000، ص.17.

(9)– صالح ابراهيم المتيومتي، المرجع السابق، ص.3.

أنّه "**محاولة اكتشاف الحقيقة والمعرفة، والتنقيب عنها وتنميتها، فحصها، وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك لكي تسير في ركب الحضارة العالميّة، وتساهم فيها مساهمة إنسانية حيّة كاملة**"[1]،

وعرّف على أنّه "**التقصي المنظّم بإتباع أساليب ومناهج علميّة محدّدة للحقائق العلميّة، بقصد التأكّد من صحّتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها**"[2]،

وعرّف على أنّه "**الاستقصاء الذي يتميّز بالتنظيم الدقيق لمحاولة التوصّل إلى معلومات أو معارف أو علاقات جيّدة، والتحقق من هذه المعلومات، والمعارف الموجودة، وتطويرها باستخدام طرائق أو مناهج موثوق في مصداقيتها**"[3]،

وعرّف بأنّه "**جهود مخطّطة، وتقارير وافية، وفحص، وتقص لسلسلة الخطوات العلمّية الإجرائية المنظّمة لتفسير الظواهر واستقصاء الحقائق، وحلّ المشكلات، والتوصّل إلى معارف جديدة مؤيّدة بالأدّلة، والأسانيد، والنتائج وفق مناهج، وأدوات علميّة محدّدة للحقائق العلميّة بقصد إثبات مدى صحّتها أو إضافة الجديد لها في جميع فروع المعرفة**" [4]،

وعرّف أيضا على أنّه "**عمليّة فكرية علميّة منظّمة، يقوم فيها الباحث بجمع الحقائق وتقصيها في شأن مسألة أو مشكلة معيّنة متعلّقة بموضوع خاص، بإتباع طريقة علميّة، وفق مناهج علميّة، بغية الوصول إلى حلول أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة**[5].

5- تعريف البحث العلمي القانوني: مّما سبق بيانه يتبيّن أنّ البحث العلمي في مجال العلوم القانونية كغيره من العلوم "**عمليّة مترابطة ومنظّمة في شكل منهجي من أجل الوصول إلى الكشف عن الحقائق القانونية التي من شأنها دعم البناء الحقوقي، والتنظيم للمجتمع لاسيما في ظل التطوّرات العلمّية والتكنولوجية المعاصرة**"[6]،

ومنه يمكن تعريف البحث العلمي القانوني كمصطلح وكمحلاّ لهذه المحاضرات على أنّه "**إعمال الفكر وبذل الجهد الذهني المنظّم حول مجموعة من المسائل أو القضايا القانونية، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ**

---

[1]– عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص.17.

[2]–صالح ابراهيم المتيومتي، المرجع السابق، ص.3.

[3]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.15.

[4]– سيف الاسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.12.

[5]– شويرف عبد العالي، **(أساسيات في منهجية البحث العلمي في اعداد المذكرات والرسائل والأطروحات)**. مجلّة الدراسات الإسلامية، قسم العلوم الاسلامية، جامعة الاغواط، العدد 7، جوان 2016، ص.498، نقلا عن عبد الرحمان عدس وآخرون، البحث العلمي "**مفهومه، أدواته، أساليبه**". دار أسامة الرياض، ص.52.

[6]– بشير هادفي، **(تقنيات البناء النصي للبحث العلمي القانوني)**. يوم دراسي حول تقنيات اعداد البحث العلمي القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 9 فيفري 2016، ص.1.

أو العلاقات التي تربط بينها وتحليلها تحليلا منطقيا، وصولا إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول القانونية لها".

وبالتالي وإن كان البحث العلمي القانوني، والدراسات القانونية تهدف بشكل عام إلى استيعاب المبادئ والقواعد القانونية، وكذلك النصوص المكرّسة لهذه القواعد والمبادئ، فإنّها تهدف أيضا إلى إنشاء فكر قانوني قادر على تعيين نقاط النزاع المثارة أمامه أو بالأحرى النقاط القانونية التي يستشار بشأنها أو تثير اهتمامه، وفضوله بحيث يتمكّن إنطلاقا من هذا التعيين الدقّيق لها إيجاد الحل الصحيح لها وفقا لمنهجية علميّة صحيحة تعتمد على التعليل المنطقي، والقانوني للنزاعات الناشئة عن المجرى الطبيعي للحياة الاجتماعيّة، الاقتصادية، والقانونية[1].

6- تعريف منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية: إذا كانت المنهجية عامّة مصطلح شاع استخدامه في التعليم العالي خاصّة، بمعنى العلم الذي يبيّن كيفية قيام الباحث ببحثه، أو هي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث منذ عزمه على البحث وتحديد موضوعه حتى الانتهاء من إنجازه، أو هي مجموعة الإرشادات والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثه[2]، فإنّ منهجية البحث في العلوم القانونية، يمكن تعريفها على أنّها:

"**مجموعة من الإجراءات والأساليب والطرق المدروسة، والأدوات والوسائل، والمناهج العلميّة تُستخدم لدراسة الموضوعات أو الإشكاليات المتعلّقة بعلوم القانون، بغية التوصّل إلى نتائج قانونية واقعية، يمكن تعميمها تساعد في التنبؤ بمشكلات مماثلة لتفاديها**"، وأنّها "**التقصّي المنظّم والتفكير الهادف الذي يسعى لإيجاد حل لمشكل قانوني يشغل بال المجتمع باتباع خطوات وسبل مدروسة عن طريق الاستعانة بالوسائل القانونية المتاحة**".

وممّا سبق تتجلى أهمّية البحث العلمي عامّة والقانوني خاصّة بالنسبة لأيّ باحث بصفة عامّة والطالب بصفة خاصّة تتمثّل في:

- الوصول إلى المعلومة والحقيقة العلميّة الصحيحة،
- تعويد الطالب على البحث والاستكشاف،
- إثراء ما يحتاج إلى ذلك في المنهاج العلمي المقرر،
- معرفة الطالب لقائمة طويلة من المصادر والمراجع العلميّة، وفي ذلك زاد علمي وثقافي له عظيم،
- تشجيع البحث، والاجتهاد، والابتكار،
- الإسهام في إحداث نهضة علميّة شاملة،
- تحقيق ما يحتاجه المجتمع في شتى المجالات كثمرة للبحوث العلمية،
- البحث عن البدائل المناسبة في مراحل الحياة وظروفها المختلفة.

---

[1]– للتفصيل أنظر، عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق ص.129.

[2]–عبود عبد الله العسكري، المرجع نفسه، ص.10.

ثانيا- خصائص البحث العلمي[1]: لمّا كان البحث العلمي علم، وفن قائم بذاته، ولمّا كان تعلّمه كعلم، واتقانه كفنّ ضروريا لبلوغ الأهداف المرجوة من عمليّة البحث، فإنّ ذلك يتوقّف على توفّر جملة من الخصائص تضفي عليه تلك الاستقلالية والذاتية، اختلف الباحثون في وصفها وتعدادها منها، الموضوعية، الدقة، الوضوح، الاختصار، الهدفية، الاعتمادية، التنظيم، التعميم، التنبؤ... ولبيان المكانة العلميّة لها في نجاح عملّية إنجاز البحث وفاعليّة أهدافه، وواقعية نتائجه، سيتّم توضيح كل خاصية على حدى، فيما يلي.

1- <u>الموضوعية</u>: الموضوعية لغة تعني الحياديّة وعدم التحيُّز، فيقال موضوعيَّة حكم، **أي** خالٍ من أيّ تحيُّز خاصّ، **وعكسها** اللاَّموضوعيَّة التي تعني تحيُّز شخصيّ تجاه فكرة ما أو نحوها[2]، **وبمفهومها العام وفي هذا المقام** تعني التحرّر من التحيّز والتعصّب وإدخال العوامل الشخصية فيما يصدر الباحث من أحكام[3]، وبالتالي فعلى الباحث أن يكون منصفا، نزيها، عادلا[4]، غير متحيّز[5].

وإن كان ذلك يسهل تطبيقه في العلوم التجريبّية مقارنة بالعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، لاختلاف مادّة البحث في كل منهما، وإن كانت الأولى تتعامل مع أشياء جامدة وإن كانت حيّة، كأخذ عينات من كائنات حيّة أو الاعتماد على ظواهر طبيعية...وغيرها، وإخضاعها للتجربة في المخابر، فالنتيجة المتوصّل إليها يفترض أن تسجّل كما هي، فإنّ الثانية محورها الإنسان وسلوكياته، تصرفاته، معتقداته، واقعه الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، الانساني، الديني...وغيرها، والتي تتميّز بالديناميكية والحركيّة، والاختلاف باختلاف البشر، واختلاف ظروف المكان، والزمان بتأثير العوامل السابق ذكرها، ما يجعل من أمر موضوعيّة البحث العلمي بالأمر الصعب ولكن ليس بالمستحيل، وهنا تظهر شخصية الباحث الجيّد والجاد والموضوعي، لأنّ الإنسان بطبيعته ميّال إلى إسقاط وضعه الاجتماعي أو مصلحته على الأفكار فتكون نتائج البحث متحيّزة لا تعكس بالضرورة واقع الظاهرة المبحوثة بل تعبّر عن رؤية الباحث لهذا الواقع[6].

وتأسيسا على ذلك، وإن كانت الموضوعيّة من خصائص البحث كعلم فهي من صفات الباحث الناجح، ومن أخلاقيات البحث العلمي التي يجب على كل باحث التحلّي، والالتزام بها، وبالتالي لكي يكون التفكير تفكيرا علمّيا موضوعّيا يجب على الباحث:

---

[1]- سعيدة لعموري، **(خصائص البحث العلمي)، خطوات إعداد البحوث العلمية الأكاديمية حسب منهجيّة علمّية**، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021، ص ص.129، 143.

[2]- أنظر، **معنى كلمة موضوعية في معجم المعاني الجامع**، عربي-عربي منشور على الرابط- https://www.almaany.com/ar/dict/ar، تاريخ الزيارة 2021/02/05.

[3]- مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.44.

[4]- أنظّر، المعنى اللغوي لكلمة Objectivit، والتي يقابلها في اللغة العربية كلمة موضوعية، على الموقع الالكتروني google traduction.

[5]- جروان السابق، المرجع السابق، ص.520.

[6]- إبراهيم ابراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009، ص.87.

– أن ينظر لمادّة البحث نظرة بعيدة عن الذاتيّة والأهواء الشخصية، وهي تلك النظرة التي يتساوى فيها الناظرون للشيء تحت الدراسة مهما اختلفت زوايا الرؤية[1]،

– أن يتحلّى بالموضوعّية والحياد في تصميم البحث وفي عرض النتائج ومناقشتها، وذلك عن طريق الالتزام بالحياد العلمي التامّ في إجراءات البحث المختلفة، والابتعاد عن التزمّت بآرائه الشخصية أو تحريف نتائج البحث إذا تعارضت مع مصالحه الذاتية[2]،

– ألاّ يعطي أحكاما مسبقة لأنّه ببساطة لا يعلم الظروف، والملابسات التي أجرى فيها الباحث بحثه، لأنّه لو لا الاختلاف لما تطوّرت العلوم، ولما وصلت لما هي عليه الآن، ولما وجدت مواضيع للبحث؛ فالاختلاف سمة الإنسان كإنسان، وسمته كباحث لاختلاف وجهات النظر والمعطيات التي انطلق منها كلّ منهم،

– ألاّ يحكم على الآخر بالخطأ والتقصير لأنّ ذلك من صفات البشر، والكمال لله سبحانه وتعالى وحده، وقد يكون مايراه الباحث خطأ هو عين الصواب في وقت ما، و زمن ما، وظرف ما، وبتغيّر الظروف تتغيّر النتائج المرجوة بالتبعّية، فمثلا ولوقت قريب وفي بداية انتشار جائحة كورونا وبعد أبحاث نصح المختصين باقتصار ارتداء القناع الواقي على المصابين، وبالتالي فلا داع لارتدائه بالنسبة للمتعافين، وسرعان ما تغيّر هذا الرأي ليصبح ارتداءه ملزما لجميع الأشخاص البالغين دون الأطفال تحت طائلة العقاب، حينما ثبت علمّيا أنّ من الأشخاص من يحمل الفيروس ولا تظهر عليه الأعراض، وبالتالي يشكل خطرا على الآخرين، وقد تغيّر هذا الرأي بتطوّر الأبحاث حول هذا الفيروس حيث ظهرت سلالة جديدة تصيب حتى الأطفال في انتظار الجديد، وهكذا بالنسبة للأبحاث في شتى المجالات،

– ألاّ يدّعي أنّه الأفضل، فذلك مدخل للغرور وإغلاق لباب تدفّق العلم والمعرفة، وقابلية اكتسابهما، وذلك بداية طريق الفشل، ونهاية طريق النجاح والتفوّق والتوفيق العلمي،

– ألاّ يسمح لعاداته، عاطفته، وأهوائه أن تتدخّل في البحث، حيث يجب أن يوجّه جهوده، وكل همّه نحو تحرّي الحقيقة،

– ألاّ يعتقد أنّه يعلم ما لا يعلمه الآخرون، وبالتالي يكتفي بإيراد آرائه الشخصية دون أن يدعمها ويعزّزها بآراء لها قيمتها العلميّة من مصادر مختلفة، وهذا الشرط ضروري للباحثين الطلبة أو الجدد الذين مازالوا في أوّل الطريق[3]، وبذلك تكون الموضوعية لدليل واضح على تواضع الباحث وعدم تكبّره العلمي، وذلك هو التواضع العلمي،

– وفي نفس السياق حتى وإن اكتشف الباحث رأيا، أو حجّة، أو دليل لمسألة مطروحة وفرح بإنجازه، وضنّ ولوهلة من الزمن أنّه أوّل من توصّل لتلك الحقيقة، وقبل ايداع عمله اكتشف أنّ هناك من سبقه إليها، فلا

---

[1]– محمد الصاوي محمد مبارك، **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**. المكتبة الاكاديمية، الدقي، القاهرة، 1992، ص.8.

[2]– محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي "القواعد والمراحل والتطبيقات"**. دار وائل للنشر، عمان، ط2، 1999، ص.12.

[3]– إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.217.

يتجاهل ذلك الرأي، بل يضّم رأيه إليه، وإن كان بالإمكان أضاف ما يمكن إضافته، ويقول إضافة لمّا توصّل إليه فلان، فإنّه كذا وكذا، وإن كانت تلك الأدّلة والحجج كافية وشافية، أمكن أن يوقّع بصمته بشرحها، أو إعطاء أمثلة عليها، أو البحث عن مصدرها إن كانت معلومة رسمية كمادة قانونية، أو حقيقة علمّية من منظمّة أو هيئة رسمية...، وإن لم يكن أيّ من ذلك، فيكفيه أنّه تحصّل على تلك الحقيقة واعتمدها وأيّدها لدليل واضح على جدّيته وفهمه للموضوع وذلك هو المطلوب.

– ألاّ يعتبر أيّ رأي حقيقة مسلّم بها لا تقبل النقاش حتى وإن كان صاحبها عالم أو كاتب مشهور، أو فقيه وخصوصا في مجال العلوم القانونية التي تتعدّد فيها الآراء حول القضية الواحدة، فعلى الباحث أن يذكر مختلف الآراء المطروحة حول الموضوع[1]،

– أن يحترم رأي الآخر، وأن ينتقده نقدا بنّاء مبنّيا على الحجّة والبرهان، مع إعطاء البديل، لا النقد من أجل النقد، والنقد يكون للعمل وليس للشخص،

– أن يعترف بجهد الآخر من خلال ذكر الدراسات السابقة لموضوعه، وتوثيق ما تمّت الاستعانة به، بنسب المعلومة لصاحبها، وذلك لن ينقص من القيمة العلميّة لبحثه شيء، بل هو دليل على أمانته العلميّة وصدقه والتي تمثّل عنوانا واضحا لموضوعيته،

– أن يكون أمينا في نقل أراء الغير وأدّلتهم، فلا يحذف منها شيئا، أو يحرّفها، أو يحجبها، أو يرفضها[2] لكونها لا تتفق مع رأيه، ما يعني الاعتداد بآراء الآخرين وتعزيزها، بإيراد أدّلتهم[3] واحترامها، وعدم فرض رأيه الشخصي؛ وذلك لا يعني عدم مناقشتها، ونقدها نقدا بناء ومخالفتها بالحجة والبرهان، فإمّا تفنيدها، أو تعديلها، أو تكملتها، أو تأييدها، وكل ذلك من متطلبات البحث العلمي وإثراء له،

– لا يؤيّد رأي باحث ضنّا منه أنّه سوف يكون ضمن لجنة المناقشة مثلا، أو انتقاما من آخر مخالفا له كان قد اختلف معه مثلا، أو محاباة ومحسوبية لذلك على حساب ذاك، وغيرها من المواقف اللاموضوعية، ففي جميع الحالات والظروف ينبغي أن يكون حيادّيا ومنصفا في طرحه.

وبكل ذلك تتحقّق صفة الموضوعّية لبحثه، والتي إن غابت غاب معها مجهوده وصدقه وشخصيته كباحث.

2– <u>الدقّة</u>: الدقّة، لغة تعني الضبط، الصحة، السداد، والإحكام، فيقال يُجيبُ بِدِقَّةٍ مُتَناهِيَةٍ أي بِضَبْطٍ وَإِحْكامٍ وَعِنايَةٍ، ويقال يَمْتازُ عَمَلُهُ بِالدِّقَّةِ، وهي من صفات الأداء أو الصَّنعة أو المنتج عندما تقترب من الكمال أو المثاليّة، ويقال بدِقَّةٍ أي تمامًا، دون أيّ انتقاص، ويقال دِقَّة التَّعبير أي اختيار أنسب الألفاظ لأداء المعنى

---

[1]– إبراهيم ابراش، المرجع نفسه، ص.217.

[2]– سيف الاسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.20.

[3]– فاطمة الزهراء تنيو، مفيدة طاير، **(أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعية والإنسانية)**. <u>مجلة التمكين الاجتماعي</u>، المجلّد الأوّل، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص ص.77، 100.

بوضوح، ويقال في غاية الدِّقَّة، بمنتهى الدِّقَّة، على وجه الدِّقَّة أي في غاية الترتيب والتَّركيز[1]، ويقال الشيء الدقيق أيّ الصحيح، المضبوط[2].

وبتلك المعاني ولكي يكون التفكير تفكيرا علمّيا دقيقا ينبغي على الباحث:

– أن يحترم مجال تخصّصه إن كان البحث رسالة أكاديمية (ليسانس، ماستر، دكتوراه،...)، وإلاّ رفض بحثه لوروده خارج التخصّص،

– أن يحترم مجالات اهتمام المجلّة العلميّة المراد النشر فيها، إن كان البحث مقالا،

– أن يلتزم بمحور الدراسة الذي ينتمي إليه موضوع البحث إن كان البحث مداخلة في ملتقى علمي أو يوم دراسي، أو استكتاب جماعي...،

– أن يحترم الوقت المخصّص لإنجاز البحث، وإلاّ رُفض بحثه لوروده خارج الآجال،

– أن يحدّد المصطلحات المناسبة لصياغة البحث وكتابته، لأنّه لكل علم مصطلحاته،

– أن يكون دقيقا في صياغة العبارات المستخدمة، والأفكار الدالّة، حيث لا تحمل أكثر من معنى، فتبتعد عن التأويل؛ ولذلك فلا مجال هنا للكلام الفضفاض والعبارات العامّة،

– أن يلتزم الدقّة في اختيار موضوع البحث، وتحديد عنوانه، حيث تتوقف على ذلك بقية المراحل والخطوات،

– أن يلتزم الدقّة في صياغة إشكاليته، أهدافه، وصياغة نتائجه،

– أن يلتزم الدقّة في اختيار المنهج، وأدوات البحث المناسبة،

– أن يكون دقّيقا في اختيار المراجع ذات الصلة بموضوع بحثه، وذلك سيوفّر عليه الوقت والجهد،

– أن يحسن اختيار الأفكار التي تخدم الموضوع لأنّه ليس كل ما يقرأ يكتب، وإلاّ وقع الباحث في التناقض الحشو والإطناب،

– أن يحترم المقاييس المطلوبة في الكتابة إن كانت شرطا واقفا على قبول البحث، كاحترام نوع الخط، وحجمه، عدد الصفحات والكلمات، طريقة التوثيق والهوامش، وغيرها...،

– وقد تدخل في هذا المقام ضرورة أن يمتلك الباحث مهارة دقّة الملاحظة التي يحتاج إليها في إدراك الفروق الدقيقة بين ما هو ظاهر وما هو خفي، وليكتشف الأسرار الدقيقة من تقديم أو تأخير أو تعليل لم ينص عليه[3]،

وبذلك فالدّقة وإن كانت مطلوبة في جميع أجزاء البحث ومراحل إعداده، حيث لا مجال للارتجال، الشك، والاحتمال كون ذلك سيؤثّر سلبا على سير عملّية البحث وعلى تحقيق الأهداف المرجوة، وأيّ خطأ قد يعصف

---

[1]– أنظر، **معنى كلمة دقّة في معجم المعاني الجامع**، عربي– عربي، الموقع السابق.

[2]– جروان السابق، المرجع السابق، ص.263.

[3]– شويرف عبد العالي، المرجع السابق، ص.498.

بالبحث ككل ويحيده عن موضوعه الأصلي؛ فذلك لا يعني الجمود وعدم التكيّف مع المعطيات، والظروف المستجدة، لأنّ عملّية البحث لاسيما العلمي هدفها البحث عن الحقيقة والوصول إليها بشتى الوسائل والإمكانيات المتاحة، ورحلة البحث تلك تحمل في طيّاتها ما لم يكن في الحسبان طيلة المراحل المختلفة لها، لاسيما بالنسبة للبحوث طويلة المدى أي التي تستغرق سنوات وسنوات للبحث،

فمثلا لو أنّ الباحث كان يبحث على حل قانوني لمسألة ما، فيلغى ذلك القانون محّل الدراسة أو يعدّل، هل تتوقّف عملية البحث؟ كلاّ لأنّ الباحث يجب أن يستغل ما تمّ إنجازه كتأصيل لموضوعه ويرى المستجدات التي حملها التعديل أو الثغرات التي تركها الإلغاء، فيسعى بذلك إلى تكييف ما سبق بيانه ليتناسب والوضع الجديد، وبذلك يكون قد قفز ببحثه إلى الجدّية والأصالة، فيكون الأوّل أو من الأوائل الذين عالجوا الوضع الجديد وهكذا بالنسبة للمجالات الأخرى؛ وقد يحتاج الباحث إلى تكييف ما تمّ البدء به بمجرّد العثور على معلومات جديدة، وحقائق أكيدة، ومراجع ومصادر مفيدة فتنحو ببحثه منحى مغاير، تلك هي سمات البحث العلمي.

وبالتالي فالدقّة كخاصية من خصائص البحث العلمي، تعني المرونة في التعامل مع المعطيات، حيث لا شيء نهائي حتى الانتهاء من إنجاز البحث، ومع ذلك وكما قال القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني في رسالة كتبها لعماد الاصفهاني "**إنّي رأيتُ أنّه ما كَتَبَ أحَدُهُم في يَومِهِ كِتاباً إلاّ قالَ في غَدِهِ، لو غُيّرَ هذا لَكانَ أَحسن، ولَو زُيّدَ ذاكَ لَكانَ يُستَحسن، ولَو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضل، ولو تُرِكَ ذاكَ لَكانَ أجمل، وهذا مِن أعظَمِ العِبر، وهو دَليلٌ على استيلاءِ النّقْصِ على جُملَةِ البَشر**".

3- <u>الوضوح</u>: الوضوح لغة من الفعل وضَحَ، يَضِح، ضحة، **وُضُوحًا**، وتوضّح، يتوضّح، توضّحا، واتضّح، يتّضح، اتضاحا، أي بان، وانجلى، وظهر، وبرز[1]، فهو صفة أو حالة ما هو واضح، وما هو مُعبَّر عنه من دون إبهام أو غموض، فيقال وضَح الشَّيءُ أو الأمرُ أي بانَ وظَهَر، وضَّح الموقفُ أي انكشف وصار مفهومًا، ويقال واضح **وضوح** الشمس، أي لا مجال فيه للشك أو عدم الفهم[2]

وبتلك المعاني، ولكي تتحقّق صفة الوضوح في البحث العلمي، وإضافة لما تمّ تناوله في الخاصية السابقة، والتي ما إن تحقّقت تجلّت علامات الوضوح في متن البحث، حيث أنّ توفّرها يساعد على تحديد الجوانب المختلفة للبحث، ومن ثمّ جلاء ووضوح توجّه الباحث، ينبغي على الباحث:

- أن يكتب بأسلوب مباشر، وبلغة سليمة، بسيطة، سهلة، وغير معقّدة، مادام الباحث يكتب لغيره سواء كان قارئا متخصّصا، أو قارئا عاديا، ما يسهّل الوصول للفكرة مباشرة، لأنّه غالبا ما يلاحظ أنّ الباحث يحوم، يجول، ويكثر الكلام حول فكرة معيّنة دون أن يوفّق في تحديدها، إمّا لجهله لمضمونها، وإمّا لعدم تحديده للهدف المراد الوصول إليه من تناوله تلك الفكرة، وإمّا لافتقاره الكلمات الدالّة مباشرة، فيؤدي ذلك لتيهان الباحث، وابتعاده عن صلب الموضوع، ممّا يؤثّر سلبا على الترابط المنطقي لأجزاء البحث من جهة، ومضمونه من جهة؛ وذلك لا يعني التزام الكتابة البسيطة السطحية غير المعمّقة، وغير الهادفة لأنّه رغم اشتراط الأسلوب المباشر لإنجاز البحث العلمي كعامل مهّم لتوضيح وشرح مضمونه للكافة، إلاّ أنّه يفترض فيه الجدّية كشرط أساسي في

---

[1]- يوسف شكري فرحات، المرجع السابق، ص.642، 375، 99، جروان السابق، المصدر المرجع، ص.110.

[2]- أنظر، معنى كلمة وضوح في معجم المعاني الجامع، عربي- عربي، الموقع السابق.

عرض الأفكار، ومناقشتها، والربط بين الآراء وتحليلها، وإجراء المقارنة للوصول إلى النتائج الواقعيّة، وهو ما يعبّر عنه بالسهل الممتنع.

– أن يوضّح موضوع البحث، من خلال الإجابة على تساؤل مفاده: حول ماذا يدور هذا البحث؟ ما هي المشكلة الجوهرية المراد حلّها؟ لأنّه في بعض الأحيان تقرأ العنوان وتبدأ في قراءة ما كتب حوله تقرأ وتقرأ من المقدّمة حتى الخاتمة دون أن تدرك عمّ يتحدّث الباحث، أو البحث، لأنّ العنوان في واد والمحتوى في واد آخر، قد تدركه وتدرك أنّ الباحث قد خرج عن الموضوع، وقد لا تدركه حتى تنتهي من القراءة، والباحث ينتقل من فكرة إلى أخرى دون وجود رابطة بينها،

– أن يختار المصطلحات والكلمات الواضحة الدالّة، لأنّه قد يوفق الباحث في توضيح توجّه الموضوع ومنحاه، لكنه يخفق في تحديد المصطلحات الهادفة حيث يغيب معها المعنى للقارئ العادي والمتخصّص على حد سواء، فيحتاج البعض منهم إن لم يكن جلّهم إلى قواميس لشرح مضامين تلك المصطلحات ممّا يبعث إليهم بالملل، ويدفعهم إلى الاستغناء عن ذاك العمل باحثين عن آخر يكون بسيطا وواضحا قد التزم فيه صاحبه الدقة البساطة والوضوح، ولن يتأتى ذلك إلاّ بالمطالعة الجادّة، والقراءة المتأنّية، والسعي لتعلّم قواعد اللغة،

– أن يوضّح أهداف البحث، حيث لا يكفي تحديدها تحديدا دقّيقا بل يتوّجّب أن تكون واضحة يدرك من خلالها الباحث ثمّ القارئ ما الذي ينوي فعله، وما هي النتائج المراد أو المتوقّع الوصول إليها، ولن يتأتى ذلك إلاّ من خلال وضوح إشكالية البحث، والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، وذلك مرتبط بمدى قابليتها للحل، حيث لا يعقل أن يبحث عن حل لمشكل لا حل له آجلا أو عاجلا،

– أن يوضّح المنهجية المتّبعة، لاسيما المنهج أو المناهج العلميّة التي سيتّم استخدامها لحل الإشكالية، فلا يكفي تحديدها بالتعبير عنها صراحة في المقدمّة بل يتوجّب أن يكون استخدامها فعلّيا واضحا صحيحا ومناسبا لنوع الدراسة طيلة مراحل إعدادها، ويتبيّن ذلك من خلال الخاتمة لاسيما النتائج والاقتراحات،

– أن يوضّح النتائج، الاقتراحات، التوصيات، حيث لا يكتفي بتعدادها وسردها سردا مجرّدا يتراءى وكأنّها موضوعة مسبقا بل يوضّحها بالحجّة والدليل، انطلاقا من المعطيات، ويكون ذلك بالتفصيل في متن البحث وباختصار في خاتمته،

– أن يسعى لإخراج البحث في شكله النهائي بوضوح، لأنّ الهدف من البحث هو تعميم نتائجه، ويكون ذلك بكتابته، ونشره بشتى الوسائل المكتوبة التقليدية أو التكنولوجية، والتي تتطلّب وضوح الخط لأنّه في بعض الأحيان يكون البحث جيّدا لكنّ قد يكون طبعه بطريقة سيّئة ما يجعله غير مقروء ممّا ينقص من قيمته العلميّة.

4– <u>الاختصار</u>: الاختصار لغة من الفعل **إختصر** ، يختصر، **اختصارا، أي** أوجز، وحذف[1]، ويعني لخّص وأجمل قوله[2]، ويعني الاختزال، فيقال، دَرْسٌ **مُخْتَصَرٌ** أي مُوجَزٌ، شكل **مختصر** لعبارة أو كلمة **باختصار** أي بكلمات

---

[1]– يوسف شكري فرحات، المرجع السابق، ص.161.

[2]–جروان السابق، المرجع السابق، ص.708.

وجيزة، تكلَّمَ **بِاخْتِصَارٍ** أي بِإيجَازٍ، بِاقْتِضَابٍ، ويقال أيضا **اختصر** الطَّريقَ أي سلك أقربه وأقصره، **إختصر** في الشيء أي حذف ما لا حاجة به منه، **واخْتَصَرَ** الكَلاَمَ أي أوجزه دون إخلال بحذف شيء منه، حَذَفَ مَا لاَ فَائِدَةَ مِنْهُ، أي إيجازه، وتلخيصه، أي قدّم **المختصَر** المفيد أي ما قلّ ودلّ[1]، أي قدّم مجمل القوله ولبّه.

وبتلك المعاني يعني الاختصار كخاصّية من خصائص البحث العلمي تحديد المطلوب تحديدا دقيقا، والتقيّد به فلا يحيد عنه، فيقدّم ما قلّ ودلّ، ولن يتحقّق ذلك إلاّ بتجنّب الإطناب والحشو، والثرثرة التي قد تضّر البحث أكثر ممّا تنفعه، لأنّ العبرة بالمضمون وليس بعدد الصفحات،

وإن كان ذلك هو المطلوب، فقد يعجز الباحث على تحقيقه والالتزام به، إمّا لعدم قدرته على صياغة الفكرة مباشرة، أو عدم قدرته على التحكّم في فرز وتركيب المعلومات الموجودة بحوزته، والتي يكون قد تكبّد عناء كبيرا للحصول عليها فيأبى أن يستغني عن إحداها فيراها كلّها على قدر المساواة من الأهمّية في البحث، وبذلك يكون قد مكّن المراجع من التحكّم به، بكتابة كل ما وقعت عليه عيناه وأدركه فكره، أو أن يكون ذلك الحشو، والإطناب عمدا بهدف زيادة عدد صفحات البحث إن كان يشترط فيها حد أدنى، أو بغرض تحقيق توازن شكلي أو موضوعي بين أجزاء البحث، وفي هذه الحالة على الباحث أن يسعى لاختصار الزائد بدلا من زيادة ما هو غير ضروري.

وجدير بالذكر بأن الاختصار لا يعني بأيّ حال من الأحوال الإنتقاص، والتقليل أو اختزال عدد الصفحات وسطور الفقرات، وعدد الكلمات دون دراسة وبطريقة عشوائية وارتجاليه، تعصف بالمعنى وتبتر الفكرة، إن لم تقتلها، وإنّما يقصد به التقييد، الحصر، التحديد، التدقيق، وعدم الخروج عن الموضوع، أي توضيح المعنى والتوجّه نحو المطلوب بأقّل عدد ممكن من الكلمات، العبارات، والفقرات؛

والاختصار بذلك المعنى يختلف حسب نوعية البحث، فالقيام ببحث ما عن طريق مقال ليس كتقديمه عن طريق مذكرة ماستر أو أطروحة دكتوراه والتي تتطلّب نوعا من التوسّع والكثير من البيان، وبالتالي يكون حسب ما تتطلّبه طبيعة البحث، وما يقتضيه توضيح الفكرة.

وعلى العموم وحتى يتمكّن الباحث من الاتزام بهذه الخاصّية وإتقانها فعليه،

- بالمطالعة الجيّدة والجادّة لما كتب وقيل في مجال تخصّصه خاصّة، والتخصّصات الأخرى عامّة،
- حضور الملتقيات والندوات، والأيام الدراسيّة، وكل التظاهرات العلميّة،
- والسعي الجاد لتعلّم قواعد اللغة ومحاولة إتقانها فذلك يكسبه ثروة لغويّة تجعله يسترسل في التعبير عن أفكاره مباشرة دون عناء ومشقّة.

5- <u>هادف (الهدفية)</u>: الهادف كخاصيّة، لغة من الفعل هدف، يهدف، هدفا، هادف، أي ساعي إلى غاية[1]، والهدف يعني الغرض، الغاية، القصد، النيّة[2]، مطلب، غرض يُوجَّه إليه القصد فيقال كَلاَمٌ **هَادِفٌ** أي لَهُ غَرَضٌ يَرْمِي إِلَى تَحْقِيقِهِ، **الأهداف** المقصودة، **الْهَدَفُ** الْمَنْشُودُ أي الْمَقْصِدُ، الْغَايَةُ، الْمَطْلَبُ الْمَرْغُوبُ فِيهِ[3]،

---

[1]– أنظر، معنى كلمة اختصار في معجم المعاني الجامع، عربي– عربي، الموقع السابق.

وبتلك المعاني يتضّح مضمون هذه الخاصّية، بحيث يجب أن يكون للباحث غاية ونتيجة يوّد الوصول إليها من خلال عمليّة البحث، يتوجّب أن تكون بمقياس كمّي وموعد زمني، وهنا يختلف الهدف عن الأمنية التي تبقى مجرّد أحلام يقظة حتى يتّم وضعها في إطار ممنهج ومدروس لبلوغها، للتحوّل بذلك إلى هدف من جهة، وعن أهمّية البحث من جهة ثانية، إذ كثيرا ما يتّم الخلط بينها، لاسيما عند الشروع في كتابة كل منهما في نقاط واضحة ومحدّدة، وبالتالي فالفرق يمكن حصره في جملة بسيطة هو أنّ هدف البحث هو النتائج المتوخاة من إنجازه، أمّا أهمّيته فهي الفائدة من الأخذ بتلك النتائج وتطبيقها.

ولعملّية تحديد هدفا واضحا للبحث فائدة عمليّة تعود على الباحث نفسه قبل أيّ شخص، حيث تساعده في تحديد مسار واضح لبحثه، ممّا يبسّط له خطواته وإجراءاته، كما تقوده نحو الوجهة الصحيحة فلا يتيه بين جنبات المراجع ممّا يسهّل له الحصول على البيانات والمعلومات الملائمة، ولا يتأرجح بين فكرة وأخرى، ممّا يساعد على اختزال الزمن وتوفير الجهد والمال، وفي سبيل ذلك عليه أن يوجّه تفكيره، ويستغل علمه وجهده، ووقته، وقدراته لتذليل الصعوبات، وإزالة العقبات، وحل المشكلات باعتبارها غاية البحث ومرماه سواء بابتكار ما يفيد من عدم وتلك البحوث الأصيلة ونتائجها تعّد مصادر لما يأتي من بعدها، أواكتشاف لمجهول، أو إضافة، أو تعديل، أو تصحيح، أو توضيح لما توصّل إليه السابقون.

وبالتالي فعملّية النسخ لصق لجهود السابقين والتي يقوم بها الكثير من الباحثين لاسيما المبتدئين، لا ترتقي إلى مصاف البحوث العلميّة، ولا يمكن وصف من يقوم بها بالباحث العلمي الذي تعوّل عليه الدولة لإيجاد حلول محلّية وداخلية لمشاكلها، أو لتقديم إضافات تنفع المجتمعات بمختلف توجهاتها ومعتقداتها، والبشرية جمعاء بصفتها الإنسانية الآدمية، تضمن لها المحافظة على استقلاليتها من جهة، والارتقاء واللحاق بركب الدول المتقدّمة، والتي لم تكن لتوصف بتلك الصفة لولا تفوّقها في مجال البحث العلمي من جهة.

لذلك فتوفّر هذه الخاصّية لن يتأتى إلاّ إذا تمكّن الباحث من تحديد الهدف من بحثه تحديدا واضحا ودقيقا كما سبق بيانه، حيث كلّما اقترب البحث من النهاية تجلّت معالم الهدف.

والهدف بالمضمون السابق لا يتّم تحقيقه جملة واحدة، لأنّه يتعلّق بالإشكالية الرئيسية التي تتفرّع إلى مجموعة من تساؤلات مترابطة ترابطا منطقيا، حيث أنّه كلّما توصّل الباحث إلى الإجابة على إحداها تحقّق جزء من الهدف، الذي ينقسم تأسيسا على ذلك إلى مجموعة أهداف جزئية يرتبط تحقيقها بالتبعية على الإجابة على التساؤلات الفرعية، باتباع خطّة مدروسة تقسّم إلى خطط جزئية يتّم تنفيذها والسير على هداها عبر المراحل المختلفة لإنجاز البحث.

وبالتالي فتحديد الهدف ووضوحه يرتبط بمدى توفيق الباحث في تحديد الإشكالية الرئيسية وتساؤلاتها الفرعية، لذلك لابد له أن يتأكّد من سلامة اختياره لمشكلة بحثه بالإجابة على جملة من التساؤلات منها:

---

[1]– يوسف شكري فرحات، المرجع السابق، ص.619. جروان السابق، المرجع السابق، ص.110.

[2]– جروان السابق، المرجع نفسه، ص.620، 68.

[3]– أنظر، **معنى كلمة هادف في معجم المعاني الجامع**، عربي– عربي، الموقع السابق.

هل مشكلة البحث قابلة للحل؟ هل أنّ مشكلة البحث تتوفّر لها مراجع ومعلومات كافية؟ هل أنّ مشكلة البحث تستحق الدراسة؟[1]، هل المشكلة لم تستوف حقّها من الدراسة؟

وجدير بالذكر أنّ وجود هدف للبحث العلمي بمعناه السابق لا يكفي، إذا لم تتوفّر في النتيجة المتوصّل إليها خاصيتان هما: إمكانية التحقيق والقابلية التعميم.

6- <u>الاعتمادية</u>: الاعتمادية لغة من الفعل اعتمد يعتمد اعتمادا وعمادا، وعمود، وتعني اتّكأ اتّكل، استند[2]، فيقال اعتمد الشيئ أي عليه اتّكأ، واعتمد على زميله لانجاز تمارين الغد أي اتّكأ عليه، واعتمد أسلوبا جديدا أي اتّخذ، ويقال شخص يعتمد عليه أي موثوق به، واعتمد على الكتاب والسنة أي ركن اليهما وتمسك بهما، ويقال أيضا عمود الأمر قوامه الذي لا يستقيم إلاّ به، والاعتماد على النفس فضيلة الاتكال عليها والثقة بإمكاناتها، اعتمادا على- أي استنادا إلى، والعماد كل ما رفع شيئ وحمله، والعماد هو الأبنية المرفوعة على العمد، وهي كناية عن القوّة والشوكة، ويقال عماد الدين أي ركنه وأساسه[3].

وبتلك المعاني ينصرف مفهوم الاعتمادية كخاصية من خصائص البحث العلمي إلى ضرورة أن يستند البحث العلمي على بعض الأسانيد والوسائل والمعلومات والحقائق السابقة التي تزيد من قوّته وفاعليته وصدقه وجدواه، لأنّ أيّ بحث علمي ومهما كان موضوعه ودرجته لا يأتي من عدم، ممّا يعني أنّه يجب أن ينطلق البحث العلمي من المعلوم إلى المجهول بطريقة استنباطية ليتمكن من استقراء حقائق علمية جديدة، بحيث يكون هناك تواصل منطقي وعلمي في خطوات البحث ترتكز كل خطوة على سابقتها بأسلوب مقنع ومثبت، وهذا التدرّج لابد أن يكون في اتساق ونسق فيه أولويات أو أفضليات متعاقبة.

وتبعا لذلك فالباحث لا يستطيع أن يسعى لجمع المعلومات والبيانات قبل أن يحدّد مجتمع الدراسة ويختار العينة ولا يمكن أن يضع النتائج ويصل إلى القرار قبل تصنيفه للمعلومات وتحليله لها[4] وهكذا، ومن هنا تكمن أهمية الاعتمادية كإحدى خصائص البحث العلمي، والتي لن تتحقّق إلاّ بالاستناد على معطيات ومعلومات صحيحة من خلال:

- الاعتماد على مصادر ومراجع المتخصّصة خاصّة، والعامّة عامّة،

- **الاعتماد على نتائج البحوث السابقة التي بحثت في الموضوع لأنّ للبحث صفة الدورية**، بمعنى أنّ الوصول إلى حل لمشكلة البحث قد يكون بداية لظهور مشكلات بحثية جديدة، وفي هذا السياق يشير توكمان بأنّ للبحث صفة التكرار والانتقال لأنّ الباحث يسجّل، وينشر بحثه ويعمّم نتائجه، وقد يقوم باحث آخر بإتباع الإجراءات نفسها في بحث جديد وبذلك يكشف عن صدقها وقد يستخدم النتائج نفسها في صياغة مشكلة بحثية جديدة[5]،

---

[1]- إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.230، 231.

[2]- يوسف شكري فرحات، المرجع السابق، ص.407.

[3]- أنظر، **معنى كلمة إعتمادية** في معجم المعاني الجامع، عربي- عربي، الموقع السابق، تاريخ الزيارة 2021/02/05.

[4]- المنارة للاستشارات، **(تعريف وخصائص البحث العلمي)**، مقال منشور على الرابط https://www.manaraa.com/post/2094، تاريخ الزيارة 2021/01/20.

[5]- سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.20.

– الاعتماد على ما قيل في العلوم الأخرى على الموضوع، لأنّ الواقع قد أثبت ارتباط العلوم المختلفة ببعضها البعض، فتنشأ مشكلة بحثية في علم من العلوم من نتيجة قد توصّل إليها بحث آخر في علم آخر.

– فمثلا ما تعلّق بمرض العصر الذي يسببه الفيروس المستجد المعروف بكوفيد–19 ولمّا ثبت علميا ضرره على صحّة الانسان ومساس حقّه في الحياة عن طريق انتقال العدوى من شخص مصاب إلى آخر عن طريق الاحتكاك المباشر سواء باللمس والمصافحة، أو الانتقال عبر الاشياء التي كانت محّل لمس من شخص مصاب، وعن طريق الهواء إذا قلّت المسافة الفاصلة بين الأشخاص عن متر ونصف المتر، وبثبوت هذه الحقائق التي كانت نتائجا لبحوث أثبتتها العلوم الطبية، جاء دور العلوم القانونية للبحث عن قواعد إلزامية توفّر حماية فعليّة تفرض من خلالها تباعد الأشخاص كآلية وقائية، فتوصّلت هذه العلوم إلى إصدار هذه القواعد التي تتمحور حول منع التجمعات وتنظيمها، ولمّا ثبت استمرار انتشار العدوى ظهرت مشكلة بحثية تتمحور حول مدى فاعلية تلك الإجراءات الوقائية، التي تتطلّب البحث عن مواقع الخلل ومعالجتها، هل تكمن في مضمون القواعد القانونية، أو في تقصير الهيئات المكلّفة بالسهر على تنفيذها وتقاعسها؟ أو في عدم التزام المواطنين المخاطبين بها؟ أو ...؟

ومثلا فيما يتعلّق بموضوع المحافظة على البيئة، وحمايتها ممّا أصابها من أضرار عن طريق استنزاف مواردها، وتلوّثها وانعكاسات ذلك سلبا على صحّة الإنسان ما أصبح يهدّد سلامته وحقّه في الحياة، وحق الاجيال القادمة، كانت محّل بحوث في عدّة علوم استهدفت البحث عن حلول تحول دون وقوع ذلك، فكان موضوع قانوني في شكله، متعدّد الجوانب في موضوعه، إذ لا يمكن إعداد دراسة قانونية فعالة دون معرفة واقع تعامل الإنسان مع عناصر البيئة وما هي مكانتها الحقيقية بالنسبة له؟ وتلك مهمّة علمَيْ الاجتماع والنفس، وكيف يؤثّر النشاط الإنساني على عناصر البيئة؟ وتلك مهمّة علوم الطبيعة والحياة، الأحياء، الجغرافيا، الكيمياء، الفيزياء، الطب...إلخ، وما هو السلوك الواجب إتباعه لتحقيق حماية فعليّة دون آثار جانبية؟، لعّل ذلك يدعوا للتفقه في تعاليم ديننا الحنيف، وتلك مهمّة علوم الشريعة، فكل ذلك يجعل من موضوع حماية البيئة موضوعا متعدّد الجوانب ومرتبط بعدّة علوم.

– الاعتماد على آراء الآخرين في العلوم المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث لإثراء موضوعه إمّا بتأييدها، أو تفنيدها، أو تعديلها، أو تتميمها...، لأنه لا يوجد انفصال بين العلوم وبعضها البعض، بل تتداخل وتتعاون لحل مشاكل معينّة وكل علم يتخّذ من قواعد العلوم الأخرى سندا له في حل مشاكله كما سبق بيانه،

– وعلى العموم الاعتماد على منهجية بحث علمي تتناسب وموضوع البحث، بإتباع كل خطواتها، واحترام كل إجراءاتها.

7– **<u>التنظيم</u>:** التنظيم لغة من الفعل **نظَمَ، يَنظِم، نَظْمًا، نِظامًا، مُنَظَّمٌ، تنظيما**، أي مُرَتَّبٌ، ومنضبط، فيقال **نَظَمَ** الأَشياءَ أي أَلَّفَها وضمَّ بعضها إلى بعض، ونظّم أُمُورَهُ أي رَتّبَهَا، نَسَّقَهَا يَجِدُ لَهَا حُلُولاً، **نظَّم** الكتابَ أي بوَّبه، ورتَّبه مِنهاجيًّا، **إِنْتَظَمَتِ** الأُمورُ أي اِتَّسَقَتْ، تَناسَقَتْ، تَأَلَّفَتْ، **تَنْظِيمُ** العَمَلِ أي تَرْتِيبُهُ وَتَدْبِيرُهُ لِيَأْخُذَ نَسَقاً مُعَيَّناً[1].

[1]– أنظر، معنى كلمة تنظيم في معجم المعاني الجامع، عربي– عربي، الموقع السابق.

وبتلك المعاني يعني التنظيم كخاصية من خصائص البحث العلمي إتباع الباحث منهجية بحث واضحة والتقيّد بشروطها ومراحلها تتضّح معالمها من بداية البحث إلى آخره، وهي ما يعرف بمنهجية البحث العلمي، لأنّ الحقائق العلميّة ليست حقائق مبعثرة وليست بدون علاقة تجمعها بل تتداخل وتنتظم في نظام يتميّز به البناء العلمي.

والبناء المنظّم للحقائق العلمية ليست صفة قاصرة على العلم وحده بل ضرورة للبحث في كل مرحلة من مراحله، فأوّل بأوّل تنظّم المعلومات بتقسيمها وتنظيمها بما يتناسب وموضوع البحث، وتوحيد البيانات التي تمّ الحصول عليها وتفسيرها وبذلك يمكن الربط بين الحقائق ووضعها في منظومة واحدة...لأنّ العلم بناء منظّم يكمّل بعضه بعضا[1].

لذلك على الباحث أن يتعلّم منهجية البحث العلمي ويتقن تطبيقها سواء عن طريق الدراسة أو الاستشارة وذلك ليس بالأمر صعب المنال، لأنّها قضية تعوّد فقط، لذلك ينصح بتعلّم تقنيات تطبيق المنهجية وعدم الاكتفاء بالدروس النظرية منذ أوّل بحث يقوم به الطالب في مرحلة الليسانس وممكن حتى قبل ذلك ولما لا في مرحلة الثانوي والمتوسط، يحظى بمرافقة ومتابعة دائمة من قبل المشرفين والأساتذة والمتخصصين طيلة مراحل الدراسة، مع سعيه الجاد لتعلّم ذلك ومحاولة اتقانه حتى يصبح استعمالها بصفة آلية، بما يضمن التنظيم والابتعاد على العشوائية والارتجالية والصدفة.

8- <u>التعميم</u>: التعميم لغة من الفعل عمّ ، يعمّم، تعميميا، قيقال عمّم كلمةً أي أشاعها وأذاعها، **عمَّم** الأحكامَ أي أطلقها على الجميع، جَعَلَهَا عَامَّةً، إطلاق الحكم عامًّا بعد استخلاصه بالاستناد إلى حالات خاصّة، انتقال من الجزئيّ إلى الكُلِّيّ أو من الخاصّ إلى **العام، تعميم** القضايا/ الأدلة/ النَّتائج، **عَمَّمَ** الشيءَ أي جعله عامًّا، ضدّ خصَّصه **عَمَّمَ** أَحْكَامَهُ[2].

والتعميم بذلك المعنى وكخاصية من خصائص البحث العلمي هو إمكانية إسقاط لما تمّ التوصّل إليه على حالات مشابهة، لأنّه وكما سبق بيانه العلم بناء منظّم يكمّل بعضه بعضا، يقوم الباحث من خلاله بدراسة الجزئيات لاستخراج الصفات العامّة، وتتحوّل الآراء والفروض بالتعديل والتصحيح والإضافة لقوانين أعّم تأتي من تراكم معارف بعضها فوق بعض أقّلها درجة ما يتعلّق بالحقائق الخاصّة واسماها ما يتعلّق بقانون عام[3]، فالتعميم إذن يعني أنّ الباحث يعمّم النتائج التي يصل إليها أو القوانين التي يصوغها كخلاصة للبحث العلمي لبعض الظواهر أو النماذج لتصبح قوانين تخضع لها الحالات المتشابهة، وهذه التعميميات تفيد في الانتقال من المعلوم إلى المجهول وفي التنبؤ بما يحدث للظواهر تحت ظروف معيّنة[4].

---

(1)– محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص.7، 8.

(2)– أنظر، معنى كلمة تعميم في معجم المعاني الجامع، عربي- عربي، الموقع السابق.

(3)– محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص.7، 8.

(4)– إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.41.

وجدير بالذكر أنّ هناك محدّدات في سبيل الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها فمن المعروف أنّ البحث يجري تحت ظروف متغيّرة ومرتبطة وبالتالي فإنّ النتائج التي تمّ التوصّل إليها مرهونة بهذه الظروف ومدى توافرها في وقت آخر، وهو أمر ضروري معرفته عند تعميم النتائج على نفس المشكلة ولكن في ظرف آخر أو وقت آخر[1].

9- <u>التنبؤ</u>: التنبؤ لغة من الفعل تَنَبَّأَ، يتنبأ، تنبؤ، ويعني تكهُّن أو استشفاف أو توقُّع النتائج أو أحداث المستقبل قبل وقوعها عن طريق التخمين، أو دراسة الماضي، أو التحليل العلميّ، والإحصائيّ لوقائع معروفة **فيقال، تنبأ** بالأمر **أي** أخبر به قبل وقته، و**تَتَنَبَّأُ** الأرصاد **الجَوِّيَّةُ** بِحَالَةِ **الطَّقْسِ** أي تَتَوَقَّعُ حَالَتَهُ، و**تنبَّأ** الشَّخصُ بالأمر أي أخبر به قبل وقوعه، أخبر بالغيب، توقّعه، تكهن بوقوعه قبل وقته، ويقال تنبؤات جوّيّة، ماليّة، أي قضايا تتعلَّق بأحداث المستقبل تُستنبط من القوانين العامّة، كالقضايا الخاصّة بمسار تحرُّكات الكواكب التي تدور حول الشّمس، توقّع النشاط المستقبلي في ضوء الاتّجاهات السابقة[2].

والتنبؤ وكخاصية من خصائص البحث، يعني استعمال النتائج المتوصّل إليها بعد توفّر صفة التعميم في حل مشاكل مماثلة، وبذلك المعنى لعّل التنبؤ بالمشكلات وإسقاط الحلول الموجودة مسبقا التي تمّ التوصّل إليها من خلال بحوث ودراسات علميّة الهدف الرئيس طويل المدى من عمليّة البحث العلمي، وذلك لتوفير الجهد الوقت والمال لعدم إفراد كل مشكلة تعترض المجتمع ببحث جديد قد يستغرق سنوات دون التوصل إلى حل، فتستفحل المشكلة في الانشغال ببحوث تهدف الى الحيلولة دون تكرارها بمجرّد ظهور أعراضها.

وبذلك يتبيّن بأنّ نتائج البحث العلمي قد لا تقتصر مجالات الاستفادة منها واستخدامها على معالجة مشكلة آنية فحسب، بل تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر قبل وقوعها، فتفيد في الوقاية من حدوث المشكلات والحد منها أو تقليلها إن وقعت بالفعل، ومنه فصفة التنبؤ ترتبط ارتباطا وثيقا بصفة التعميم، فتوفّرها يوحي بإمكانية التنبؤ، وبنجاح عمليّة البحث.

وممّا سبق بيانه يتبيّن بأنّ خصائص العلمي تعّد من بين أهّم المواضيع الواجب دراستها، والوسائل الواجب إتقانها للارتقاء بالبحث العلمي والخروج به إلى برّ الأمان للوصول إلى الغايات المرجوة منه، بصياغة نتائج فعّالة تفيد في إيجاد حلول عملّية للمشكلات المطروحة، يمكن تعميمها لتفادي مشكلات مماثلة في ظروف متشابهة.

ثالثا- مراحل تطوّر البحث العلمي: لقد شهدت البشرية منذ بدء الخليقة تطورات وتحوّلات وانجازات اختلفت نتائجها باختلاف طريقة التفكير وتطوّرت وبرزت نتائجها تبعا لهذه الأخيرة بالرغم من وجود انجازات بشرّية تعود للعصور القديمة وتبقى محّل تفكير وبحث لحد الساعة عن كيفية انجازها بتلك العقول والامكانيات البسيطة على غرار الاهرامات المصرية، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعدّدة، ومع ذلك فقد شهد العقل البشري تطورا ملحوضا وملومسا عبر فترات زمنية متعاقبة سعى فيها إلى الوصول إلى المعرفة، أُستخدم فيها العديد من الطرق والأساليب المتنوّعة من أجل الوصول إليها، وتُعدُّ تلك الوسائل بمثابة خطواتٍ تدلُّ على مراحل تطوّر

---

[1]- محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص.17.

[2]- أنظر، معنى كلمة تنبؤ في معجم المعاني الجامع، عربي- عربي، الموقع السابق.

البحث العلمي، ويمكن تقسيم هذه الأخيرة تبعا لعدّة معايير منها معاير التطوّر الزمني، ومعياري تطوّر المعرفة والتفكير البشري، يتّم بيانها فيما يلي.

1- معيار التطوّر الزمني: إنّ نشأة البحث العلمي قديمة قدم الإنسان على سطح الأرض، حيث تطوّر عبر العصور ببطء شديد واستغرق عدّة قرون في التاريخ الانساني، لا يسع المقام لبيانها بالتفصيل لذلك سيتّم الإشارة إليها بإيجاز من خلال البعض من معالمه في كل من العصور القديمة، الوسطى، والحديثة كالآتي.

أ- البحث العلمي في العصور القديمة: يقصد بالعصور القديمة الفترات التي عاش فيها المصريون القدامى، البابليون، اليونان، والرومان[1]، حيث اجتهد كل منهم لتطوير أسلوب حياته في مجال ما كانت قد دفعته الحاجة لذلك، فبالنسبة لقدامى المصريين وكما تعرف حضارتهم بالحضارة الفرعونية والتي تعتبر أوّل حضارة دوّنها التاريخ (2000 ق م، 332 ق م)، فقد برعوا في علم الرياضيات، علم الفلك[2]، الزراعة، التخطيط، الهندسة، والطب[3]، وقد دونوا أفكارهم على ورق البردي[4]، والتي تمّ فك رموز كتابتها في العصر الحديث ممّا ساهم في معرفة ما أراد القدماء المصريون توثيقه[5].

أمّا الحضارة اليونانية أو كما تعرف بالحضارة الإغريقية (772 ق م، 146 ق م)، فقد تميّزت بمنهجية التفكير والمنطق، حيث اعتمد قدماء اليونان على التأمّل والنظر العقلي المجرّد، بالإضافة لإيجاد الحلول للمشاكل التي تعرضوا لها على غرار المصريين القدامى فقد أضافوا العلوم الفلسفية، وعلم المنطق والاجتماع، مستخدمين التفكير العلمي والملاحظات، والقياس، ومن أشهر علماء تلك الحضارة، فيتاغورس، أفلاطون، وأرسطو الذي أسّس للمنهج الاستقرائي والاستدلالي[6].

ب-البحث العلمي في العصور الوسطى: يقصد بالعصور الوسطى الفترة الزمنّية التي ازدهرت فيها الحضارة الإسلامّية، وفترة عصر النهظة الأوربية والتي تمتّد بين حوالي القرن 6 أو 8 حتى القرن 16 ميلادي[7]، وتعتبر امتداد لما وصلت إليه الشعوب قديما[8]، حيث اعتمدت الحضارة الإسلامية (ق6-ق12 م) على الطرق التطبيقية والتجارب أكثر من من النظرّيات، ويعّد مؤرّخوا البحث العلمي تلك الفترة بداية استخدام الطرق العلمّية المعتمدة على التجارب، ويعتبر الحسن بن الهيثم من أوائل العلماء الذين استخدموا منهجية للبحث العلمي تعتمد على التجربة ونقد كتابات القدماء بالحجة والبرهان في سبيل البحث عن الحقيقة، ويعتبر البيروني أوّل من صاغ مبدأ تكرار التجربة للتأكّد من النتائج، ومعرفة الأخطاء التي قد تنتج أثناء

---

(1)- أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية، الكويت، ط9، 1994، ص. 74.

(2)- أحمد حسن وآخرون، **أساسّيات البحث العلمي**، مؤسّسة علماء مصر، مصر، 2017. ص.22.

(3)- أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 74.

(4)- أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير، **المنهج العلمي وتطوّره**، منشور على الرابط، https://wefaak.com ، تاريخ الزيارة 2021/02/20.

(5)-أحمد حسن وآخرون، المرجع السابق، ص.22.

(6)- للتفصيل، أنظر، أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 77، أحمد حسن وآخرون، المرجع السابق، ص.22، 23.

(7)- أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 77.

(8)- أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير، ، **المنهج العلمي وتطوّره**، الموقع السابق.

التجربة، ويعد ابن سينا من رواد النهظة العلمّية الإسلامية[1] في القانون والشفاء، بالإضافة إلى جابر بن حيان في الكيمياء، والخوارزمي في الرياضيات، وابن التفيس، والرازي في الطب، والكندي والفرابي في الفلسفة، والجرجاني في البلاغة والنقد[2] وغيرهم.

ذلك عن الحضارة الإسلامّية وفيما يتعلّق بالحضارة الأوربية والتي تجلّت بوادرها مع بداية القرن الثاني عشر، حيث استمّد علماء هذه الحضارة معرفتهم من الحضارات السابقة على غرار الحضارة الإغريقية والإسلامية، ولم يتوقفوا عند ذلك الحد بل طوّروا معارفهم من خلال الإضافات التي أضافها بعض العلماء للمعرفة الإنساتية على غرار فرانسيس باكون الذي طوّر منهجية البحث العلمي وأوضح أنّ الباحث إذا بدأ باليقين سينتخي إلى الشك، بينما إذا بدأ بالشك فسينتهي إلى الحقيقة، والعالم جاليليو الذي لم يكتف بالإضافة إلى علم الفلك والملاحظات الكونية، بل أضاف إلى منهجية البحث العلمي قائلا "كل الحقائق من السهل معرفتها بمجرّد اكتشافها فالهدف هو اكتشافها"، والعالم إسحاق نيوتن الذي طوّر من أساليب البحث العلمي معتمدا على قواعد تفسير الظواهر والاستدلال على الحقائق، إضافة لما قام به البرت انشتاين[3]...

ج- **البحث العلمي في العصور الحديثة:** أو ما يعرف بعصر النهظة العلمّية والتي بدأت تتجلى معالمها بداية من القرن 17 إلى يومنا، حيث شهدت هذه الفترة ازدهارا في الحضارة الأوروبية التي استمدّت معارفها من الحضارة الإسلامية العربية، ومن أهّم روادها فرانسيس بيكون الذي فصل قواعد المنهج التجريبي وخطواته في كتابه الأداة الجديدة للعلوم سنة 1620، وجون ستيوارت ميل الذي وضع شروط التجربة والقواعد التي يتبّعها الباحث للتحقّق من صواب وخطأ الفرض العلمي، والذي كان جوهر عمله في إطار العلاقات الاجتماعيّة حيث دعا إلى ضرورة إخضاع العلم للملاحظة وتخليصه من التأثيرات الدينّية أو الميتافيزيفية، وروجر بيكون وليناردو ديفينيشي الذين طالبا باستخدام المنهج التجريبي وأدوات القياس المنطقي[4].

كما تعتبر تجارب جاليليو الفيزيائية مطلع القرن 17 أساس مسيرة البحث العلمي، والذي إكتشف فيه العالم نابير اللوغاريتم، واستكمل هارفي عمل إبن النفيس باكتشاف الدورة الدموية، وانتشر نظام الرموز العشرية على يد بريجز، وقد تبنى بويل علم الكيمياء ولقب بأبي الكيمياء الحديث، و ظهرت قوانين الجاذبية التي أثارت علم الرياضيات على يد نيوتن، وقد أسهم كل من ليل وداروين في بدأ دراسة علم الآثار من خلال تغيير الصورة النمطية عن العالم الطبيعي، ونجم عن اكتشاف الحفريات على يد شليمان خلال القرن 19[5].

وهكذا لقد تطورت كثيرا منهجية البحث العلمي حتى وقتنا الحالي، وفي جميع الاختصاصات العلمية من كيمياء وعلم نفس وعلم اجتماع وفن وآداب وطب وقانون وغيرها، حيث أخذ منهج العلمي الحديث يعتمد على عينات البحث والتجربة والبرامج الإحصائية، ومازالت الاكتشافات والتطورات في شتى مناحي الحياة تصنع

---

[1]- أحمد حسن وآخرون، المرجع السابق، ص.23.

[2]- عبد الله التطاوي، **منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، 2005، ص.24، 25.

[3]- أحمد حسن وآخرون، المرجع السابق، ص.24.

[4]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص.80.

[5]- لمزيد من التفصيل أنظر، محمد عبد السميع عثمان، **مناهج البحث الإجتماعي**، د د ن، ط1، 2000، ص ص.16، 42، يمنى طريف الخولي، **مفهوم المنهج العلمي**، مؤسّسة هنداوي **للتعليم والثقافة**، القاهرة، مصر، 2020، ص ص.107، 120.

الحدث بالاعتماد على منهجية ووسائل البحث العلمي، الآخذة في التطوّر بالتبعية في عصر النهظة العلمّية والتكنولوجية.

2- معيار تطوّر المعرفة العلمية: لا شك أنّ المعرفة ارتبطت بوجود الإنسان على الأرض، وهي ما يميّزه عن الحيوان، كونه حيوان عاقل، أي قادر على توظيف العقل لتحسين أسلوب معيشته، واستيعاب ما يحيط به من ظواهر لتسهيل أمر التحكّم فيها وتكييفها وتوظيفها لصالحه، وبالتالي وإن كانت معرفة الإنسان المعاصر تعني "**مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكوّن لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكرّرة لفهم الظواهر والأشياء**"[1]، فإنّها لم تكن وليدة الصدفة ولم تأتي دفعة واحدة بل مرّت بعدّة مراحل تبعا لوسائل الحصول عليها والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، معرفة معرفة حسيّة، ومعرفة فلسفية، وأخرى تجريبية، يتّم بيانها فيما يلي.

أ- المعرفة الحسيّة: تعّد المعرفة الحسّية أقدم أنواع المعرفة الإنسانية، حيث تقتصر على مجرّد الملاحظة البسيطة للظواهر، دون أن يحاول الإنسان التعمّق إلى ما وراء الظاهرة من أسباب وعلاقات، وسميّت بهذا الاسم لأنّها تعتمد على الحواس...، حيث يكتسب الإنسان المعارف اعتمادا على ما لمسته يداه، ورأته عيناه، وسمعته أذناه[2]، كما سمّيت بالمرحلة الوصفية لأنّها تعتمد على الوصف، أي أنّ معرفة الأشياء تكون معرفة كيفية[3]، فمثلا ملاحظة ظاهرة تعاقب الليل والنهار، أو المد والجزر، أو هطول الامطار...فالإنسان العادي في هذا الطور من المعرفة يلاحظ هذه الظواهر، لكنه لا يحاول أن يخضعها للحجج والبراهين لمعرفة سبب حدوثها، وكيفية ذلك[4].

كما تسمى هذه المعرفة بمعرفة الخبرة الشخصية أحيانا لأنّها تقوم على خبرات الإنسان وتجاربه السابقة التي يكون قد تعرّض لها، والتي يستفيد منها في تسيير شؤون حياته، فمثلا إذا مرض شخص فعن طريق فالخبرة الشخصية علّمت الإنسان اللجوء إلى نوع من الأعشاب، وإذا غيّمت السماء توقّع هطول المطر، ومع ذلك فقدراته الحسّية تبقى محدودة وعاجزة عن تفسير كل الظواهر الطبيعّية والاجتماعيّة، كتوقّع حدوث الزلازل أو البراكين، وإن كان يستطيع أن يضع تفسيرات ميتافيزيقية لحدوثها كأن يرجع السبب إلى قوى خفيّة، أو خرافية، ويفسّرها تفسيرات بسيطة من نسيج خياله، ويرجع ذلك أنّ ملكاته وقدراته العقليّة ومعارفه لم تصل إلى درجة النضج الكافي لتحدّي الواقع وتجاوز الذاتية في تفسير الاشياء والظواهر، كما أنّه لم يكن قد اخترع بعد الادوات والوسائل ومناهج البحث والتحليل التي تمكّنه من التعامل مع الأشياء مباشرة والبحث عن الأسباب الكامنة وراء حدوث كل شيء[5].

---

[1]- إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.22.

[2]-إبراهيم ابراش، المرجع النفسه، ص.23.

[3]- محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص.04.

[4]- إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.23.

[5]- إبراهيم ابراش، المرجع نفسه، ص.23.

ب- المعرفة الفلسفّية: إذا كانت المعرفة الحسيّة معرفة محدودة ومقتصرة على تفسير بعض الظواهر الطبيعية والاجتماعيّة تفسيرا سطحيا، الأمر الذي يجعل قضايا أخرى عديدة خارج قدرة الحواس على إدراكها لاسيما قضايا الطبيعة وما وراء الطبيعة التي لا تعالج إلاّ بالعقل وحده، وعندما بدأت هذه الأخيرة تشغل بال الإنسان وتلفت انتباهه، فبذلك يكون قد دخل مرحلة جديدة من التفكير لاكتساب معرفة جديدة، وهي ما يعرف بالتفكير الفلسفي أو المنطقي[1].

ج- المعرفة العلمّية: مع نضوج العقل البشري وتطوّره، وتراكم المعرفة الإنسانية بالتجربة والتأمّل، ومع تزايد متطلّبات الإنسان واحتياجاته في شتى المجالات، لم تعد المعرفة التقليدية بنوعيها الحسّية والفلسفية بقادرة على الوفاء باحتياجات المجتمع، أو إيجاد الإجابة الشافية على كثير من التساؤلات التي بدأت تطرح أمام الإنسان مع ازدياد احتكاكه بالواقع، فجاءت المعرفة العلمّية المركّزة على التفكير والبحث العلميّين لتواكب هذه التحوّلات وتجيب على العديد من التساؤلات، وكل ذلك بفضل العلم، باعتباره المعرفة، الهادفة، المنظّمة الممنهجة التي تتخذ من وسائل البحث العلمي أساسا لاكتساب حقائقها[2].

3- معيار تطوّر التفكير البشري[3]: اعتمادا على هذا المعيار يمكن تقسيم تطوّر التفكير البشري وفقاً للجهد الفكري المبذول وتطوّر البحث العلمي بالتبعية إلى خمس مراحل مرتبطةٌ معاً وغير منفصلة عن بعضها هي:

أ- **مرحلة الصدفة:** تميّزت هذه المرحلة بعدم وجود أيّ اهتمامٍ للبحث عن أسباب الظواهر أو المشكلات، فقد تمّ نسب حدوث تلك الظواهر والمشاكل للصدفة.

ب- مرحلة التجربة والخطأ: تميّزت هذه المرحلة بتكرار المحاولات، حيث يعتمد فيها الباحث على مجموعة من التجارب التي يخطئ فيها أحياناً ويصيب أحياناً أخرى، إلى أن يصل إلى الموقف أو التفسير الصحيح للحقيقة أو الظاهرة العلمّية، ومن ثمّ التوصّل إلى حلٍّ للمشكلة التي يواجهها أيّ شخص، ومنه اكتساب الخبرة التي تساعده في حلِّ المشاكل البسيطة التي يمكن أن تواجهه في حياته.

ج- **مرحلة الاطلاع على الآراء السابقة:** يعتمد فيها الباحث على الآراء أو الأفعال التي سبقه بها غيره من المفكرين والقادة وأصحاب الرأي، وما تتميّز به هذه المرحلة هو أنّ ما يتّم التوصّل إليه من قبل الباحث محتمل للخطأ والصواب، ولا يوجد جزم فيه ويغلب عليه الطابع الظني والاجتهادي.

د- **مرحلة الجدل والتخمين:** خلال هذه المرحلة تمّ التحرّر من قوّة السّلطة والتقاليد السائدة، حيث أنّ الباحث بدأ يعتمد على ما يدور بينه وبين علماء عصره من منقاشات ومناظرات علمّية، وجدل ومنطق تعقبها بلورة ما يتلخص إليه من نتائج علميّة، للتوصّل إلى تفسير الظواهر وحلِّ ما يواجههم من مشاكل، وأهم ما يميّز هذه المرحلة ظهور التفكير الاستقرائي، الذي يتوصّل إلى المعرفة من خلال الانتقال من الأمثلة الجزئيّة إلى

---

(1)- للتفصيل أنظر، إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص ص.24، 30.

(2)- للتفصيل أنظر، إبراهيم ابراش، المرجع نفسه، ص ص.31، 44.

(3)- أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير، **المنهج العلمي وتطوّره**، منشور على الرابط، https://wefaak.com ، تاريخ الزيارة 2021/02/20.

النتيجة النهائيّة، وظهور التفكير القياسي والذي يعتمد على الانتقال من المقدّمات إلى التوصّل إلى النتيجة النهائيّة.

هـ- **مرحلة التجربة العلمّية:** تمّ استخدام الطريقة العلمّية في التوصّل إلى المعلومات في مجال العلوم الطبيعية بدايةً، ثمّ تمّ التوسّع في استخدامها لتشمل العلوم الإنسانية والاجتماعيّة، ويتّم تطبيق الطريقة العلمّية بإجراء عددٍ من الخطوات، بالاعتماد على إجراء التجارب العلمّية، على الفرضيات التي يضعها بناءّ على ملاحظاته، وجمع بيانات، وصولاً إلى استنتاجاته بنفيها أو تأييدها.

رابعا- أنواع البحث العلمي: تختلف البحوث العلمية تبعا لاختلاف المعايير المعتمدة من كل فقيه في علم منهجية البحث العلمي، وتبعا لذلك تصنّف البحوث العلمية إلى بحوث أساسية، تطبيقية تبعا لمعيار الهدف، وتصنف إلى بحوث تنقيبية استكشافية، تفسيرية نقدية، كاملة، استطلاعية، تبعا لمعيار النشاط، وتصنّف إلى بحوث وصفية، تجريبية، تاريخية...وغيرها تبعا لمعيار المنهج المتبّع، وتصنّف إلى مقالة، مذكرة، أطروحة تبعا لمعيار الاستعمال، ولمزيد من التفصيل سيتّم توضيح كل نوع على حدى فيما يلي.

1- أنواع البحث العلمي تبعا لمعيار الهدف: تبعا لهذا المعيار صنّف الفقهاء والباحثين هذا النوع من البحوث إلى بحوث أساسّية، وأخرى تطبيقية، يتّم بيانها اتباعا كالآتي.

أ- **البحوث الأساسّية:** هي بحوث نظرّية بحتة، تهتم إمّا بفحص صحّة أو عدم صحّة الفرضيات والنظريات والقوانين العلمّية أي التأكّد من صحّتها، أو إيجاد واكتشاف الفرضيات والنظريات العلمّية الجديدة التي يمكن أن تضاف إلى هيكل العلم ودراساته، ونتائجه الموضوعية والتحليلّية على دراسة وفهم واستيعاب جانب من جوانب المجتمع[1]، وبشكل عام لا يرتبط هذا النوع من البحوث بمشكلات آنية بحدّ ذاتها حيث أنّ الهدف الأساسي والمباشر لها إنّما يكون لتطوير مضمون المعارف الأساسّية المتاحة في مختلف حقول العلم والمعرفة الإنسانية[2]، وبالتالي يمكن اعتبارها بحوثا أصيلة تسعى إلى إثراء رصيد المعرفة الإنسانية في مجال ما باكتشاف معارف جديدة يمكن تعميمها، تعّد أساسا ومنطلقا للبحوث التطبيقية، ومنه فالبحوث القانونية الأساسّية لا تخرج عن هذا الإطار.

ب- **البحوث التطبيقية:** يهدف هذا النوع من البحوث إلى معالجة مشكلات قائمة بالفعل يقوم الباحثون المعنيون بتحديدها تحديدا واضحا مع التأكّد من صحّة، أو دقّة مسبّباتها ميدانيا، وذلك من خلال إتباع منهجية علمّية ذات خطوات بحثية متدرّجة وصولا لمجموعة من الأسباب الفعلية نسبيا، التي أدّت إلى حدوث المشكلات أو الظواهر مع اقتراح مجموعة من التوصيات العلمّية التي يمكن أن تسهم في التخفيف من حدّة تلك المشكلات أو معالجتها نهائيا[3]، وبالتالي فهي بحوث موجّهة مباشرة لحل مشكلة واقعة يعاني منها المجتمع، وغالبا ما

---

[1]- إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.213.

[2]- محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص.6.

[3]-محمد عبيدات وآخرون، المرجع نفسه، ص.6.

تستعمل هذه البحوث الأساليب الميدانية في الدراسة والتحليل كالملاحظة والمقابلة والاستبيان وتحديد عيّنة البحث...إلخ[1].

وممّا سبق تتّضح الرابطة المنطقية، والعلاقة التكاملية التي تجمع بين البحوث الأساسّية والتطبيقية حيث تعتمد هذه الأخيرة في بناء فرضياتها وتساؤلاتها التي تحاول الإجابة عليها على ما توصّلت إليه الأولى، كما أنّ هذه الأخيرة في الوقت ذاته تستفيد بشكل مباشر أو غير مباشر من نتائج البحوث الثانية من خلال إعادة النظر في منطلقاتها النظرّية وملائمتها مع الواقع، ومنه تساعد الأولى في إثراء الثانية وتساعد هذه الأخيرة من خلال النتائج والتوصيات إلى إيجاد مشكلات بحثية جديدة تثير اهتمام الأولى، وبذلك تتحقّق صفة الدورية في البحث العلمي.

2- أنواع البحث العلمي تبعا لمعيار النشاط: تبعا لهذا المعيار صنّف الفقهاء والباحثين هذا النوع من البحوث إلى بحوث تنقيبية استكشافية، بحوث تفسيرية نقدية، بحوث كاملة، وأخرى استطلاعية...وغيرها، يتّم بيانها اتباعا فيما يلي.

أ- بحوث تنقيبية استكشافية: هذا النوع من البحوث يتضمّن التنقيب عن حقائق معيّنة دون محاولة التعميم أو استخدام هذه الحقائق في حل مشكلة معيّنة[2]، وبالتالي لا يهدف إلى الوصول إلى نتائج معيّنة بحد ذاتها قصد تطبيقها، وإنّما الغرض من إجراءها هو اكتشاف والكشف عن حقائق معيّنة موجودة وحاضرة لكن غائبة عن العيان، باستعمال وسائل البحث العلمي المناسبة والمتناسبة مع نوع العلم الذي يندرج فيه موضوع البحث، كالكشف عن أسباب تفشي بعض الظواهر السلبّية، الكشف عن أسباب عجز بعض البلديات مثلا، أو سوء تسييرها، عدم فاعلية تدابير الوقاية من فيروس كورونا...وغيرها.

ب- بحوث تفسيرية نقدية: تعتمد هذه الدراسات إلى حد كبير على التدليل المنطقي، وذلك للوصول إلى حلول المشاكل، وتطبّق هذه الطريقة عادّة عندما تتعلّق المشكلة بالأفكار أكثر من تعلّقها بالحقائق[3]، حيث يقوم الباحث بمناقشة آراء وأفكار تعالج مسألة ما فيقوم بالمقارنة والمفاضلة بينها عن طريق النقد البناء المبني على الأدّلة والحجج والبراهين بكل موضوعية للوصول إلى الرأي الراجح، فمثلا إجراء بحث قانوني يتعلّق بمدى استقلالية التسيير للجماعات المحلّية مجتمعة أو إحداها فيناقش الآراء القائلة باستقلاليتها التامّة، والآراء القائلة باستقلاليتها النسبية، والآراء القائلة بتبعيتها للسلطة المركزية فيناقش هذه الاتجاهات ليصل إلى الرأي الراجح بينها.

ج- بحوث كاملة: يهدف هذا النوع إلى حل المشاكل، ووضع التعميمات بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق بالإضافة إلى تحليل جميع الأدّلة المتحصّل عليها، وتصنيفها تصنيفا منطقّيا، فضلا عن وضع الإطار المناسب لتأييد النتائج[4]، وبالتالي فهذا النوع من البحوث يجمع بين خصائص ومقومات النوعين السابقين أي

---

[1]- إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.213.

[2]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص. 23.

[3]- أحمد بدر، المرجع نفسه، ص. 25.

[4]- للتفصيل أنظر، أحمد بدر، المرجع نفسه، ص ص. 27، 30.

البحوث التفسيرية والاستكشافية، بحيث يكتشف الباحث حقيقة معيّنة، ثمّ يسعى بعد ذلك لجمع كل الحقائق ممكنة الوصول والتعرّف عليها حول الموضوع محّل الدراسة والبحث ذاته، فيقوم بدراستها دراسة تفسيرية نقدية، وصولا إلى وضع الحل الذي يراه مناسبا، وممكن الاثبات.

د- بحوث استطلاعية: وهي البحوث التي تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بظاهرة ما دفعت الباحث إلى دراستها، والتعرّف على أهّم الفروض التي يمكن وضعها وإخضاعها للبحث العلمي وصياغتها صياغة دقيقة تيّسر التعمّق في بحثها لاحقا، بذلك فهي بحوث تتناول موضوعات جديدة لم يتناولها باحث من قبل أو لا تتوافر عنها معلومات أو بيانات أو يجهل الباحث الكثير من جوانيها وابعادها، وهي تهدف إلى الكشف عن حلقات غامضة أو مفقودة في تسلسل التفكير الإنساني ممّا يساعد على التحليل، والربط والتفسير العلمي فيضيف إلى المعرفة الانسانية معارف جديدة[1].

3- أنواع البحث العلمي تبعا لمعيار المنهج المتبّع: تتنوّع البحوث تبعا لهذا المعيار إلى بحوث وصفية، وبحوث تجريبية، وأخرى تاريخية وغيرها، يتّم بيانها على سبيل المثال لا الحصر، فيما يلي.

أ- البحوث الوصفية: لا تقف البحوث الوصفية جامدة عند وصف الظواهر أو الممارسات السائدة أو الواقع[2] وتحديد صفاتها وسماتها وخصائصها تحديدا كمّيا ونوعيا بحيث يسهل التعرّف عليها[3]، بل تتجاوز ذلك للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في تفسير الظواهر بما يسمح بتغييرها وتوجيهها نحو أهداف متوخاة[4]، باستخدام المنهج الوصفي الآتي تفسيره لاحقا.

ب- البحوث تجريبية: يعتمد هذا النوع من البحوث على إجراء التجارب العلمّية الميدانية والمخبرية التي تؤدّي إلى التعرّف على العلاقات السببّية بين العوامل المختلفة التي تتسبب في إحداث الظاهرة أو المشكلة محّل البحث لإيجاد حل لها، والتنبؤ بها لمنع حدوثها إن كان ذلك ممكنا أو التقليل من حدّة آثارها أو التقليل منها إن كان ذلك مستحيلا، وتعتمد هذه البحوث على أساليب وأدوات المنهج التجريبي الآتي بيانها لاحقا.

ج- البحوث التاريخية: تتعلّق البحوث التاريخية بنشاط علمي ذي طابع ذهني وعملي يقوم من خلاله الباحث على استرداد الماضي تبعا لما يتركه من آثار ممثّلة في بعض الشواهد التاريخية كالوثائق والمخطوطات والآثار، فيصف من خلالها ما مضى من وقائع وأحداث وظواهر، فيقوم بتحليلها وتركيبها بشكل يساعد في تفسيرها ومن ثمّ استنتاج تعميمات قد تلقي أضواء على الحاضر وتنبئ بشيئ عمّا سيقع في المستقبل[5]، ومنه فإنجاز هذا النوع من البحوث يعتمد على أسس ووسائل المنهج التاريخي الآتي بيانها لاحقا.

---

[1]- مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.38.

[2]- سيف الاسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.69.

[3]- رشيد شميشم، **مناهج العلوم القانونية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، **ص**. 44.

[4]- سيف الاسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.69.

[5]- سعد الإسلام عمر، المرجع نفسه، ص.74.

4- أنواع البحوث العلمي تبعا لمعيار الاستعمال أو الحجم: تتنوّع البحوث العلمية تبعا لهذا المعيار إلى بحوث صفيّة، مذكرة، أطروحة[1]، مقالة، يتّم بيانها، فيما يلي.

أ- البحوث الصفّية: يقصد بالبحوث الصفّية تلك البحوث التي يقوم الطلبة بها في حصّة الأعمال الموجّة بتكليف من الأستاذ المطبّق، وترتبط موضوعاتها بمحاور وموضوعات المقياس المدّرس، وتهدف هذه البحوث إلى تدريب الطلاب على البحث وفق قواعد منهجية البحث العلمي، من أجل تقيمهم كهدف ثاني، وغالبا ما تتّم عن طريق وريقات بحثية لا تتعدى 10 أو 15 صفحة.

ب- المذكّرة (الرسالة): هذا النوع من البحوث يطلق على بحوث التخرّج لنيل شهادة الماجيستير في النظام الكلاسيكي، يقابلها المذكرة في نظام (ل م د) هدفها حصول الطالب الباحث على شهادة الماستر، يتّم إنجازها وفقا لمنهجية معيّنة تضعها المؤسّسة الجامعية أو الأستاذ المشرّف كشرط أساسي في هذا النوع من البحوث خلافا للمقال، يكون بمثابة موجّها ومرشدا للطالب الباحث، ويختلف عدد صفحاتها باختلاف موضوع البحث، لكنها تزيد عن صفحات النوع السابق، فقد تصل إلى 100 أو 200 صفحة، فالعبرة هنا بالمضمون وليس عدد الصفحات ونفس الأمر بالنسبة للنوع الموالي.

ج- الأطروحة: هذا النوع من البحوث يطلق على بحوث التخرّج لنيل شهادة الدكتوراه، تكون أكثر تخصّصا ودقّة، ويطالب فيها الطالب الباحث بالجديّة والأصالة، وتقديم شيئ جديد وإضافي عمّا قيل وكتب في موضوعه من سابقيه، لذلك ينبغي على الباحث القيام بعملية بحث جدّية على الدراسات السابقة التي تناولت موضوعه بالدراسة سواء كانت مقالا، رسالة ماجستير، أطروحة، كتاب وغيرها.

د- المقالة: المقالة عبارة عن بحث قصير يتناول الباحث (كاتبا، عالما، أستاذا، بصفة عامّة هو باحثا متخصّصا) من خلاله موضوعا محدّدا شغل باله أو أثار انتباهه بما يحويه من إشكاليات بحاجة لدراسة، يكون الهدف منه إيجاد حلا لها أو اقتراحات تساعد على ذلك، بناء على نتائج كان قد توصّل إليها، ذلك فيما يتعلّق بالهدف الموضوعي أمّا الهدف الشخصي فقد يكون شرطا واقفا على ترقية أو مناقشة لأطروحة دكتوراه أو القيام بمقتضيات الوظيفة، أو إثراء علمّيا من باحث عالم وفقيه...وغيرها.

وما قيل على المقال يقال على المداخلة، الفارق أنّ المقال يكون محّله النشر في مجلّة أو كتاب جماعي وغيرها، أما المداخلة تكون محّل مشاركة في فعاليات ملتقى، ولا يمنع بعد ذلك من نشرها بنفس آلية المقال، وغالبا ما تحدّد المجلّة أو الهيئة القائمة على الملتقى الحد الأدنى والأقصى لهذا النوع من البحوث، وغالبا لا يقّل على 10 أو 15 صفحة ولا يزيد عن 20 أو 25 صفحة، وقد يقّل أو يزيد على ذلك قليلا، وفي جميع الأحوال يجب أن يلتزم الباحث بالشروط الشكلية والموضوعية الأخرى إن كانت محدّدة تحت طائلة رفضها شكلا أو مضمونا.

---

[1]- للتفصيل، أنظر، شويرف عبد العالي، المرجع السابق، ص.496، 497.

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي: حتى يتمكّن الباحث العلمي من إنجاز بحثه بأقّل جهد وقت، وحتى يتوصّل إلى بلوغ هدفه، لابد له من إتباع جملة من المراحل المتتاليّة، والتي يمكن حصرها في كل من مرحلة إختيار الموضوع (أوّلا)، جمع المصادر والمراجع (ثانيا)، تبويب وتقسيم الموضوع (ثالثا)، تخزين المعلومات (رابعا)، القراءة والتفكير (خامسا)، ومرحلة الكتابة والتحرير (سادسا)، يتّم بيان كل منها كالآتي.

أوّلا- مرحلة اختيار الموضوع[1]: تعد مرحلة اختيار الموضوع أولى مراحل إنجاز البحث العلمي عامّة والقانوني خاصّة وأهمّها، حيث تؤسّس عليها بقيّة المراحل، فالاختيار الجيّد للموضوع يساعد على التوصّل إلى نتائج واقعيّة سهلة التطبيق والتعميم، وليتمكّن الطالب خصوصا والباحث عموما من الاختيار الجيّد لموضوع بحثه لابد من توفّر جملة من الشروط، المعايير، والعوامل منها ما يتعلّق بالباحث، ومنها ما يتعلّق بموضوع البحث.

1- ففيما يتعلّق بالشروط المتعلّقة بالباحث ينبغي أن تتوفّر فيه جملة من الشروط والمهارات تساعده على إنجاز بحثه بأقّل جهد ووقت منها:

أ- الرغبة الشخصية في تناول ذلك الموضوع،

ب-القدرة الذهنية والعلمية،

ج- القدرة اللغوية لاسيما في الدراسات المقارنة،

د- القدرة الاقتصاية أي توفّر المال الكافي لانجاز البحث،

هـ- الصبر والمثابرة...وغيرها

2- أمّا فيما يتعلّق بالشروط المتعلّقة بموضوع البحث والتي يجب على الباحث مراعاتها متعدّدة الجوانب ومختلفة يذكر منها:

أ- إلزامية التأكّد من أنّ المشكلة البحثية الأساسّية التي شغلت بال البحث ونبهت فكره ودفعته لاختيار ذلك الموضوع دون غيره من الموضوعات،

ب- قابلة للحل، ذلك أنّ هناك مشاكل غير قابلة للحل، فعليه إذن أن يكون منذ البداية ملّما بطبيعة المشكلة ومدركا لكل ملابساتها،

ج- **تتوفّر لها مراجع ومعلومات كافية،** كون أيّ باحث لاسيما إذا كان طالبا ليس بالمدرك لكل شيئ، بل يفتقر إلى حقائق، ومعلومات تتوّفر عند المختصين والباحثين ممن سبقوه في تناول الموضوع، لذلك عليه أنّ يتاكّد من وجود المراجع اللازمة لبحثه، وإلاّ فإنّه لن يتقدّم في بحثه، وسيصل إلى طريق مسدود وخصوصا ما تعلّق بالبحوث النظرية،

---

[1]- للتفصيل، في سبل اختيار موضوع البحث العلمي، أنظر، حورية رزقي، **(اختيار موضوع البحث العلمي بين الذاتّية والموضوعية)**، مجلّة الواحات والدراسات، العدد 4، جامعة غرداية، الجزائر، ص ص.161، 171.

د- تستحق الدراسة، لأنّ مجرّد وجود مشكلة ما لا يكفي لاختيارها لتكون موضوع بحث، بل يجب أن تكون هذه المشكلة مهمّة على كل المستويات بما فيها الأكاديمي، كون البحث العلمي الحقيقي هو الذي يضع غاية له تحقّق مصلحة للمجتمع، إذن على الباحث أن يتأكّد من أنّ المشكلة مهمّة ومثيرة، وهذا يحتّم عليه اختيار بحثه من المشاكل التي هي محل اهتمام الجمهور، وتشكّل قضايا وطنية مطروحة للبحث أو قضايا عالمية تثير اهتمام الرأي العام العالمي[1]،

هـ- لم تستوف حقّها من الدراسة، أي على الباحث أن يتأكّد من أن موضوع ومشكلة البحث ما زالا بحاجة إلى البحث أي لم يستوف القدر الكافي منه، ولم يتّم ايجاد حل نهائي وفعال لها.

و- أن يكون الموضوع المراد دراسته يدخل ضمن **تخصّص الباحث،** تحت طائلة الرفض الشكلي لعدم التخصّص فيضيع بذلك جهده سدى، لذلك تسعى الجامعات الجزائرية على غرار باقي الجامعات العالمّية إلى ضمان تقديم دروس للطلبة تتعلّق بمجال التخصّص من كل جوانبه، لاسيما في مرحلتي الليسانس والماستر، تختلف مدتّها من بلد إلى آخر، ففي الجزائر وبعد اعتناق نظام (ل م د)، تقدّم دروس متخصّصة للطالب تخصّصا عاما لمدّة سنتين في مرحلة الليسانس تسبقها سنة جذع مشترك تقدّم فيها مداخل العلم الذي اختاره الطالب، ثمّ تليها سنة ونصف السنة في التخصّص الدقيق في مرحلة الماستر ليخصّص النصف المتبقي لإعداد مذكرة التخرّج، تليها ثلاث سنوات ينشغل فيها الطالب في التعمّق في التخصّص الأدّق المقترح في مشروع الدكتوراه، تتوّج بإنجاز أطروحة في هذا المجال،...الخ.

ومنه فطلبة الماستر تخصّص إدارة وتسيير الجماعات المحلّية باعتبارها الفئة المستهدف في هذا المقام، ينبغي ألاّ يخرج موضوع مذكرّة الماستر المزمع القيام بها عن إطار عمليتي الإدارة والتسيير الذين تقوم بهما كل من البلدية والولاية باعتبارهما الهيئتين محّل التخصّص، ومن حسن حظ الطلبة أنّ إمكانية رفض المذكّرة بسبب عدم التخصّص غير واردة، كون عناوين الموضوعات عادة ما تكون من اقتراح أساتذة الكلّية بعد موافقة الهيئة الإدارية المختصّة، فعلى الطالب سوى اختيار موضوعا من بينها، أمّا إذا آثر أن يختار عنوان بنفسه، فإنّه سيكون محّل معاينة من قبل الهيئة المختصّة والتي لها كامل الصلاحية في رفضه أو قبوله.

ي- أن تكون للموضوع محّل الدراسة **قيمة ومكانة** علمّية حيث يساهم في إضافة معارف جديدة، ويساهم في حل مشكلة بحثية شغلت بال الساسة والمفكرين والباحثين، عن طريق جملة النتائج التي توصّل إليها والاقتراحات التي انبثقت عنها.

- ثانيا- مرحلة جمع المصادر والمراجع: بعد اختيار موضوع البحث واتضاح معالمه الأوّلية تأتي المرحلة الثانية والتي لا تقّل أهمّية عن سابقتها، والتي تتمثّل في جمع المراجع والمصادر، والتي ينصرف مضمونها ومفهومها إلى جمع المادّة العلمية الأوّلية التي تساعد في إتمام بناء الموضوع، وتكون أفكارها أساسا للمناقشة، التحليل، التأييد، التفنيد، الإضافة، والتعديل، بغية الوصول إلى حل للمشكلة المطروحة، من خلال

---

[1]- إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص.230، 231.

جملة النتائج والاقتراحات المتوصّل إليها، وينصح الباحث المبتدئ خاصّة، والطالب خصوصا في هذا المقام وعند بداية تجميعه للمادّة العلمّية بمناقشة واستشارة أستاذه المشرف وزملائه من ذوي الخبرة، للتعرّف على أنواع المصادر والمراجع المناسبة لبحثه، وأماكن وجودها، فهذا سيوفّر عليه الكثير من الوقت والجهد، وذلك لا يغني عن مبادراته الشخصية فذلك هو المطلوب.

والمادّة الأوّلية في البحوث العلمية القانونية تتكوّن أساسا من النصوص القانونية مهما كانت درجتها، بدء بالدستور إلى آخر عمل تنظيمي صادر عن السلطة التنفيذية، والأحكام والإجتهادات القضائية، والآراء الفقهية والنظريات العلمّية التي تجد مكانها بين طيات المراجع والمصادر المختلفة، كالقرآن والسنّة، والمؤلفات العامّة والمتخصّصة كالكتب والمقالات والمداخلات، والرسائل الجامعية، وغيرها، ويتّم الحصول على تلك المراجع والمصادر بين دفات رفوف المكاتب، أو إلكترونيا في المواقع، أو عن طريق مقابلات يجريها الباحث مع المختصين،...وغيرها.

ثالثا– مرحلة تبويب وتقسيم الموضوع: وتعني وضع خطّة عمل منظّمة وممنهجة مشكّلة من عناوين بارزة ودقيقة مترابطة ترابطا منطقيا، مصنّفة إلى مجموعات تختلف باختلاف نوع الدراسة، وحجمها، ونوع الشهادة المراد الحصول عليها، وطبيعة الموضوع، اتفق فقهاء علم المنهجية على إطارها واختلفوا في بعض الجزئيات، وكلّها تعتبر صحيحة حسب قناعة كل باحث وحسب المنهجية المؤيّدة من طرفه، وتبعا لذلك فقد يقسّم البحث شكلّيا إلى أجزاء، وكل جزء إلى أقسام، وكل قسم إلى أبواب، وكل باب إلى فصول، وكل فصل إلى مباحث، وكل مبحث إلى مطالب، وكل مطلب إلى فروع، وكل فرع إلى أوّلا، ثانيا، ثالثا، وهكذ، وأوّلا تقسّم إلى 1، 2، 3، وكل جزء منها إلى أ، ب، ج، وكل منها إلى مطّات أو نجوم، أو بعض العلامات الأخرى الموجودة في برنامج وورد والتي يمكن استعمالها بسهولة حيث تكفي الإشارة لإحداها، وجدير بالذكر أنّ الباحث حر في اختيار أيّ منها لكن الشرط أن يوحّد الاستعمال في كل أجزاء البحث.

ولكي يتمكّن الباحث من تحقيق التوازن الشكلي المطلوب يجب أن يتحكّم في عدد التقسيمات، مثلا بالنسبة لطلبة الماستر يجب عليهم تقسيم مذكراتهم إلى فصول يتناسب عددها والموضوعات الرئيسية المراد دراستها، وتقسّم الفصول إلى مباحث يجب أن يتساوى عددها، فمثلا إذا قسّم الفصل الأوّل إلى 3 مباحث يفضّل أن يقسّم الفصل الثاني إلى 3 كذلك وإذا تعذّر ذلك بسبب طبيعة الموضوعات فيمكن الزيادة أو النقصان أي يقسّم إلى 2 أو 4 أمّا أنّ يكون الفصل الثاني بدون مباحث، أو يفوق عدد مباحثه ، 5 مثلا، فذلك غير مقبول، ونفس الأمر بالنسبة للمطالب والفروع وقد يمتد إلى أوّلا وثانيا، لأنّ تحقيق التوازن الشكلي يحقّق التوازن الموضوعي وذلك هو المطلوب.

رابعا– مرحلة القراءة والتفكير[1]: ينصرف مفهوم القراءة إلى عملّية الإطلاع على كافّة الأفكار والحقائق والمعلومات التي تتعلّق بالموضوع محّل الدراسة، وتأمّلها تأمّلا عقلّيا منظّما حتى يتوّلد في ذهن الباحث النظام

[1]– للتفصيل أنظر، سعد الإسلام عمر، المرجع السابق، ص ص.58، 60.

التحليلي للموضوع ممّا يجعله قادرا على استنتاج الافكار والفرضيات والنظريات منها، وللتفصيل في مضمون هذه المرحلة سيتّم بيان أهدافها، شروطها، ثمّ أنواعها كالآتي.

1- أهداف القراءة: تهدف عمليّة القراءة الشاملة، المتعمّقة، والهادفة لكل الوثائق العلميّة المتّصلة بالموضوع جملة من الأهداف يذكر منها:

- استيعاب وفهم كافّة المعلومات والحقائق والافكار الموجودة في الوثائق العلميّة المتعلّقة والمتصّلة بالموضوع محّل الدراسة،
- التعمّق في التخصّص والتحكّم في كل جوانبه العلميّة والفكرّية،
- اكتساب الباحث رصيد علمي وثروة لغوية فنيّة متخصصة.
- اكتساب أسلوبا علمّيا يساعد الباحث على إعداد بحثه،
- اكتساب الباحث القدرات المنطقية العلمّية والمنهجية في إعداد خطة بحثه ومن ثمّ الاحاطة بالمواضيع والجزئيات المراد دراستها.
- المساهمة في اكتساب الشجاعة أدبيّة للباحث، وبناء الشخصية العلمّية له[1].

2- شروط وقواعد القراءة: لبلوغ الغاية المرجوة من القيام بعملّية القراءة لابد من اتباع الباحث لجملة من الخطوات وإن صحّ التعبير يجب توفّر جملة من الشروط يذكر منها:

- يجب أن يكون الغرض من القراءة تدوين محكم ومنظّم للمعلومات،
- يجب أن تكون القراءة واسعة، وشاملة لغالبيّة الوثائق والمصادر والمراجع المرتبطة بموضوع البحث،
- أن تكون القراءة ذكّية ومتأمّلة، ممحّصة ومنظّمة للمادّة العلمّية التي تنطوي عليها المصادر والمراجع،
- اختيار الأوقات المناسبة للقراءة، والفهم حيث يكون الباحث مستعد نفسّيا، وهادئ عصبيّا، أي في أوقات النشاط الذهني،
- على الباحث أن يبدأ بقراءة أحدث المصادر والمراجع،
- التعرّف السريع على المراجع المتّصلة بموضوع بحثه لقراءتها،
- أن يتّم الفصل بين فترات القراءات المختلفة لترك مجال للتأمّل، والتفكير، وذلك لتمحيص، غربلة، وتحليل ما يقرأه الباحث من معلومات وأفكار[2].

3- أنواع القراءة[1]: لقد اختلف الفقهاء في تحديد أنواع القراءات العلمّية الهادفة كمرحلة من مراحل البحث العلمي تبعا لاختلاف المعيار المتّبع، وعموما يمكن تصنيفها إلى قراءة سريعة، وقراءة عادّية، وأخرى مركّزة يتّم بيانها فيما يلي.

---

[1]– عمار عوابدي، **مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، د م ج، بن عكنون، الجزائر، 2002، ص ص. 63، 65،

[2]– عمار عوابدي، المرجع نفسه، ص. 66 ، 67 ، 68، صلاح الدين شروخ ، المرجع السابق، ص، 169، محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص.59.

أ- **القراءة السريعة (الكاشفة):** القراءة السريعة أو كما يطلق عليها بالكاشفة هي تلك القراءة الخاطفة، والاستطلاعية التي تستهدف تحديد الموضوعات والمعلومات المرتبطة بالموضوع، وتقييم الوثائق التي تمّ تجميعها من حيث درجات ارتباطها بموضوع البحث وجوانبه المختلفة، وهي ما يعرف بالقراءة العمودّية التي تتّم من أعلى إلى أسفل، وهذه النوع من القراءة يتحقّق عن طريق الاطلاع على الفهارس ورؤوس الموضوعات في قوائم المصادر والمراجع المختلفة كما تشمل الاطلاع على المقدمات وبعض فصول وعناوين المصادر والمراجع، وهذا النوع من القراءة يفيد في تدعيم قائمة المصادر والمراجع المتحصّل عليها بوثائق جديدة، وكشف القيّم والجديد والخاص والمتخصّص من الوثائق العامة.

ب- القراءة العادية: تتركز هذه القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، وعلى الباحث في هذا المقام أن يقوم بتسجيل الملاحظات والأفكار المهمة في بطاقة خارجية، يدون عليها اسم المؤلّف والمرجع ورقم الصفحة، وكذا كل البيانات التوثيقية، وبذلك يكون قد شرع في عملّية التخزين.

ج- القراءة المعمقة المركزة: تنصب هذه القراءة حول بعض الوثائق والمراجع والمعلومات ذات القيمة العلمّية وذات الارتباط الشديد بالموضوع محل الدراسة أو البحث، وتتطلّب هذه القراءة الكثير من التركيز والتعمّق والتمعّن في الأفكار والمعلومات الموجودة في هذه الوثائق والمراجع، وتخضع هذه القراءة أكثر من غيرها من أنواع القراءات، إلى الصرامة والالتزام بشروط وقواعد القراءة السابقة البيان، وبمجرّد الانتهاء من عملّية القراءة يستوجب الأمر تمحيص ما تمت قراءته وتحصيله للانتهاء إلى مرحلة تدوين المعلومات.

خامسا- مرحلة تخزين المعلومات: تعد مرحلة تخزين المعلومات من أدّق مراحل البحث العلمي التي ترتبط ارتباطا لصيقا بمرحلة القراءة التي تمدّها بالأفكار والمعلومات الواجب تدوينها، وقد درج الباحثين على إتباع طرق متعددة في تدوين المعلومات، منها طرق تقليدية وأخرى حديثة أفرزها التطور التكنولوجي، يتم بيان كل منهما في ما يلي.

1- الطريقة التقليدية: وتتمثل هذه الطريقة في أسلوبين هما البطاقات والملفّات، يتم بيانهما كالآتي.

أ- **أسلوب البطاقات:** يعتمد هذا الأسلوب على جمع المعلومات وتدوينها في بطاقات خاصّة صغيرة، أو متوسطة الحجم من الورق المقوى، حجمها عادة حوالي (10x 15) حجم صغير، أو(15x20) حجم كبير[2]، يتم تبويبها طبقا للإمكانات المتوفّرة لدى الباحث،

ب- استعمال بطاقات ذات ألوان مختلفة، يخصّص لكل قسم، أوباب، أو فصل، أو مبحث لونا معينا،

- توزيع البطاقات حسب المواضيع، أو المؤلّفين، أو الخطّة، أو المنهج المتبع في دراسة الموضوع،

---

[1]- أنظر، فريدة سقلاب، **محاضرات في منهجية العلوم القانونية**، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2017، 2018، ص، 28، 29.

[2]- محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص.62.

– تخصيص بطاقة مستقلة لكل مرجع، ولكل موضوع من موضوعات البحث، فالباحث قد يستعمل بطاقتين، أو أكثر لنفس المرجع،

– أن يكتب على البطاقة بخط واضح، مع ترك فراغات لاحتمالات تسجيل أفكار جديدة،

– الكتابة على وجه واحد من البطاقات،

– وضع البطاقات في علبة، أو صندوق، أو ظرف مناسب لحجم البطاقة بالنسبة للبطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي[1].

ب– أسلوب الملفات[2]: الملف هو عبارة عن غلاف سميك من الورق المقوى، أو البلاستيك تثبّت به الأوراق المثقوبة بحلقات معدنية غالبا ما تكون حديدية يسهل فتحها وغلقها، بحيث توضع في الداخل، ويتم ترتيبها إمّا باستخدام ملّف واحد لتجميع سائر الأوراق، وهذا الأسلوب يلائم البحوث الصغيرة والمتوسطة، أو يتّم تخصيص عدّة ملفّات للبحث كأن يخصّص لكل فصل، أو مبحث، أو مطلب ملّف خاص، ولاستخدام هذا الأسلوب عدّة فوائد، حيث يمكّن الباحث من حفظ الأوراق والمحافظة عليها من التلف أو الضياع، والرجوع إلى الاستشهادات والملاحظات والأفكار المدونة حول كل مسألة على حدى، كما يسهل له عمليّات التعديل، والتغيير، أو الإضافة.

2– الطريقة الحديثة: وتعتمد بدورها على أسلوبين أساسيين هما النسخ والتصوير، ونظام المعلوماتية، يتم بيانهما كالآتي.

أ– النسخ أو التصوير: تعرف طريقة تصوير المراجع بالنسخ السريع كآلية لتخزين المعلوات انتشارا واسعا، وإقبالا كبيرا من الباحثين، نظرا ليسرها ووفرتها، وتوفيرها للوقت والجهد، الذي يقضيه الباحث في نقل ونسخ المراجع باليد، ولذلك غالبا ما يعمد إلى تصوير المرجع، أو الوثيقة، أو الاقتصار على نسخ جزء أو فقرة من المرجع، دون باقي الفقرات الأخرى التي لا علاقة لها بموضوع البحث؛ ويتعيّن على الباحث عدم نسيان أو إغفال تصوير الصفحة التي تحمل بيانات المؤلف سواء كانت في صفحة الغلاف أو في الصفحة الموالية، أو في نهاية المرجع، وذلك كي لا تختلط عليه المعلومات فيما بعد، ويتعذّر عليه توثيقها، وإلّا ذهب جهده هباء بجهله لمصدرها.

ت– نظام المعلوميات: بالنظر إلى التطوّر التكنولوجي الحديث الذي يشهده العالم، والذي كان له الفضل في تيسير الحصول على الكثير من الخدمات للأفراد، اتجهت جهود الباحثين إلى استعمال وسائل المعلوماتية في تخزين معلوماتهم واستغنوا تدريجيا على الوسائل التقليدية، ليتّم استخلافها بوسائل إلكترونية تستمد منها فكرتها، حيث يفضّل البعض استخدام ملفات إلكترونية خلفا لنظام البطاقات والملفّات، ويتم العمل بها بنفس الآليه، حيث تنشأ ملفّات وورد لكل فكرة أو عنوان، يتّم جمعها في مجلّد، وكل هذه المجلّدات يتّم جمعها في مجلّد واحد يحمل اسم البحث ككل.

---

[1]– للتفصيل أنظر، محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص ص.59، 64.

[2]– للتفصيل أنظر، سعد الإسلام عمر، المرجع السابق، ص. 62.

ولاستعمال هذا الأسلوب العلمي عدّة مزايا، حيث يمكّن الباحث من حفظ المعلومات بعد تخزينها دون أن تتأثّر ببعض العوامل الطبيعية، التي قد تتلف وتفقد الأوراق، أو تشوّه الأسطر المكتوبة، ويسمح له بتعديل المعلومات، بالإضافة، أو الحذف، أو التغيير بسهولة ويسر، عكس الكتابة اليدوّية التي قد يجد فيها عناءا كبيرا لفعل ذلك.

لكنّه وبالرغم من تلك المزايا قد يحمل هذا الأسلوب في طياته بعض المخاطر التي لم تكن في الحسبان، إن لم يكن الباحث على درجة كافية من اليقضة والمعرفة العلمّية لأسرار استعمال هذا الأسلوب، فقد يحدث أن يعصف فيروس بتلك المعلومات وبكل ما يحمله الجهاز الإلكتروني هاتفا نقالا أو حاسوبا، أو قد يتّم حذف تلك المعلومات بجهل من الباحث أو بعبث ممّن يتواجدون حوله، وقد يكتب ويكتب ويغفل عملّية الحفظ، وقد يتّم انقطاع التيار الكهرباني فتذهب معه كل تلك المعلومات دون رجعة إلاّ بإعادة العملّية من جديد إذا كان الجهاز ثابتا، وغيرها من مخاطر استعمال هذا الأسلوب.

سادسا- مرحلة الكتابة والتحرير ووضع الموضوع في شكله الأخير: تعتبر مرحلة التحرير والكتابة والتدوين آخر مراحل البحث العلمي في شكلها، ومتزامنة في كل مراحله في مضمونها، حيث أنّ الباحث منذ اختيار الموضوع يبدأ في الكتابة، يكتب عنوان بحثه الذي يجب أن يكون دقيقا واضحا، مختصرا، غير مركّب، كاشفا عن مضمون البحث، يكتب خطّة بحثه الأوّلية تكون تقسيماتها الكبيرة ثابتة وتقسيماتها الثانوية مرنة، يمكن تعديلها طيلة مرحلة الكتابة، يكتب المعلومات الأولّية ويخزّنها، ويمكن حصر هذه المرحلة فيما يلي.

1- كتابة واجهة البحث: تعني واجهة البحث غلافه الذي يحمل جملة من البيانات منها ذكر الجامعة، الكلّية، القسم الذي ينتمي إليه الباحث الطالب، مثلا جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، تليها كلّية الحقوق والعلوم السياسية، يليها قسم الحقوق، ثمّ عنوان البحث الذي غالبا ما يكتب داخل إطار يليه بيان متطلّبات إنجاز هذا البحث، والتخصّص الذي يندرج تحت لوائه، مثلا مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصّص يكتبون وسط الصفحة، وبيان الطالب المعّد للبحث في الجهة اليمنى للصفحة، ثمّ بيان الأستاذ المشرف اسمه ولقبه ورتبته في الجهة السفلى، ثمّ يأتي للوسط ويكتب لجنة المناقشة، يكتب اسم ولقب الأستاذ رتبته وصفته، رئيسا، ممتحا، مشرفا ومقرّرا، ثمّ كتابة السنة الجامعية في أسفل وسط الصفحة.

وعلى العموم وكما جرت عليه العادّة فإن نموذج الواجهة فغالبا ما تبيّنه الهيئة المسؤولة قسم أو كلّية، فمثلا النموذج التالي هو المعمول به بالنسبة لمذّكرات الماستر لقسم الحقوق جامعة محمد لمين دباغين "سطيف 02".

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

يكتب هنا عنوان المذكّرة

مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصّص : إدارة وتسيير الجماعات المحلّية.

إعداد الطالب : **إشراف الأستاذ:**

.....

.....

لجنة المناقشة:

د ..... أستاذ محاضر أ جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2
رئيسا

د ..... أستاذ محاضر ب جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2
مشرفا ومقررا

أ ..... أستاذ مساعد أ جامعة محمد لمين دباغين –سطيف2
ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

2- كتابة المقدمة[1]: المقدمة أوّل ما يقرأ وآخر ما يكتب عبارة ألفها، سمعها، حفظها كل باحث وكل طالب، لكن هل فهمها؟، إذ لا يخفى على كل باحث بأنّ مقدمة أيّ بحث علمي لاسيما الأكاديمي مهما كان نوعه رسالة جامعية (مذكرة ليسانس، ماستر، ماجستير، أطروحة دكتوراه)، مقال، كتاب، تكتسي أهمّية بالغة، إذ لا يتصوّر إنجازه، ولا يقبل نشره أو مناقشته دون مدخل رئيسي يحدّد للقارئ والمناقش اتجاهه ومضمونه وما يرمي إليه من أهداف.

ومقدمة البحث على الرغم من أنّها لا تحتل منه سوى صفحات قليلة مقارنة بعدد صفحاته، إلّا أنّها تعطي للقارئ انطباعا شموليا عن شخصية الباحث، وموضوع البحث، فتبيّن أهمّيته، ودوافع اختياره، والإشكالية التي دفعت الباحث للبحث، والمنهج الذي اتبعه في حلّها، والهدف من ذلك، وكذا الصعوبات التي واجهته، وعرض مختصر لخطّة البحث ومحتوياته، وحتى الدراسات السابقة التي تناولت كل الموضوع أو أحد أجزائه بالدراسة، وتلك هي العناصر الأساسّية التي ينبغي أن تتشكّل منها أيّ مقدّمة في البحوث العلمية، ولمزيد من التوضيح ستتّم دراسة كل عنصر على حدى فيما يلي.

أ- كتابة وصياغة تمهيد مقدمة البحث: يفترض أن تبدأ مقدمة أي بحث لاسيما الأكاديمي بتمهيد (توطئة) يصف من خلاله الباحث ويوضّح موقع موضوعه من بين الموضوعات التي ينتمي إليها ويتقاطع معها في نقطة أو أكثر...، ودون شك وكما جرت العادّة بأنّه يتّم بناء معلوماته ومحتوياته على شكل هرم مقلوب أو قمع إن صحّ التعبير، يبدأ فيه الباحث من القاعدة التي تحمل في طياتها الإطار العام للموضوع متدرّجا في التخصيص وصولا إلى قمّة الهرم أو القمع وهو بيت القصيد، أي الموضوع محّل الدراسة.

وإن كان ذلك صحيح نظرّيا، لكنه قد يعجز الباحث على تطبيقه عملّيا فتخونه أفكاره وتتخلى عنه مهارته لصياغة هذا التمهيد، فيبقى أياما وأسابيع وشهور حسب المدّة الزمنية المقرّرة لإنجاز البحث دون أن يؤلّف جملة مفيدة واحدة، فيلجأ مرغما إن كان جادا، للاستعانة بأفكار غيره، فيقتبس فقرة من هذا العمل وأخرى من ذاك، يجمعها يرتّبها، فإن كان أمينا وثقّها، وإن كان غير ذلك تبنّاها، فيقع بذلك في مطبّات التناقض تارة، وعدم تسلسل الأفكار، وتقطّعها تارات أخرى، ما يكون سببا في توجيه انتقادات من طرف المناقشين، واستهجان، واتهامات بالسرقة العلمّية من طرف المطلعين إن تبناها، وتضيع بذلك بين تلك الاقتباسات شخصيته كباحث، كون المقدمة هي المرآة العاكسة ومفتاح دخول القارئ والعضو المناقش، والناقد لشخصية الباحث، ومن ثمّ يصدر كلا منهم حكما ابتدائيا نهائيا حضوريا على غياب شخصيته كباحث ويصبغ عليه صبغة التابع لا المبتدع.

ولتجنّب كل ذلك، يمكن القول بأنّ صياغة تمهيد المقدّمة الذي يعتبر مقدّمتها يؤسّس لباقي عناصرها التي تشكّل متنها ومضمونها، هو من السهل الممتنع بحيث يتوقّف إنجازه على مدى حرّية الباحث في اختيار موضوع البحث ومدى فهمه له، وصياغة عنوانه صياغة منهجية جيّدة، فكلّما كان العنوان مضبوطا وواضحا كلّما كانت

---

[1]- سعيدة لعموري، **(تقنيات صياغة المقدّمة في البحوث الأكاديمية)، تساؤلات في منهجية وتقنيات إعداد البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بشار، بالتعاون مع جامعة غليزان، الجزائر، 2021، ص ص.168، 196.

عمليّة تحديد إطار الموضوع وفهمه فهما جيّدا سهلة، يجعل من الباحث يسترسل في أفكاره، فيشرع في تنظيمها وربطها وتدوينها، فيتدرّج من الكل إلى الجزء، مكوّنا فقرات، تبنى من البديهيات والرصيد المعرفي الذي تكوّن لدى الباحث، كونه سبق دراسة موضوع البحث دراسة عامّة ضمن مقياس دراسي، أو متخصّصة ضمن أحد محاوره، أو من خلال عمليّة بحث شملت جنباته عن طريق المطالعة الجدّية، والمتأنّية للمراجع التي تناولته أو تناولت أحد أو بعض جزئياته.

ذلك بالنسبة للجاد، أمّا بالنسبة للباحث الإتكالي، وغير المبالي فلا مشكلة لديه، فمن السهولة بما كان اقتباس تمهيد جاهز، لا يحترم فيه روح الإبداع وخصوصّية الموضوع واستقلالية شخصيته، ضاربا بذلك الأمانة العلمّية عرض الحائط.

وذلك لا يعني على الإطلاق أنّ الباحث لا يمكنه الاستعانة بجهد الآخر لأنّه، لا ينتج من عدم، وأنّه من المؤكّد سيستعين بجهد الآخر، ونتائج الآخر، لكن أخلاقيات البحث تفرض عليه أن ينسب الفكرة لأصحابها، وألّا يعتدي على حقوق الملكّية الفكرية بأنواعها المختلفة، وأيّ مخالفة تضع الباحث موضع المسؤولية الأخلاقّية، العلمّية، الإدارّية، والجزائّية والمدنية[1]، وما ينصح به في هذا المقام وإن تحتّم الأمر أن يستعين بالمصادر لا المراجع، كمادّة قانونية أو آية قرآنية أو أحاديث نبوية...أو تقارير رسمية....وغيرها، وبالتالي فعلى الباحث ألّا يستعجل ولا يفشل في كتابة ذلك التمهيد لأنّه يكاد يكون الجزء الوحيد الذي يعكس استقلالية الباحث، مهارته العلمّية، ابتكاراته الفكرية، وشخصيته البحثية، فلا يضيّع عنه هذه الفرصة.

ب- تحديد أهمّية الموضوع: أهميّة الموضوع أو كما قد يعبّر عنها بأهمّية الدراسة كعنصر أساسي من عناصر المقدّمة، هي القيمة والمكانة والمنزلة التي يحتلها موضوع البحث بين سائر الموضوعات التي ينتمي إليها، ويشترك معها في نقاط، ويتقاطعون في البعض، ويختلفون في البعض الآخر؛ وأهمّية البحث، وأهمّيته كموضوع في التخصّص، وأهمّية معالجة إشكاليته بالنسبة للأفراد والجماعات هي التي تحفّز الباحث على البحث، والقارئ على القراءة، وكلّما وفق الباحث في بيانها كلّما احتلت الدراسة مكانة علمّية مرموقة بين الدراسات، واعتمدت مرجعا يعتمد عليه.

ولحسن بيان تلك الأهمّية ودقّة تحديدها وجب التمييز بين كل من **الأهمّية العلمية (الأكاديمية)**، والتي تتعلّق بالموضوع من الناحية النظرّية، أي كموضوع يستحق الدراسة، و**الأهمّية العمليّة (تطبيقية)** باعتبارها الفائدة الملموسة التي يستفاد منها واقعّيا، وبالتالي فلكل موضوع أهميّته التي تميّزه عن بقيّة المواضيع، ولو كانت مشابهة، فلا يستطيع تحديدها ورسم معالمها سوى من اختص بالبحث فيه.

ج- تحديد دوافع اختيار الموضوع: الدافع يعني الحافز، المحرّك، الباعث، السبب، الداع، العلّة، أي ما يسبّب الدفع أو حدوث الشيئ، والجمع دوافع[2]، ولدوافع اختيار الموضوع علاقة تلازمية بأهمّيته.

---

[1]- عمار بوضياف، **(تقنيات صياغة مقدمة البحث العلمي القانوني)**، يوم دراسي حول تقنيات اعداد البحث العلمي القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 9 فيفري 2016، ص.54.

[2]- يوسف شكري فرحان، المرجع السابق، ص.132 .186، جروان السابق، المرجع لسابق، ص.492.

والكشف عن دوافع اختيار الموضوع يثبت للقارئ أنّ اختياره كان مدروسا، وأنّ الموضوع لو لم يكن على درجة من الأهمّية العلمّية والعملّية لما تمّ اختياره، وأنّ اختياره تمّ بقناعة تامّة من جانبه[1]، حتى وإن لم يكن ذلك في بادئ الأمر كأن يكون الموضوع قد فرض عليه، أو تمّ اختياره له من الغير لأنّه عجز عن اختيار موضوع لنفسه، لضيق الوقت، أو لعدم اطلاعه، أو لسبب آخر، فبمجرّد أنّه استطاع البحث في جنباته وتمكّن من إنجازه فذلك لدليل على أنّه وجد من الدوافع والمحفزات والأسباب وإن كانت خفيّة ما يدفعه للبحث.

كأن يكتشف بأنّ لديه معلومات على هذا الموضوع ولم يكن يعلم بأنّها تتعلّق به، أو أنّه اكتشف بعض الأحكام، والمعلومات، أو الإشكالات التي كانت موجودة في الواقع، وتحيط بالإنسان من كل جانب، وكانت تظهر له، وكأنّها أمور عادّية لم يخطر على باله بأّن لها مسببّات، وعوامل، ونتائج وخيمة يمكن تفاديها، دفعته للبحث عنها...ما نمّى قناعته للخوض في جنبات هذا الموضوع.

وإدراك كل تلك المعاني يساعد الباحث على صياغة دوافع اختياره لذلك الموضوع بمجرّد الإجابة على بعض التساؤلات منها، لماذا وقع الاختيار على هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات المعروضة؟، سواء كان اختيارا ذاتّيا من الباحث، أو من بين جملة المواضيع المعروضة للطلبة قصد اختيار إحداها، كطريقة معمول بها في الجامعات الجزائرية لاسيما لنيل شهادة الماستر، ما هو الشيئ الذي يميّز هذا الموضوع عن غيره من الموضوعات؟، إذا استطاع الباحث الإجابة عن تلك التساؤلات توصّل إلى تحديد دوافعه لاختيار موضوع الدراسة.

وبالتالي فلا داعي لنقل ما يكتبه الآخرين عن دوافع اختيارهم لمواضيعهم لأنّ لكل موضوع خصوصّياته ولكل باحث ميولاته، وإن كان قد يلتقي مع بعض الباحثين في بعض النقاط فإنّه لا يتطابق معهم في البعض المتبقّي.

والصياغة الجيّدة لدوافع اختيار الموضوع تستدعي التمييز بين الدوافع الذاتية والدوافع العلمية، **فبالنسبة للدوافع الذاتية،** فقد تتمثل عموما في: الرغبة الشخصية والملّحة للتعمّق في موضوع، **أمّا بالنسبة للدوافع الموضوعية،** فتستمّد من أهمّية الموضوع في حدّ ذاته من ناحية، واندراجه ضمن تخصّص الباحث في الماستر، أو الدكتوراه ومحّل انشغال المخبر الذي تنتمي إليه من ناحية ثانية، وهذا تأكيد على ارتباط الأسباب والدوافع التي دفعت الباحث لاختيار موضوع البحث بأهمّيته، وبالتالي لدوافع اختيار الموضوع علاقة تلازمية بأهمّيته.

د- صياغة إشكالية الموضوع: يعتبر تحديد إشكالية البحث، وحسن صياغتها العقبة الكبرى التي تعترض غالبية الباحثين، وإن كانوا يدركون جميعا بأنّ إشكالية البحث هي القضّية الأساسّية التي دفعت الباحث لخوض غمار هذا البحث وشدّت انتباهه بحيث يجد الباحث نفسه أمام مسألة تحتاج إلى توضيح، ولكي يستطيع، تحليلها أو تفسيرها فيتحتّم عليه أن يتوّصل إلى مساءلة القضية بوضوح وبدقة[2]، ولن يتاتّى ذلك إلاّ من خلال الإحاطة

---

[1]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص.17.

[2]- إبراهيم يحياوي، **كيفية انجاز مذكرات ورسائل الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية،** مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع (الجزائر)، 2014، ص. 21.

بخصائصها ومقوّماتها التي ينبغي أن تتوفّر فيها حتى تقوم فيها صفة القابليّة للبحث والإنجاز، والاعتماد لدى مشرفي البحث العلمي، والملتقيات العلمية، وغيرها من منابر العلوم الإنسانية والاجتماعيّة بما فيها القانونية.

ومن خصائصها الوضوح، الاختصار، العلاقة مع العنوان الرئيس، العلاقة مع الخطّة، العلاقة مع الخاتمة، تتّم الإجابة عنها على مدار البحث، القابلية للتطوّر[1]، إضافة جديد إلى المعرفة الإنسانية، قابليتها للبحث والإجابة عليها بتوفّر الوسائل[2].

والسؤال الذي قد يتبادر لذهن الباحث هو متى تكتب إشكالية البحث؟ الإجابة قد تكتب الإشكالية عقب تحديد عنوان البحث لكن صياغتها لن تتّم بسهولة لأنّها لا تقبل الإقتباس، لا تؤخذ من الغير على غرار الأهمّية، والأهداف، والخطّة وبقيّة العناصر، هي من إبداع الباحث، تفرض التفكير الطويل المركّز، تتطلّب الصبر، وينصح الإكثار من وضع الأسئلة في البداية ولو صفحة أو أكثر، محاولة إجراء عمليّة انتقاء، ترتيب، اختيار الأهّم، الفصل بين الإشكالية المحوريّة والتساؤلات الفرعية، كل مرّة تربط الإشكالية مع العنوان الرئيس، الخطّة، احترام الثلاثية، لأنّ الإشكالية تتميّز بالمرونة كونها تتغيّر حسب درجات التعمّق في البحث، ولذلك تكتب في صورتها النهائيّة حين الانتهاء من البحث، أي تكتب مع الخاتمة، لأنّه ما يكتب في الموضوع هو إجابة متدرّجة وموزّعة ومتسلسلة على الإشكالية[3].

ولمّا كانت الإشكالية هي المشكلة التي دفعت الباحث إلى البحث رغبة منه في تحديد عواملها وأسبابها ثمّ محاولة إيجاد حلول لها أو توجيه جهود المختصين لحلّها، حيث لو لا وجودها لما وجدت جدوى للبحث من أساسه، ولا قيمة علمّية له، وعلى غرار بقيّة العناصر فهناك عدّة إشكالات تمّت ملاحظتها في صياغتها.

فالإشكالية الشائعة والمطروحة في طرح الإشكاليات والتي قد لاحظها غالبية المختصين، لاسيما بالنسبة لطلبة التدرّج هو غالبا ما يضيف الباحث أداة استفهام للعنوان وكفى، فمثلا لو كان عنوان الدراسة الآليات القانونية لحماية ...في التشريع الجزائري، فلا ينبغي صياغة الإشكالية على النحو ما هي الآليات القانونية ....؟ لأنّ الإشكالية في دراسة الآليات ليس ذكر هذه الأخيرة وتعدادها بل الإشكالية في فاعليتها بالرغم من وجودها، لأنّ ظهور خلل ما في العنصر المراد حمايته لدليل على وجود خلل في تلك الآليات، إمّا لعدم فاعليتها بسبب غموض أو نقص يعتريها يحول دون تطبيقها، أو عدم صدور نصوصها التطبيقية التي تبيّن شروط وكيفيات تطبيقها، أو اصطدام تطبيقها بحرّية محمية دستوريا، أو عدم كفاءة، وجدارة أو عدم وجود الهيئات المختصة بتطبيقها، وبالتالي يجب أن تصاغ الإشكالية بعمق للوصول إلى النتيجة المتوخاة جزئيا عبر المراحل المختلفة للدراسة، وكلّيا في خاتمتها، وهناك من يبقى يحول ويجول دون التوفيق في صياغتها، فيكتفي بكتابة فقرة قلّت سطورها أو كثرت يطرح فيها ما يراه إشكال وجب حلّه.

---

[1]– عمار بوضياف، المرجع السابق، ص. 20.

[2]– عبد الرحمن مايدي، **(عناصر المقدمة المعتمدة في البحوث والمداخلات العلمية دراسة في المضمون وطريقة الصياغة والمحاذير)**. مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص.214.

[3]– عمار بوضياف، المرجع السابق، ص. 20، 22.

ج- تحديد منهج الدراسة: يختلف منهج الدراسة عن منهجية الدراسة، فإن كانت هذه الأخيرة تعني جميع مراحل الدراسة بدءا باختيار الموضوع مرورا بجمع المراجع وصولا إلى إنجاز البحث وسبل وآليات ذلك، فإنّ منهج الدراسة والذي يعّد ذكره عنصرا من عناصر المقدّمة المقبولة منهجيا، هو الآلية أو الطريقة أو الوسيلة أو السبيل المتبع الذي سينتهجه الباحث ويعتمده للتعامل مع المادّة العلمّية المتواجدة مسبقا، والتي سيعتمدها كأساس ومنطلق للمادّة العلمّية التي ستكون عنوان لإضافته، والذي يأتي تفصيله لاحقا.

د- صياغة أهداف الدراسة: إنّ لتحديد أهداف الدراسة ينبغي الإجابة على سؤال مفاده ما هي الغاية المرجوة والفائدة العملّية والنظرّية على حد سواء التي دفعت الباحث للبحث في هذا الموضوع، وبالتالي ترتبط أهداف البحث ارتباطا وثيقا بالإشكالية المطروحة[1]، أساسا والتساؤلات المتفرّعة عنها خصوصا، وبالتالي يكفي طرح التساؤل القاضي بما هي الفائدة من دراسة هذا الموضوع بالذات؟ ما هي الإضافة التي سيتّم تقديمها من خلال دراسته؟، ما هي النتيجة المراد الوصول إليها وتحقيقها؟، والإجابة على تلك التساؤلات تعني تحديد أهداف الدراسة.

هـ- صياغة الدراسات السابقة: الدراسات السابقة تعني الدراسات التي تشبه موضوع الباحث في جانب من الجوانب وربما تثير نفس الإشكالية، ولهذا لزم على الباحث تنبيه القارئين والمصحّحين إلى وجود دراسات سابقة في موضوعه، من خلال بيان مدى الجديّة والأصالة في بحثه، ولن يتّم ذلك إلّا بتمييز دراسته عمّا سبقها فيذكر أوجه الشبه والاختلاف بينهما، وما هي الإضافة أو الجديد الذي ستضيفه دراسته، وذلك حتى تتحقّق القابليّة للبحث، فلا يكون اجترارا في المعرفة، ولا مجرّد تكرار أو إعادة صياغة في قوالب جديدة[2].

وذكر الدراسات السابقة وتعدادها لا ينقص من جهد الباحث شيئ بل هو دليل جدّيته وإطلاعه وأمانته لأنّه اعتراف بجهد الآخر، كما يعتبر أداة ربط بين البحوث والباحثين، تساعد القارئ وتنوره إذا أراد التفصيل، تعكس ميزة التجديد في البحث العلمي لا التكرار، وعدم ذكرها يعني أنّ الباحث هو أوّل من تناول الموضوع، وهذا مستبعد لأنّ المذكّرة مهما كانت درجتها هي عمل تجميعي[3].

والدراسة السابقة قد تكون رسالة جامعية، مقال منشور في مجلة محكّمة، مؤلف خاص، كتاب، وغيرها، وبالتالي فالمراجع العامّة لا تصلح لأن تكون دراسة سابقة لأنّها تناولت الموضوع بصفة عارضة لا أساسّية، وبالتالي للحصول على الدراسات السابقة الأكاديمية فزيارة الموقع الالكتروني Thèses en lignes يسهّل المهّمة، ويغني الباحث عن التنقل للجامعات الوطنية، وحتى الدوّلية وللحصول على الدراسات السابقة المتمثّلة في المقالات العلمية المنشورة في المجلات الوطنية فزيارة الموقع https://www.asjp.cerist.dz، يوفّر الجهد والوقت والمال، إضافة على ذلك الحصول على مراجع مهّمة وقيّمة ووثيقة الصلة بموضوعه.

ولحسن صياغتها لبلوغ الأهداف المرجوة من ذكرها ينصح عدم الاكتفاء بسرد العناوين بصفة جامدة بل يجب التطرق للدراسة من حيث المحتوى كذكر الإشكالية، والخطّة المعتمدة لحلّها، وبعض من النتائج المتوصّل

---

(1)- صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث العلمي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص.72.

(2)- عبد الرحمن مايدي، المرجع السابق، ص.217.

(3)- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص.37.

إليها، والاقتراحات المقترحة، حيث يركّز على مواضع الاختلاف، وكل ذلك لمعرفة مجال بحث الآخر ليتمّ بعده معرفة إضافة الباحث، وخلاف ذلك سيوقع المقصّر في حرج يوم المناقشة.

وجدير بالذكر أنّه ينبغي على الباحث عند العرض الدقيق للدراسات السابقة، والتفصيل فيها بالقدر الذي تقتضيه الدراسة أن يتّصف بالحياد العلمي، ولا يحاول التقليل من آراء الآخر بأيّ شكل من الأشكال، وألاّ يؤثّر في القارئ ولو بطريقة علمّية بإبراز عيوبه، ولا ينبغي الإساءة إليه أو التجريح فيه[1]، وغيرها من الأساليب الملتوية التي تتنافى مع أخلاقيات البحث العلمي.

و- صياغة الكشف عن صعوبات البحث: صعوبات الدراسة أو البحث هي تلك العراقيل، الموانع، والعوائق التي حالت دون إتمام إنجاز البحث لو لا إصرار الباحث وتحديه، والحكمة من ذكرها إطلاع القارئ بالظروف التي عايشها الباحث حال إعداده للبحث، لتكون بمثابة مشفوعات، ومبررات تبرّر تأخّر الباحث عن إنجاز بحثه في الوقت المحدّد مثلا، أو سبب ذلك النقص الذي اعتراه، أو عدم إتمامه على الوجه المتوقّع وغيرها.

والصعوبات قد تكون شخصية تتعلّق بالظروف الصحّية أو الاجتماعيّة التي أحاطت بالباحث طلية إنجاز بحثه، أو أثناءه، أو وفي فترة منه، وأخرى موضوعية لصيقة بعملّية البحث، ولذلك ينصح في هذا المقام عدم التعرّض للصعوبات الشخصية بالذكر الصريح ضمن عناصر المقدّمة، فقد يطرحها المشرف بالذكر الصريح أو بالرمز كأن يقول بالرغم من الظروف الصحيّة أو الاجتماعيّة أو غيرها التي عاشها الطالب فذلك لم ينقص من عزيمته على إتمام هذا البحث بالشكل المشرّف الموضوع أمامكم، وقد يذكرها قبل المناقشة للجنة المناقشة، أو أثناء المداولة وغيرها، وله الاختيار بذكرها من عدمه.

والجدير بالذكر بألّا ينقل الباحث صعوبات الدراسة عن الآخر، لأنّه ما قد يمثّل صعوبة للآخر يعتبر امتياز بالنسبة له، ولا داعي لتكرار ذكر صعوبة ندرة المراجع وقلتّها، لأنّه عند تصفّح قائمة المراجع المعتمدّة تجد بدل العشرات المئات، فهذه الصعوبة كانت في السابق لمّا كان لزاما على الباحث التنقّل من بلد لآخر بغية الحصول على البعض منها إن أمكن ذلك، لأنّ الوقت اختلف وتطوّر، فتكنولوجيا الإعلام والاتصال ذلّلت كل الصعاب فما على الباحث سوى شدّ الرحال والاجتهاد.

ي- تحديد خطة الدراسة: تعني الخطّة الهندسة والتصميم والخريطة[2]، والبرنامج[3]، وغني عن البيان المقصود بالخطّة في البحوث العلميّة فهي الهيكل الخارجي لموضوع الدراسة والمحطّات التي يتوجّب التوقف عندها لإتمامها بغية الوصول إلى النتائج المرجوة، وهي وكما سبق بيانه محل تبويب وتقسيم الموضوع.

وبالتالي ترتبط الخطّة ارتباطا وثيقا بإشكالية البحث وبتساؤلاته الفرعية ومن ثمّ بأهدافه، حيث من الواجب أن ترتبط دراسة كل عنصر بالإجابة على أحد أو أكثر من هذه التساؤلات، وبالتالي فعناصر الخطّة هي عبارة

---

[1]- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص.56.

[2]- جروان السابق، المرجع السابق، ص.592.

[3]- يوسف شكري فرحات، المرجع السابق، ص.163.

عن عناوين المواضيع الواجب التطرّق إليها خلال المراحل المختلفة للدراسة، ولصياغة هذه العناوين صياغة مقبولة ووضعها في موضعها المناسب من الهيكل الممثّل للخطّة وجب معرفة علاقة هذه العناصر ببعضها البعض، أي الانتقال من الكل إلى جزئياته لحين الإنتهاء، كأن يفكّك العنوان الرئيسي إلى قسمين أو ثلاث حسب ما تتطلّبه الدراسة أو إلى أبواب، بحيث يفكك عنوان الباب إلى فصول، وعنوان الفصل إلى مباحث، وهذه الأخيرة إلى مطالب، والمطلب إلى فروع وهذا الأخير إلى أوّلا وثانيا، وهذه الأخيرة إلى 1، 2 وغيرها.

وذلك لا يمكن ضبطه جملة واحدة، لأنّ خطّة البحث مرنة لها قابلية التغيير، والتعديل ما دامّت عملّية البحث قائمة ولم يصّل البحث إلى صياغته النهاية، فكلّما اتضّح أمرا مهّما وجبت دراسته ولابد من إظهاره في الخطّة، وكلّما اتضّح، وتأكّد عدم انتماء أمرا ما وثبتت عدم فائدة دراسته حذف من الخطّة، وهكذا لحين الإنتهاء، ولا يكون ذلك إلّا بفضل الفحص الدقيق لكل جزئية من جزئيات الدراسة، وكل مرجع من المراجع ذات الصلة بها، وبالتالي فتحديد خطّة الدراسة كعنصر من عناصر المقدّمة لا يمكن ضبطه، إلّا عند الانتهاء من إنجاز كامل البحث.

وجدير بالذكر أنّ تحديد خطّة الدراسة وكتابتها في المقدّمة لا يعني كتابة كل أجزاء الخطة في هذا الموضع لأنّه لو يكون ذلك لتحوّلت خطّة الدراسة إلى فهرس ينقصه سوى تحديد الترقيم، وبالتالي فخطّة الدراسة المعنّية بالتدوين كعنصر من عناصر المقدّمة هي كتابة العناوين الرئيسية لا غير، ككتابة عناوين الأقسام والأبواب في الدراسات التي تقسّم إلى أقسام، وكتابة عناوين الأبواب والفصول في الدراسات التي تقسّم إلى أبواب، ويقتصر ذكر عناوين الفصول والمباحث في الدراسات التي تعتمد فيها الفصول كعناوين كبرى ...

ملاحظات: جدير بالذكر والتذكير، وإن كانت تلك هي العناصر الأساسّية التي يتوجّب أن تتضمّنها مقدمّة أيّ بحث علمي أو أكاديمي خصوصا، فذلك لا يعني اقتصار احتوائها دون غيرها ومن ثمّ أيّ زيادة تكون خارج موضوعها، لأنّها قد تحوي عناصر لم يسبق ذكرها ولم يخصّص لها حيّز من هذه الدراسة على غرار:

– **ذكر الاطارين الزمني والمكاني للدراسة** الذين لا يقّلان أهمّيته عمّا سبق بيانه، كون تجاهل ذكرهما قد يوقع الباحث في اتساع مجال الدراسة لتشمل جميع الأمكنة والأزمة، وذلك قد يتعذّر إنجازه في بعض الدراسات على غرار الدراسات التاريخية والقانونية وبعض القضايا الإنسانية والاجتماعيّة، ما يتسبّب في وضع الباحث موضع حرج ونقد أمام لجنة المناقشة، وسبب عدم دراسة هذا العنصر في هذا المقام ليس لعدم أهمّيته، وليس تقصيرا من الباحث وإنّما كون ذكر هذين العنصرين غالبا ما يقترن مع عنوان الدراسة ليصبحا جزءا منه.

وقد يتوجّب ذكر إطار دون الآخر لأنّ الدراسة تتعلّق بأحدهما دون الآخر، فثلا لو أراد الباحث البحث في الآليات القانونية للوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)، هنا الباحث ليس بحاجة لتحديد الإطار الزمني للدراسة لأنّ فيروس كورونا هو فيروس مستجد لم يعرف في الأزمنة السابقة ويتعلّق بالفترة الزمنية الحالّية التي ظهر فيها، في حين من الواجب عليه تحديد مكان الدراسة، كون فيروس كورونا تعرّضت له جميع دول العالم وأغلبها إن لم تكن جميعها، حيث أنّ كل منها أصدرت تشريعات وطنية للتصدي لهذا الوباء، وترك الدراسة دون تحديد لمكانها يوقع الباحث والقارئ على حد سواء في مطب العمومية وعدم القدرة على التحديد، لأنّه من

الصعب الإلمام بجميع الأحكام القانونية المتعلقة بفيروس كورونا التي تضمنتها جميع تشريعات دول العالم، والمنظّمات والجمعيات وكل الهيئات المهتمة بهذا الشأن، لذلك ينبغي تحديد مكان الدراسة كأن يضيف عبارة التشريع الجزائري أو في الجزائر أو في الدول العربية، أو في المغرب العربي، أو في نظر منظمة الصحّة العالمية، أو دراسة مقارنة بين التشريعين أو تشريعات كذا وكذا، وغيرها، والاستدلال بتشريعات وأماكن أخرى غير تلك المحدّدة لا يعاب على الباحث بل تكون زيادة تحسب له ولا تحسب عليه لإثراء موضوع الدراسة.

وتحديد الإطارين الزمني والمكاني في عنوان البحث قد يكون أفضل لأنّ عنوان البحث هو الواجهة والمرآة الأولى الكاشفة عن مضمونه بالنسبة للقارئ من جهة، ويغني الباحث عن ذكرها في كل عناوين الدراسة من جهة مقابلة.

– **ذكر الإهداء والشكر والعرفان** الذين لا يقّلان أهمّيتة كذلك عمّا سبق بيانه، حيث أنّه من الواجب الاعتراف بالجميل للذين قاموا بمساعدة الباحث، وذلّلوا له صعاب إنجاز بحثه، وأزاحوا العراقيل من أمامه، ولو لاهم بعد الله سبحانه وتعالى لما كتب الميلاد لبحثه، كذلك نفس الأمر بالنسبة للإهداء فمن اللباقة إهداء العمل لمن يستحقة من أساتذة، وزملاء، وأقارب، ومهتمين وباحثين ونحوه، لكن العلّة في عدم دراسة هذين العنصرين في هذا المقام ليس لعدم أهمّيتهما في هذه الدراسة، وليس تقصيرا من الباحث على غرار العنصرين السابقين، وإنّما كون ذكرهما غالبا ما يتّم في صفحات منفردة تسبق المقدمة إن لم يكن دائما لاسيما في الدراسات القانونية، تكتبان ولا ترقمان لأنّهما لا ينتميان إلى متن البحث على الرغم من كونهما جزئين مهمّين منه، يمكن استدراكهما في حالة إغفالهما.

– **التعريف ببعض المصطلحات الأساسّية للدراسة**، أو ما يعرف بالمسرد الأساسي لها، فقد يشترط في بعض البحوث تبعا لبعض التخصّصات إدراج تعريفات لبعض المصطلحات الأساسّية في البحث والتي يتكرّر ذكرها، واستعمالها، فيخصّص لها تبعا لذلك حيّزا مكانّيا ضمن عناصر المقدّمة، لكن ذلك ليس شرطا وليس أمر إلزامي في دراسات أخرى، ضمن التخصّصات نفسها أو ضمن تخصّصات أخرى، حيث يتّم التعريف بها ضمن فصل، مبحث، مطلب تمهيدي إن اقتضت الدراسة ذلك، أو يتّم تناولها بالدراسة والتعريف في المتن كلّما كان من الضروري فعل ذلك.

– **إدراج جدول للمحتويات أو ما يعرف بالفهرس**، فقد يشترط في بعض البحوث تبعا لبعض التخصّصات إدراج جدول للمحتويات ضمن عناصر المقدّمة، ولنفس الاعتبارات السابقة لم يخصّ بالدراسة في هذا المقام، لأنّه يكاد يكون بإجماع الباحثين على الأقّل في البحوث القانونية إفراد الفهرس بجزء مستقل من البحث بحيث قد يتّم إدراجه في بداية البحث، أو في آخره. وذلك قد يكون وأنسب وأصلح منهجيا، ولا يعني ذلك أنّ إدراجه ضمن عناصر المقدّمة خطأ منهجيا، لأنّ منهجية البحث العلمي في شتى العلوم بما فيها العلوم الإنسانية والاجتماعيّة يكون شبه إجماع على مضمون العناصر والأجزاء الواجب تضمينها في كل بحث ويبقى الاختلاف في كيفيات ذلك.

وعند استيعاب ما تمّت الإشارة إليه وعند إتمام كتابة المقدّمة وصياغتها صياغة جيّدة وتضمينها جميع العناصر المكوّنة لها في إطار المنهجية المطلوبة، قد يتبادر لذهن الباحث بعض التساؤلات والاستفسارات تتطلب الإجابة عنها منها:

– **هل تتّم دراسة عناصر المقدّمة على شكل عناوين منفصلة؟ أم يتّم تناولها على شكل فقرات؟،** والإجابة هي لكل باحث وجهة نظره في هذا الأمر، ولكل مشرف رأيه وجب على الطالب الباحث الأخذ به، وإن كان تناولها على شكل عناوين أفضل ولدليل على تمكّن الباحث، مع ضرورة الربط بينها بعبارات هادفة تضمن تسلسلها ولا تبعث الملل لدى القارئ، فمثلا لربط سرد بقيّة العناصر بالتمهيد يكتب "**وممّا سبق بيانه يمكن تحديد الجوانب المختلفة لهذه الدراسة من خلال النقاط التالية**".

ويستهل بيان الأهمّية بالقول "**من خلال ما سبق ذكره تتجلّى أهمّية كذا وكذا أي ذكر موضوع الدراسة، والتي يمكن التمييز فيها بين أهمّيتين إحداهما علمّية والأخرى عملّية،" فالأهمّية العلمّية (الأكاديمية):** تجد أساسها في... **أمّا الأهمّية العمليّة (تطبيقية):** فتجد أساسها في:...

ففيما يتعلّق بصياغة دوافع اختيار الموضوع: يكتب **يمكن التمييز بصدد هذه الدوافع بين الدوافع الذاتية من جهة، والدوافع الموضوعية من جهة أخرى فبالنسبة للدوافع الذاتية، فتتمثل عموما في: .... أمّا بالنسبة للدوافع الموضوعية، فتستمّد من أهمّية الموضوع في حدّ ذاته من ناحية، و.....من ناحية.**

وفيما بتعلّق بأهداف الدراسة: يكتب **نظرا لأهمّية موضوع... يمكن إبرازها الهدف من دراسته ضمن النقاط التالية:....**

وللانتقال إلى طرح إشكالية الدراسة: يمكن القول **وممّا سبقت الإشارة إليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة في ...، والتي يمكن صياغتها كما يلي: ...؟**

وفيما يخص بيان المنهج المتبّع: يكتب مثلا **إنّ الإجابة على الإشكالية المطروحة تقتضي طيلة مراحل هذه الدراسة إتباع منهجين من مناهج البحث العلمي التي تتناسب والدراسات القانونية،...** أي يحدّد مجال الدراسة **هما:**. ذكر المنهج أو المناهج، ويتبعها بتبرير بسيط لاختيارها دون غيرها من المناهج فيقول مثلا:

حيث يفيد **المنهج كذا** في تحديد... وأمّا **المنهج كذا:** فإتباعه أمر حتمي تتطلّبه طبيعة الموضوع وأهدافه المراد بلوغها، وذلك ...

والانتقال إلى خطّة الدراسة: يكتب **وللإجابة على الإشكالية المطروحة وفق المنهج أو المناهج أو المنهجين المتبعيّن ستقسّم هذه الدراسة مثلا إلى فصلين، يخصّص الأوّل لدراسة ...، يبّين من خلاله، ... (المبحث الأوّل)، و... (المبحث الثاني)، ذلك فيما يخص الفصل الأوّل، أمّا فيما يتعلّق بالفصل الثاني فسيخصّص لدراسة ... يبيّن من خلاله ... (المبحث الأوّل)، و... (المبحث الثاني).**

ويواصل بعبارة **على أن تختم الدراسة بخاتمة تتناول أهّم النتائج المتوصّل إليها وأهّم الاقتراحات لإزالة العقبات إن وجدت.**

وكل ما سبق ستتّم دراسته بشيء من التفصيل فيما يلي. وهذه العبارة الأخيرة لربط المقدّمة بما يليها من مواضيع.

– يأتي تساؤل آخر يمكن أن يتبادر لذهن الباحث مفاده، **هل المقدّمة ترقّم أو لا؟** الإجابة باتفاق الباحثين ترقّم لأنّها جزء من البحث، لكن الاختلاف بينهم دار حول كيفية الترقيم هل يتّم ذلك بالحروف أي الصفحة أ، ب، ج، وهكذا إلى نهاية صفحاتها، أو يتّم ترقيمها بالأرقام من الرقم 1 إلى آخر صفحة منها.

وحسب رأي الأستاذ الدكتور عمار بوضياف المقدّمة يجب أن ترقّم بالأرقام تبدأ من الصفحة الأولى منها ليتسلسل الترقيم إلى نهاية البحث مبرّرا موقفه بأنّها جزء أساسي من البحث، ولا ينبغي أن تعزل عنه باعتماد الترتيب الحرفي، لأنّ اعتماد هذا الأخير يطرح إشكال حول ترقيم الخاتمة وهل تعتمد نفس الآلية بالنسبة لهذه الأخيرة، وبالتالي فمسالة اختيار الآلية التي سترقّم بها المقدّمة تبقى محّل اختلاف يعود الفصل فيه لقناعات الباحث ورأي الأستاذ المشرّف.

– تساؤل آخر قد يتبادر لذهن أيّ باحث يريد إنجاز بحث أكاديمي متوازن موضوعيا على غرار سعيه لضمان توازنه شكليا، **مفاده كم هو عدد صفحات المقدّمة؟**، والإجابة أنّه لا توجد قاعدة معيّنة يجب إتباعها، ولا عددا معيّنا من الصفحات يجب بلوغه، أو عدم تجاوزه، لكنّه ومن خلال الأخطاء الشائعة التي وقع فيها بعض الباحثين، ومن خلال توجيهات المشرفين والممتحنين والمناقشين، ومن خلال نصائح بعض المختصين، يتضّح بأنّ عدد صفحات المقدّمة يجب أن يتناسب مع عدد صفحات البحث، فلا يمكن أن يكون عدد صفحات المقدّمة عشرة لبحث لا تتجاوز عدد صفحاته المئة أو أقّل من ذلك بكثير أو قليل، ولا ألّا يتعدى صفحتين أو ثلاث لبحث يتجاوز عدد صفحاته 300 أو 400 وبالتالي فالمعمول به، أن تكون صفحة لكل 25 أو 30 صفحة وبالتالي لبحث يتكوّن من 40 صفحة يكفي أن تتكوّن المقدّمة من صفحتين وعلى الأكثر 3 صفحات، وبالتالي البحث الذي تتعدى صفحاته 300 وتقل عن 400 فيكفي أن يتراوح عدد صفحات مقدّمته 12 أو 13 صفحة وقد يقّل أو يزيد قليل.

ومن المفيد أن يعلم الباحث بأنّه من الأنسب منهجيا والأصّح موضوعيا أن يتساوى عدد صفحات المقدّمة مع عدد صفحات الخاتمة ويتناسب معه، وإن كان هناك فرق فيسعى بألّا يكون شاسعا، وأنّ مقدّمة البحث تكون نكرة، أي لا يقال المقدّمة ولا تكتب معرّفة بل الصحيح أن تكتب نكرة أيّ **مقدمة**، خلافا للخاتمة التي تنطق وتكتب معرّفة أي **الخاتمة**.

وتلك الملاحظات هي اختلافات أنتجها التطوّر العلمي والاجتهادات، فلكل حججه، مبرراته، وقناعاته.

3– قواعد الاقتباس: ذلك فيما يخّص كتابة مقدّمة البحث، وفيما يتعلّق بمتنه يبدو أسهل إذا ما أتّم الباحث (الطالب) المرحلة السابقة بنجاح وخزّن معلوماته بدقّة، وبالتالي فكتابة البحث تتّم بتدوين المعلومات المخزّنة أوّل بأوّل حسب الخطّة المتّبعة وعناصرها، ويستخدم في ذلك طريقة الاقتباس بنوعيه المباشر وغير المباشر.

فالإقتباس المباشر يعني النقل الحرفي لما تمّ تخزينه كما هو موجود في المصدر أو المرجع دون زيادة أو نقصان أو تصرّف، ولايعني ذلك كتابة كل الفقرة مثلا إذا أراد تخطي بعض الفقرات فيكتب مكانها نقاط (...)، ويكون ذلك في الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، والمواد القانونية، أو مقولات مشهورة، أو التعريفات وغيرها، وينصح في هذا المقام عدم الإكثار من الإقتباس الحرفي فكلّما كثر قلّت شخصية الباحث واندثرت في البحث.

أمّا الاقتباس غير المباشر: فيعني نقل الفكرة من مصدرها وإعادة صياغتها بأسلوب الباحث.

وسواء كان الاقتباس مباشرا أو غير ذلك لابد من توثيق ما تمّ اقتباسه، أو ما يعرف بالتهميش، حيث يشير في المتن وبعد نهاية كل فقرة أو فكرة برقم يستحسن أن يكون بين قوسين، ثمّ ينتقل إلى الهامش ويدوّن المعلومات الخاصّة بصاحب العمل والعمل، ثمّ يحدّد رقم الصفحة (ص)، أو الصفحات (ص ص) أي من الصفحة كذا إلى الصفحة كذا المقتبس منها، فمثلا إن كان كتابا يدوّن بهذه الطريقة (مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسّسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2000، ص.17.)، وإن كان مقالا يدوّن بهذه الطريقة (**فاطمة الزهراء تنيو، مفيدة طاير**، (أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعيّة والإنسانية). **مجلة التمكين الإجتماعي، المجلّد الأوّل، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص ص.77، 100.**)، وإن كانت رسالة جامعية تكتب على هذا النحو (إبراهيم يامة، **لوائح الضبط الإداري بين الحفاظ على النظام العام وضمان الحريات العامّة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص.20.)، وإن كان قانونا تكتب جميع بياناته مع بيان نوعه فمثلا (القانون رقم 11-10 المؤرّخ في 11 يونيو سنة 2011، يتعلّق بالبلدية (ج ر ع 37 المؤرّخ في 3 يوليو سنة 2011)، ص..، وغيرها.

تكتب بيانات المرجع أو المصدر كاملة على النحو السابق بيانه إذا ما تمّ استعمالها لأوّل مرةّ، ثمّ بعد ذلك وعند الإستعمال الموالي للمرجع أو المصدر لا تعاد كتابة تلك البيانات فيكتفي الطالب (الباحث) بتدوين اسم الكاتب ثمّ تتبع بالمرجع نفسه إذا ما تمّ الاقتباس من نفس المرجع مباشرة، أي مثلا التهميش 1، و2 مأخوذان من نفس المرجع وليس بينهما مرجع فاصل وفي نفس الصفحة، أمّا إذا كانا في صفحتين متتاليتين فيكتب نفس المرجع السابق، بمعنى يجب أن يكون آخر مرجع في الصفحة السابقة وأوّل مرجع في الصفحة التي تليها، وإن كان بينهما مرجع أو مصدر فاصل فيكتب المرجع السابق، ثمّ رقم الصفحة، ونفس الأمر بالنسبة للمصادر الفرق هو كتابة كلمة المصدر بدلا من المرجع، ذلك فيما يخصّ الإقتباس أما فيما يتعلّق بكتابة الأفكار والمعلومات من إنتاج الباحث فلا تهمّش، لأنّها نتاج عملّية التحليل والمناقشة لما تمّت الإستعانة به.

3- كتابة خاتمة البحث: خلافا لمقدّمة البحث وكما سبق بيانه تكتب معرّفة **(الخاتمة)** ويضمّنها الباحث جملة النتائج التي توصّل إليها كحل للإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية متبوعة بجملة الاقتراحات لإزالة العقبات التي حالت دون التطبيق السليم للقانون ما دام الأمر يتعلّق بدراسة قانونية.

وفي كل مراحل الكتابة لابد على الباحث من الالتزام بخصائص البحث العلمي السابق بيانها.

4- كتابة قائمة المصادر والمراجع: في آخر البحث يدوّن الباحث قائمة المصادر والمراجع التي استعان بها بجميع بياناتها على النحو السابق بيانه ويرتّبها كما يلي:

I. المصادر

أوّلا: القرآن الكريم

ثانيا: السنّة النبوية

ثالثا: القوانين.

- القوانين الوطنية

أ- الدساتير

ب- الاتفاقيات الدولّية.

ج- أوامر وقوانين

د- المراسيم

- المراسيم الرئاسية

-المراسيم التنفيذية

د- قرارات وزارية

هـ- تقارير

- القوانين الأجنبية

و- المعاجم

- باللغة العربية

- باللغة الأجنبية

د-الأحكام القضائية

II. قائمة المراجع

أوّلا: الكتب

- باللغة العربية

-باللغة الأجنبية

ثانيا: الرسائل الجامعية

✓ **أطروحات الدكتوراه**

- **باللغة العربية**
- **باللغة الأجنبية**

✓ **رسائل الماجستير**

- **باللغة العربية**
- **باللغة الأجنبية**

ثالثا: المقالات

-باللغة العربية

- باللغة الأجنبية

رابعا- المداخلات والندوات

- **باللغة العربية**

- باللغة الأجنبية

خامسا: المجّلات

سادسا: المواقع الالكترونية

ملاحظة: ترتّب المراجع ترتيبا أبجديا داخل كل فئة مع إعادة التعداد من 1 إلى آخر رقم، أمّا المصادر لاسيما القوانين ترتّب من الأقدم إلى الأحدث أو العكس المهّم توحيد الطريقة المتّبعة، كما يشترط كتابة صفحات المقال وموقعها في المجلّة مثلا إذا كان المقال المعني يبدأ من الصفحة 50 وينتهي في الصفحة 70 يكتب بعد بياناته، ص ص.50، 70. ويكتب بعد تدوين الموقع الالكتروني تاريخ الزيارة، أي متى تصفّح الباحث ذلك الموقع.

5-كتابة فهرس المحتويات: يقصد بالفهرس قائمة المحتويات أو الخطّة المفصّلة بجزئياتها المتّبعة، يذكر فيه العنوان مع الصفحة الموافقة لموقعه في المتن، وقد يكتب الفهرس آخر البحث، وهناك من يكتبه بعد المقدّمة.

6-كتابة ملخّص البحث: يعتبر ملخص البحث حوصلة عمّ تمّ تناوله الباحث في بحثه غالبا لا يتعدّ البضع فقرات التي لا تتعدى في مجملها الصفحة، ويترجم إلى إحدى اللغات الاجنبية الفرنسية أو الانجليزية في الدراسات القانونية، ويجد مكانه في آخر البحث ولا يرقّم، وهناك من الأقسام والكلّيات من تشترط طبعه على الصفحة الثانية من الغلاف حيث تخصّص الأولى للواجهة.

المحور الثالث: مناهج البحث العلمي: المنهج العلمي عبارة عن أسلوب من أساليب التنظيم الفعّالة لمجموعة من الأفكار المتنوّعة، والهادفة للكشق عن حقائق مقبولة حول الظواهر موضوع اهتمام الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية، وبناء عليه فإنّه يمكن القول بأنّ المناهج التي تستخدم للبحث عن حقيقة ظاهرة معيّنة تختلف باختلاف المواضيع المطلوب بحثها من قبل الباحثين حيث يمكنهم إتباع مناهج علمّية

مختلفة[1]، تختلف باختلاف الظاهرة قيد الدراسة، لأنّه لكلٍّ منها خصائص معيّنة تجعلها تصلح لدراسة موضوع ما، ولا تصلح لآخر، وتبعا لذلك قسّمت دراسة هذا المحور المخصّص لدراسة مناهج البحث العلمي إلى قسمين رئيسيين، **المناهج الرئيسية (أوّلا)، ثمّ المناهج الفرعية (ثانيا)**، والتي يشمل كل منها مجموعة من المناهج يتّم بيانها بشيئ من التفصيل فيما يلي.

أوّلا- المناهج الرئيسية: وتشمل حسب ما هوّ مقرّر دراسته كل من المنهج الاستدلالي، المنهج التاريخي، المنهج الجدلي، والمنهج التجريبي، يتّم بيانها إتباعا فيما يلي.

1- المنهج الاستدلالي: يعرّف الاستدلال على أنّه "**البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلّم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عليها بالضرورة، ودون الإلتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب**[2]؛ ويرتبط الاستدلال بكافة العملّيات الذهنية داخل العقل التي تبدأ على شكل فكرة عامّة يعتبرها الفرد "**موضوع الاستنباط**" من المسلّمات أو البديهيات، وبناء عليه فإنّ الباحث يحاول من خلال هذا المنهج إثبات أنّ ما يصدق على الكل يصدق على الفرع أو الجزء من خلال الفرضية القائلة بأنّ الجزء يقع ضمن الكل[3]، ويقوم الاستدلال على عدّة مبادئ، ويستخدم جملة من الأدوات يتّم بيانها فيما يلي

أ- مبادئ المنهج الاستدلالي: صنّف مفكري المنطق التقليديون مبادى الاستدلال إلى ثلاث أنواع، ويتعلّق الأمر بالبديهيات، المصادرات، والتعريفات[4].

✓ **فالبديهية** قضية واضحة وبيّنة بنفسها ولا يمكن البرهنة عليها لأنّها صادقة بدون برهان[5]، بمعنى أنّها أوّلية وغير مستخرجة من قضايا أخرى، وهي كذلك قاعدة صوريّة عامّة مسلّم بها من كافّة العقول.

✓ **أمّا المصادرات** فهي قضايا تركيبية أقّل يقينية من البديهيات، إذ ليست واضحة وغير عامّة ومشتركة، ولكن يصادر على صحّتها وتسلّم بها كافّة العقول، بالرغم من عدم بيانها بوضوح، وإنّما تتمثّل فائدتها في إمكانية إستنتاج العديد من النتائج منها دون الوقوع في تناقض، وتوجد المصادرات في العلوم الرياضية، الطبيعية، الإنسانية، الاجتماعيّة، كالمصادرة القائلة بأنّ كل إنسان يطلب السعادة[6]، ولا اجتهاد مع وجود نص.

✓ **وأمّا التعريفات** فهي قضايا وتصوّرات جزئيّة خاصّة بكل علم، وهي التعريف بماهيّة المعرّف وحده وكلّه تعريفا جامعا مانعا، وفي هذا الصدد هناك التعريف الرياضي الثابت في جوهره وهناك التجريبي كما هو الحال في العلوم الطبيعية والإنسانية.

ب- أدوات المنهج الاستدلالي: للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات منها:

---

(1)- محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص.35.

(2)- عبد الرحمن بدوي، **مناهج البحث العلمي**، وكالة المطبوعات, الكويت, ط 3, 1977، ص .183.

(3)- محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص.48.

(4)- مدني أحميدوش، **الوجيز في منهجية البحث القانوني**. كلّية الحقوق، فاس، ط3، 2015، ص.52.

(5)- مدني أحميدوش، المرجع نفسه، ص.52.

(6)- مدني أحميدوش، المرجع نفسه، ص.52، نقلا عن عمار عوابدي، المرجع السابق، ص.181.

✓ **القياس:** وهو عمليّة منطقية تنطلق من مقدّمات مسلّم بها إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحّتها[1]، وهو عمليّة تقييم، وموازنة يقاس فيها الشيء بمثيله، والقياس بهذا المفهوم غير البرهان ويختلف عنه، فهو لا يضيف شيء للمعطيات، ولا يحوّل الافتراضات إلى نتائج وإنّما يسمح بالإنطلاق في عملّية البرهنة.

✓ **التجريب العقلي:** ومعناه أن يقوم الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات ويتصوّر الطريقة المثلى لتركيبها حتى يتوصّل للنتائج المرجوة.

✓ **التركيب:** وهو عمليّة عقلية تسير وتبدأ من القضيّة الصحيحة المعلومة إلى استخراج كل النتائج[2]، ومعرفة هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضيّة المعلومة والصحيحة، فالتركيب إذن يتمثّل في تفكيك الإفتراضات ومحاولة تركيبها عقليّا لبيان صحّة مدلولها، والتركيب بهذا المعنى عادة يكون من الخاص إلى العام.

ويرى البعض بأنّ المنهج الاستدلالي كمنهج علمي ثابت وجامد عاجز عن البحث العلمي للظواهر القانونية باعتبارها ظواهر حيّة ومتحرّكة وشديدة التغيّر والتعقيد، وهذا ما أدى مع نضوج العقلّية العلمّية إلى ظهور مناهج جديدة تمتاز بالواقعيّة، والموضوعيّة في معالجتها، وتحليلها للظواهر الطبيعيّة، والاجتماعيّة والقانونيّة وعلى رأسها المنهج التجريبي، ومع ذلك لازال المنهج الاستدلالي يؤدّي في مجال العلوم القانونية خدمات بصورة جزئية ونسبية في مجال تفسير وتطبيق المبادئ والنظريّات والقواعد والأحكام القانونية العامّة والمجرّدة في المدوّنات والتقنيات القانونية النافذة.

2- المنهج التاريخي: يتكوّن التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخيّة التي حدثت وظهرت في الماضي ومرّة واحدة، ولن تتكرّر على أساس أنّ التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجّه دوما إلى الأمام دون تكرار أو رجوع إلى الوراء[3]، ولدراسة الوقائع والأحداث أهمّية كبرى في فهم ماضي الأفكار، الحقائق، الظواهر، المؤسّسات، والنظم, وفي محاولة فهم حاضرها، والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها، لذلك ظهرت أهمّية وحتمية الدراسات التاريخيّة، والبحوث العلمّية التاريخية بالتبعية، التي يحاول الباحث من خلالها استعادة وتركيب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمّية في صورة حقائق علمّية تاريخيّة، ممّا يساعد على فهم الأحداث الحاليّة انطلاقا من دراسة الظواهر الماضية، وبالتالي يمكن التنبؤ بالظواهر مستقبلا.

ومنه فالمنهج التاريخي يعبّر عن مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي، والمؤرّخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه، وزواياه كما كان عليه في زمانه ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دائما للتطوّر والتكامل مع تطوّر مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ونهج اكتسابها[4].

---

[1]- مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص.53.

[2]- مدني أحميدوش، المرجع نفسه، ص.53.

[3]- عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص .183.

[4]- محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص.36.

وممّا سبق يتبيّن بأنّ المنهج التاريخي هو المنهج الذي تعوّل عليه العلوم التي تهتم بدراسة الماضي بسجلاته ووثائقه، بحيث يعتمد من خلاله الباحث على الجمع، والإنتقاء، والتصنيف، والتحقّق من الوقائع، ومن ثمّ كان العمل الأوّل للمؤرّخ هو الاهتداء إلى الواقعة التي غاصت في الماضي واختفت، والتثبّت بها باعتبارها نقطة البداية في هذا المنهج؛ وتناول الوثائق بالدراسة والتحليل عمل نقدي بالدرجة الأولى، أمّا عمله الثاني فهو عملّية التركيب التاريخي حين يقوم بدمج الوقائع في مجموع حضاري شامل يدور في نفس الوقت في سياق زمني واحد، وهنا يثير التأريخ والعمل بالمنهج التاريخي نقاشا حول بعض التصوّرات التي تهتم بها فلسفة العالم كفكرة اتصال التاريخ، منطق التاريخ، الفهم والتفسير لما بين الوقائع من أوجه الشبه والاختلاف، السبب والنتيجة، الحتمية التاريخية، مدى تحقّق الموضوعية في دراسة التاريخ، وضعية التاريخ...[1].

والمنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي الأساسّية فهو يرتكز على جملة من الخطوات التي يجب على الباحث التقيّد بإتباعها والالتزام بها لبلوغ النتائج المرجوة من الاستعانة به تتمثّل في[2]:

أ- اختيار الموضوع وتحديد المشكلة: ينصرف مفهوم تحديد المشكلة العلمّية التاريخية في هذا المقام إلى تحديد الموضوع العلمي التاريخي الذي تقوم حوله التساؤلات والاستفسارات العلمّية التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك البحث العلمي لاستخراج الفرضيات العلمّية التي تمكّن من الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات والاستفسارات التاريخية؛ والمشكلة العلمّية هي تلك الفكرة المحرّكة والقائدة والموجّهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول إلى نظريات وقوانين علمّية ثابتة وعامّة تفسّر وتكشف الحقيقة العلمّية التاريخيّة.

ب- جمع البيانات والمعلومات التاريخية: وهي مرحلة جمع كافّة الحقائق والوقائع المتعلّقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كل المصادر والوثائق والآثار والتسجيلات المتّصلة بعناصر المشكلة، ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمّية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها.

وتصنّف تلك المصادر والمعلومات إلى **مصادر أصلّية**، وتتمثّل أساسا بالنسبة للدراسات القانونية مثلا في الآثار، الوثائق الرسمية مثل القوانين، المعاهدات، الاتفاقيات، الخطب، والمؤتمرات ...، و**مصادر ثانوية**، وتتمثّل في كل ما نقل، وكتب بالاستناد إلى المصادر الأوّلية، ومنه يمكن القول أن المصادر الثانوية هي الأعمال العلمّية، والأدبية التي تكتب تحليلا للمصادر الأوّلية[3] واستنادا لها.

ج- نقد المصادر والمعلومات: إنّ عملّية نقد المصادر والمعلومات كخطوة من خطوات المنهج التاريخي تعني تقييمها، فحصها، وهذا النقد قد يكون نقدا خارجيا وقد يكون نقدا داخليا[4].

---

[1]- عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص.6، 7.

[2]- عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص.71.

[3]- عمار عوابدي، المرجع السابق، ص139.

[4]- رحيم يونس كرو العزاوي، **مقدمة في منهج البحث العلمي**، دار دجلة، عمان، الأردن، 2008، ص ص.88 ،99.

✓ **فالنقد الخارجي للوثائق التاريخية:** يستهدف التعرّف على هوّية وأصالة الوثيقة, والتأكد من مدى صحتها، وتحديد زمان ومكان وشخصية المؤلف للوثيقة، وكذا ترميم أصلها إذا طرأت عليها تغيّرات، وإعادتها إلى حالتها الأولى، ويمكن القيام بهذه العملية عن طريق طرح بعض الأسئلة منها:

- هل تطابق لغة الوثيقة، وأسلوب كتابتها، وخطّها، وكيفية طباعتها من أعمال المؤلف الأخرى، مع الفترة التي كتبت فيها الوثيقة؟،
- هل هناك تغيرات في الخطوط؟،
- هل هذا المخطوط أصلي، أم هو نسخة منقولة عن الأصل؟[1].

✓ أمّا **النقد الداخلي للوثائق التاريخية:** فيتّم عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادّة التاريخية، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق الكاتب ودقة معلوماته، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي، ويمكن القيام بهذه العملّية عن طريق الاجابة على بعض الأسئلة منها:

- هل يملك المؤلّف المهارات والقدرات والمعارف اللازمة، التي تمكّنه من ملاحظة الحوادث التاريخية وتسجيلها؟،
- هل حالة المؤلّف الصحّية، وسلامة حواسه، وقدراته العقلية تمكنه من الملاحظة العلمّية الدقيقة والكاملة للحوادث التاريخية وتسجيلها بصورة سليمة؟،
- هل ما كتبه المؤلّف كان بناء على ملاحظته المباشرة، أم نقلا عن شهادات آخرين، أو اقتباسا من مصادر أخرى؟[2].

د- صياغة الفروض وتحقيقها: يتّم في هذه المرحلة كشف، وتفسير الحقيقة التاريخيّة وصياغتها في صورة نظرّية أو قانون ثابت، وعام يكشف ويفسّر الحقيقة العلميّة التاريخية حول حدث أو واقعة من الأحداث، والوقائع التاريخية، وتتضمّن عملّية التركيب والتفسير التاريخي للوقائع التاريخية المراحل التالية:

✓ تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المحصلة لدى الباحث التاريخي وللموضوع ككل،

✓ تنظيم المعلومات، والحقائق الجزئية، والمتفرقة، والمبعثرة المحصلة وتوصيفها، وتصنيفها، وترتيبها على أساس معايير وأسّس منطقية مختارة.

✓ عمليّة ملء التغييرات التي تظهر بعد عملّية التوصيف، والتصنيف، والتركيب للمعلومات والحقائق التاريخية الجزئية، والمتفرقة، والمتناثرة في إطار وهيكل الترتيب.

هـ- استخلاص النتائج وكتابة تقرير البحث: وهي مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتميّة وسببيه قائمة بينها، أي عملّية التسبيب والتعليل التاريخي، وهي مرحلة البحث عن التعليلات المختلفة، لأنّ

---

[1]- محمد عبيدات و آخرون، المرجع السابق، ص.39.

[2]- أحمد بدر، المرجع السابق، ص.261.

عملّية التركيب، البناء، والاستعادة التاريخية لا تتحقّق بمجرّد تجميع الوثائق التاريخية، بل تكمن في البحث، والكشف، والتفسير، والتعليل عن أسباب الحوادث، والعلاقات الحتمية والسببية للوقائع والحوادث التاريخّية، وتنتهي عملّية التركيب والتفسير التاريخي باستخراج وبناء النظرّيات، والقوانين العلمّية، والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخّية وتفسيرها وتقريرها[1].

وعن تطبيق المنهج التاريخي في مجال العلوم القانونية، يقول الفقيه فرانسوا جيني أنّه "**لا يمكن إغفال الحقائق التاريخية عند وضع القواعد القانونية، لأنّها تجعلنا على بصيرة بما كان عليه الناس في المجتمعات السابقة وبالتالي تعطينا هذه الحقائق صورا عن التطور التاريخي الذي مرّ به الموضوع المراد تنظيمه**[2].

وممّا سبق يتبيّن بأنّ المنهج التاريخي يعّد من بين المناهج الأصيلة في تحرّي الاشكاليات القانونية، والسبب في ذلك هو وجود أصول تاريخية لجميع القوانين، ومن ثمّة يحتاج الباحث لمراجعة بعض التشريعات، أو القوانين، أو اللوائح، أو المراسيم ...إلخ.

3- المنهج الجدلي: يتأسّس المنهج الجدلي على التسليم بفكرة، ثمّ التسليم بنقيضها، والتسليم ثالثا بالمركّب بينهما، وقد أقام هذا المنهج أصحاب المنهج الهيجلي والقائلين بالجدلّية الجدلّية[3]، ويُعتبر من أقدم المناهج التي عرفها البشر، وأوّل من وضع لبنات هذا المنهج هو الفيلسوف "أفلاطون"، ويُطلق عليه كذلك اسم المنهج الفرضي، ويتمثل ذلك المنهج في وضع مجموعة من البدائل لحل مشكلة ما، ومناقشة ذلك من خلال التفكير المنطقي، ومن ثم اختيار الحل الأنسب[4].

4- المنهج التجريبي: يتميّز المنهج التجريبي بتدخّل واضح ومقصود من قبل الباحث بهدف إعادة تشكيل واقع الظاهرة أو الحدث من خلال استخدام إجراءات أو إحداث تغييرات معّينة، ومن ثمّة ملاحظة النتائج بدقّة، تحليلها، وتفسيرها؛ والمنهج التجريبي بهذا المعنى يشمل استقصاء العلاقات السببيّة بين المتغيّرات المسؤولة عن تشكيل الظاهرة أو التأثير فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك بهدف التعرّف على أثر ودور كل متغيّر من هذه المتغيّرات في هذا المجال، وفي سبيل ذلك يقوم الباحث بتكرار التجربة التي يجريها مرّات عدّة، وفي كل مرّة يركّز على دراسة، وملاحظة أثر عامل أو متغيّر معيّن، ويفترض ثبات العوامل الأخرى هذا يعني أنّ الباحث يقوم بضبطها والتحكّم في دورها عن طريق عزلها وعدم تعريضها لإجراءات الجديدة التي سيستخدمها في معرفة أثر كل عامل أو متغيّر[5].

---

[1]- رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص.91.

[2] - إدريس الفاخوري، **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية**، مطبعة الجسور، ط2، 2007، ص .35.

[3]- عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص.6.

[4]- مبتعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، **منهجية البحث في العلوم القانونية**، منشور على الموقع الالكتروني https://mobt3ath.com، تاريخ الزيارة 2020/02/05.

[5]- للتفصيل أنظر، مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.141، 142.

ومنه يمكن القول أن الباحث في المنهج التجريبي لا يلتزم بحدود الواقع إنّما يحاول إعادة تشكيله عن طريق إدخال تغييرات عليه، وقياس أثر هذه التغييرات، وما تحدثه من نتائج وبذلك يختلف عن غيره من مناهج البحث الأخرى، ويعتمد على عدّة أسس، باتباع جملة من الخطوات يتم بيانها فيما يلي.

أ- **أسس المنهج التجريبي:** يقوم هذا المنهج على عدّة أسس منها الملاحظة. الفرضيات العلمية، التجريب[1].

✓ **الملاحظة العلمّية:** تختلف الملاحظة العلمّية عن تلك العفوية، حيث أنّ الملاحظة في معناها العام والواسع هي الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة دون قصد أو سابق إصرار وتعمّد أو إرادة، أمّا الملاحظة العلمّية محل الدراسة فهي المشاهدة الحسّية المقصودة، المنظّمة، والدقيقة للحوادث، والأشياء، والظواهر بغية اكتشاف أسبابها، قوانينها، ونظرّياتها عن طريق القيام بعملّية النظر في هذه الأشياء، وتعريفها، وتوصيفها، وتصنيفها في فصائل.

✓**الفرضيات العلمّية:** يعد الفرض أوّل خطوة في الطريق لإيجاد حل للمشكلة موضوع البحث، وبالتالي فالفرضيات هي حلول مقترحة للمشكلة، يضعها الباحث على شكل تعميمات أو مقترحات تحاول تفسير حالات أو أحداث لم تتأكّد بعد عن طريق الحقائق، وعادة يبدأ الباحث عمله بالتخمين والتخيّل، ولا يقصد يقصد هنا التخمين السطحي أو الخيالي بل المقصود عملّية التفكير المركّزة على مشكلة البحث، والتي تستند على وقائع وتبحث عن حقائق، لذلك تلعب الفرضيات دورا حيويّا وهامّا في مجال استخراج النظرّيات والقوانين، والتعليلات، والتفسيرات العلمّية للظواهر، والوقائع، والأشياء.. ومن شروط صحّة الفرضّيات يجب أن تبدأ من ملاحظات علمّية، وأن تكون قابلة للتجريب والاختبار، وخالية من التناقض، وشاملة، ومترابطة، وكذلك متعدّدة ومتنوّعة للواقعة أو الظاهرة الواحدة[2].

✓**عملّية التجريب:** بعد عمليّة إنشاء الفرضيّات تأتي عمليّة التجريب عليها لإثبات مدى سلامتها وصحتها، وإذا ثبتت صحتها علميّا ويقينيّا، تتحوّل إلى قواعد ثابتة وعامّة، ونظريّات علميّة تكشف وتفسّر الظواهر وتتحكّم فيها[3].

✓**مجموعات الدراسة:** وتعرف على أنّها المجموعات المكوّنة للظاهرة محّل الدراسة، وهناك عدّة طرق لاستخدام نظام المجموعات، منها: طريقة المجموعة الواحدة، طريقة المجموعتين، المجموعة الضابطة، والمجموعة التجريبية، طريقة التجربة على عدة مجموعات[4].

ب- **خطوات المنهج التجريبي:** يمّر استخدام المنهج التجريبي بعدة خطوات منها:

✓صياغة مشكلة البحث وتحديد أبعادها.

---

[1]- عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص .130.

[2]-للتفصيل أنظر، إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص ص.238، 242، محمد الصاوي محمد مبارك، المرجع السابق، ص ص.16، 18.

[3]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص.120، 122.

[4]-للتفصيل أنظر، مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.145، 146.

✓صياغة فروض الدراسة وعلاقاتها المختلفة،

✓تحديد وسائل وأدوات القياس المناسبة التي يمكن أن تساعد على قياس نتائج التجربة والتأكد من صحّتها،

✓إجراء الاختبارات الأوليّة بهدف تحديد مواطن الضعف في الفرضيّات المصاغة،

✓تحديد مكان، وموعد، وزمان إجراء التجربة،

✓التأكد من دقّة النتائج من خلال تصميم اختبار دلالة لتحديد مدى هذه الثقة،

✓إعداد التصميم التجريبي الذي يبيّن العلاقات بين المتغيّرات المراد استخدامها، واختيار عيّنة الدراسة الممثّلة لمجتمع البحث[1].

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائيّة بعدما تمّ اكتشاف حتمية العلاقة، والتكامل بين العلوم الجنائيّة، وعلم النفس الجنائي، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، والطب العيادي، وعلم الوراثة، وخصوصا بعد سيادة المدارس الجنائيّة العلمية التجريبية. وأكثر فروع العلوم القانونية قابليّة لتطبيق المنهج التجريبي هي قانون الإجراءات، والنظام القضائي، والقانون الجنائي، والقانون الإداري والعلوم الإدارية نظرا لطبيعتها الخاصّة، وارتباطها بالواقع وكذا حركيّتا وتغيّرها.

ثانيا– المناهج الفرعية: وتشمل دراسة كل من المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج دراسة الحالة، ومنهج المقابلة والاستبيان، والتي سيتّم بيانها بشيء من التفصيل فيما يلي.

1– المنهج التحليلي: المنهج التحليلي هو المنهج الذي يقوم من خلاله الباحث بدراسة مختلف الإشكاليات العلميّة معتمدا على عدّة أساليب كالتفكيك، والتركيب، والتقويم، للمشكلة في صورة عناصر أساسّية، ودراسة كل عنصر بمعزل عن الآخر، وبعد ذلك يقوم الباحث بتتبُّع المصادر القانونية، مع القيام بعمليّة تقويم ونقد، وفي النهاية يقوم بعمليّة تركيب للنتائج، ومن ثم حل الإشكالية.

وقد وجد طريقه في العلوم السياسيّة والقانونية بعد الحرب العالميّة الأولى، بتحليل مبادئ "ولسن" الأربعة عشر، كما استخدم لدراسة محتوى المؤتمرات الصحفيّة للجنرال "ديغول"، ومن هنا تأكد أنّه أفضل وسيلة للقراءة التحليليّة والنقدية للنصوص السياسية والقانونية، وبذلك يعتبر المنهج التحليلي في طليعة ما يستخدم في العلوم القانونية.

وغالبا ما يقوم هذا المنهج على ثلاث عمليّات تتمثّل في كل من التفسير، النقد، والاستنباط، فقد تجتمع في سياق بحث معيّن، أو قد يكتفي الباحث ببعضها، وذلك حسب طبيعة البحث، ولمزيد من التوضيح سيتم بيانها بشيء من التفصيل فيما يلي.

أ– **التفسير:** وهو من أهّم عناصر المنهج التحليلي، ويقوم الباحث لاسيما القانوني من خلاله بشرح موضوع بحثه العلمي، جزء بجزء ومرحلة بمرحلة، حيث يقوم بتفسير النصوص القانونية، والأحكام القضائية،

[1]–للتفصيل أنظر، إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص ص.170، 175.

والآراء والأفكار... التي استدل بها، حتى يتمكّن من إيجاد نقاط القوّة، ونقاط الضعف المتواجدة فيها، وما هي المشكلات المتواجدة في الأبحاث التي تمّت دراستها.

ب- النقد: عند الإنتهاء من عمليّة تفسير ما سبق تأتي عمليّة النقد، وهي عنصر مهّم للغاية في هذا المنهج، يقوم الباحث من خلاله برصد مواطن الخطأ والصواب في الموضوع علمي، يستند فيها الباحث إلى الأصول، والثوابت العلميّة المقرّرة في مجال العلم الذي ينتمي إليه الموضوع، وذلك من أجل تقويم وتصحيح بعض المفاهيم والقضايا المتعلّقة بهذا الموضوع؛ وعلى الباحث أن لا يتقصر على تحديد الجوانب السلبيّة وحسب، بل عليه أن يذكر الجوانب الإيجابية كذلك.

ملاحظة: عند نقد الباحث للجوانب السلبيّة لابد له من تصحيح الأخطاء الموجودة فيها، وبعد انتهاء عمليّة النقد يجب أن يضع الباحث توصياته ورأيه حول موضوع بحثه بغض النظر إن كان هذا الرأي سلبي أم إيجابي.

ج- الاستنباط: الاستنباط من العناصر المهّمة في المنهج التحليلي، بحيث يتأمّل الباحث في عدد من الأمور الجزئيّة حتى يصبح قادرا على استنتاج أحكام جديدة وصحيحة منها، ويمكن تصنيف الاستنباط ضمن نوعين هما:

✓ **الاستنباط الجزئي:** وهو الاجتهاد الذي يتعلّق بقضايا جزئيّة تعود لأحد المجالات العلميّة، ويقوم الباحث في هذا النوع بأخذ جزء من إحدى النظريات العلميّة السابقة، ويقوم بدراستها وتطويرها باستمرار، كما أنه يضيف بعض المعلومات الجديدة عليها.

✓ **الاستنباط الكلي:** وهو اجتهاد كامل، متكامل الأجزاء، شمولي النظرة، الهدف منه تركيب أو وضع نظرّية علميّة جديدة، ويجب أن يمتلك الباحث في هذا النوع من الاستنباط القدرة على إبراز كل ما يملكه من جوانب إبداعية، كي يتمكّن من اكتشاف نظرّية متكاملة لم يسبقه إليها أيّ باحث آخر، وبذلك يتبيّن أنّ شخصية الباحث بالاستنباط الكلّي تكون ظاهرة بشكل جلّي بعكس الاستنباط الجزئي.

2- المنهج المقارن: هو شكل من أشكال المناهج التي يتّم استخدامها في البحث العلمي، ويقصد به إقامة التناظر المتقابل، أو المتخالف، لإبراز أوجه الشبه والاختلاف في الظاهرة نفسها، أو بين ظاهرتّين أو أكثر تحدثان في المجتمع، وخلال حقبة زمنّية محدّدة[1]. والهدف من هذا المنهج هو عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلّقة بالبحث العلمي، وذلك للتعرّف على أوجه الشبه والاختلاف فيما بينهم، وبالتالي يكون أمام الباحث العلمي فرصة للتعرّف على كل شيء غامض متعلّق بالظاهرة مما يسهل عليه تفسيرها، ويتميّز هذا المنهج بالمرونة حيث يمكن استخدامه في كل العلوم بما فيها العلوم القانونية، حيث يكتسي أهمّية خاصة، إذ يمكّن الباحث من الاطلاع على تجارب النظم القانونيّة الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، ممّا يمكّنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النظم، أو بين القوانين الوطنية ذاتها التي تنظّم

---

[1]- هلال محمد علي سفياني، **المنهج المقارن "أحد مناهج البحث العلمي"**، مدونة د. هلال سفياني، منشور على الرابط https://portal.arid.my/ar-LY/posts.

مسألة واحدة خلال فترات زمنيّة متعاقبة، ومن ثم يستطيع الباحث الوصول إلى أفضل الحلول إذا ما أراد أن يعدّل القوانين القائمة، أو يضع قوانين جديدة، وذلك باتباع جملة من وخطوات وتوفّر جملة من الشروط عبر عدة أنواع، يتّم بيانها فيما يلي.

أ- خطوات المنهج المقارن: لبلوغ الأهداف المرجوّة من استخدام المنهج المقارن لابد من اتباع جملة من الخطوات يذكر منها:

✓ تحديد المتغيّرات التي يتضمّنها الموضوع، واختيار أهمّها والتي ستتّم المقارنة بينها، ولابد من أن تكون ذات دلالة بالنسبة للمشكلة موضوع المقارنة.

✓ الربط العلمي بين الأسباب والنتائج، وتوضيح العوامل التي أدّت إلى ظهور هذه المشكلة أو الموضوع. أي تفسير الموضوع في ضوء خلفياته.

✓ استخلاص القوانين والنتائج والتغيرات العامّة بالانتقال من الخاص إلى العام.

ب- شروط المقارنة: يرتبط بلوغ الأهداف المرجوة من استخدام المنهج المقارن بتوفّر جملة من الشروط منها:

- يجب ألاّ تركّز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرّد أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات والظروف المحيطة بها، وإنّما يجب أن تستند المقارنة الى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثين أو أكثر.

- أن تكون هناك أوجه للشبه وأوجه للإختلاف وبالتالي فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.

- تجنّب المقارنة السطحية عن طريق الغوص في الجوانب العميقة للظواهر، أي إقامة المقارنات الجادّة والعميقة.

- أن تكون الظاهرة المدروسة مقيّدة بعاملي الزمان والمكان ليتمكّن الباحث من مقارنتها بحادثة مشابهة في زمان ومكان آخرين.

ج- أنواع المقارنة: إذا كان المنهج المقارن كل متكامل فلا يمنع من وجود عدّة سبل للمقارنة منها:

- **المقارنة المغايرة:** وهي المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر وتكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.

- **المقارنة الخارجية:** وهي مقارنة أنظمة قانونية متباعدة عن بعضها أو مختلفة عن بعضها، مثلا إجراء بحث حول تسيير الإدارة المحلّية دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والجزائري فالأوّل نظامه ملكي والثاني جمهوري ديمقراطي.

- **المقارنة الداخلية:** في هذا النوع من المقارنة تتّم دراسة حادثة واحدة فقط في زمان معيّن ومكان معيّن، ولكن بالمقارنة بين أسباب هذه المشكلة للتوصّل إلى الأسباب الأكثر ترجيحا، والتي يمكن أن تكون هي الأسباب الرئيسّية لها، وكمثال على هذا النوع من المقارنة دراسة تسيير الإدارة المحلّية الجزائرية في ظل القوانين التي نظمت هذه الأخيرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

– **المقارنة الاعتيادية:** وهي المقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف مثلا مقارنة آليات التسيير بين البلدية والولاية.

وممّا سبق يتبيّن بأنّ هذا المنهج المقارن يستخدم في إجراء مقارنة بين النظم القانونية في أكثر من دولة، وإيجاد أوجه الاختلاف والتشابه، لبلوغ الهدف المنشود الرامي إلى وضع منظومة أو نصوص وقواعد قانونية حديثة أسوة بدوّل أخرى أكثر تطوّرا، أو معالجة خلل في النظم القانونية الوطنية المطبّقة.

3– المنهج الوصفي: المنهج الوصفي هو تلك الطريقة العلمّية التي يعتمدها الباحث في دراسته لظاهرة معيّنة وفق خطوات معيّنة، ويقوم خلالها بتحليل المعطيات والبيانات التي بحوزته المتعلقة بالظاهرة المدروسة وذلك من أجل الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في تفسير الظواهر بما يسمح بتغييرها وتوجيهها نحو أهداف متوخاة، ومنه الوصول إلى الحقيقة العلميّة المتعلقة بها[1]، لذلك تستخدمه العلوم الطبيعية والاجتماعيّة على حد سواء، ويعد المنهج الوصفي بهذا المعنى ركنا أساسيا من أركان البحث العلمي باعتباره أولى الخطوات التي يقوم بها الباحث حين يتصدى لدراسة ظاهرة ما[2]؛ ولدراسة هذا المنهج بشيء من التفصيل تقتضي الدراسة، دراسة مراحله، خطواته، وأنواعه فيما يلي:

أ– مراحل المنهج الوصفي: ممّا سبق يتبين بأنّ المنهج الوصفي يعد من من المناهج الأساسيّة للدراسات القانونية كسبيل لفهم ظواهرها واستخلاص سماتها ويأتي على مرحلتين هما:

- ✓ **مرحلة الاستكشاف والصياغة:** تعتمد هذه المرحلة على تلخيص تراث العلوم القانونية ذات العلاقة بموضوع البحث، والاستناد إلى ذوي الخبرة العلمّية والعملّية، إضافة إلى الإلمام بكل التشريعات المنظّمة للموضوع وجزئياته[3].
- ✓ **مرحلة التشخيص:** تعتمد هذه المرحلة على الوصف والبيان بتحليل البيانات والمعلومات والأحكام التشريعية التي تضمنتها المواد أساس الدراسة، تحليلا يؤدّي إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير لها[4].

ومنه فالمنهج الوصفي لا يقف جامدا عند وصف الظواهر السائدة أو الواقع فحسب بل يتجاوز ذلك[5]، حيث يشمل إضافة إلى ذلك تحليل البيانات وقياسها، وتفسيرها، والتوصّل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها، لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية، والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة، أو الدراسات الميدانية، أو التاريخيّة، أو المسوح الاجتماعيّة وغيرها، وبشكل عام يمكن القول بأنّ المنهج الوصفي يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها، وأبعادها، وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة، يقوم على الحقائق المرتبطة بها[6].

---

(1)– محمد عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص.46.
(2)– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.69.
(3)– عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص.04.
(4)– عبود عبد الله العسكري، المرجع نفسه، ص.04.
(5)– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.69.
(6)– مدني أحميدوش، المرجع السابق، ص.41.

وقد بدأ استخدام هذا المنهج في نهاية القرن الثامن عشر حيث قامت دراسات لوصف حالة السجون الانجليزية ومقارنتها مع السجون الفرنسية والألمانية، كما نشطت هذه الدراسات في القرن 19 حيث ركزّت الدراسات الاجتماعيّة التي قام بها فريدريك لوبلاي بإجراء دراسات تصف الحالة الاقتصادية والاجتماعيّة للطبقة العاملة في فرنسا، مستخدما في ذلك أدوات بحث خاصة كالاستبيان والمقابلات، لكن التطوّر الهام الذي ساهم في تطوير الأسلوب الوصفي في البحث كان في القرن العشرين بعد اكتشاف الآلات الحاسبة التي تستطيع تصنيف البيانات وتحديد العلاقات بسرعة هائلة.

ب- خطوات المنهج الوصفي: طبيعة الدراسة الوصفية تتطلب مزيدا من الخطوات المفصلة عن خطوات الطريقة العلمية يمكن عرضها فيما يلي.

- ✓ الشعور بمشكلة البحث وجمع معلومات وبيانات تساعد على تحديدها،
- ✓ تحديد المشكلة التي يريد الباحث دراستها وصياغتها بشكل تساؤلات،
- ✓ وضع فرض أو مجموعة من الفروض كحلول مبدئية للمشكلة والبحث عن الحلول لها.
- ✓ وضع الافتراضات أو المسلّمات التي سيبني عليها الباحث دراسته،
- ✓ اختيار العيّنة التي ستجري عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العيّنة وأسلوب اختيارها،
- ✓ اختيار أدوات البحث التي سيستخدمها الباحث في الحصول على المعلومات وفقا لطبيعة مشكلة البحث وفروضه ثم يقوم بتقنين هذه الأدوات وحساب صدقها وثباتها،
- ✓ القيام بجمع المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة،
- ✓ الوصول الى النتائج وتنظيمها وتصنيفها،
- ✓ تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات منها[1].

ج- أنواع الدراسات الوصفية: لقد اختلف الفقهاء في تصنيف الدراسات الوصفية، ومع ذلك يمكن تحديد بعض الأنماط للدراسات الوصفية على النحو الآتي:

✓ **الدراسات المسحية:** يعتبر أسلوب المسح من المناهج الرئيسة المستخدمة في إعداد البحوث الوصفية، وتتم عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة المبحوثة كما هي في الواقع، من أجل التعرف على طبيعة وواقع هذه الظاهرة، ومعرفة جوانب القوة، والضعف فيها، من أجل التوصّل إلى تصوّر قد يقود إلى إحداث تغيير جزئي أو جذري على الظاهرة، والدراسات المسحية ليست قاصرة على جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة موضوع البحث، بل يتعدى ذلك إلى التوصل إلى مبادى، وقوانين عامة في المعرفة.

---

[1]- سيف الاسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص، 71، 72.

وتستخدم البحوث الوصفية في دراسة الظواهر الاجتماعيّة والسياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها من الظواهر، والمسح قد يكون شاملا من خلال إجراء الدراسة على كافّة مفردات المجتمع، وقد يكون مسحا جزئيا من خلال إجراء دراسة على عينّة مختارة وممثّلة لمجتمع الدراسة؛ وتنقسم الدراسات المسحية إلى عدة أنواع منها، المسح الاجتماعي، تحليل العمل، تحليل المضمون.... [1]

✓ **دراسات الروابط والعلاقات المتبادلة:** إذا كانت الدراسات المسحية تكتفي بجمع البيانات عن الظواهر التي يتّم دراستها من أجل وصفها وتفسيرها، فإنّ دراسات الروابط والعلاقات المتبادلة لا تكتفي بذلك فقط بل تذهب إلى أعمق من ذلك من خلال دراسة العلاقات بين الظواهر، وتحليلها بهدف معرفة الارتباطات الداخلّية في هذه الظواهر، والارتباطات الخارجية بينها وبين الظواهر الأخرى. وقد قسّم فان دالين دراسات العلاقات والروابط التبادلية بين الظواهر إلى ثلاث أنواع وهي: دراسة الحالة، الدراسات العلمّية المقارنة. الدراسات الارتباطية[2].

وتتعدّد استعمالات المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية والادارية بحسب الظاهرة المدروسة والنتائج المراد الوصول إليها، فبالنسبة للبحوث المسحية التي تستعمل على نطاق واسع من أجل دراسة الظاهرة الإجرامية كجرائم السرقة، الاختلاس، وأغلب الجرائم المتعلّقة بالأسرة، كما يستعمل الأسلوب المسحي في الدراسات القانونية المتعلّقة بالجوانب الاجتماعيّة المتعلّقة بالتخطيط والاستشراف من أجل تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعيّة والتعليميّة للسكان، وكذا دراسة عملّيات مسح العمل لاسيما في مجال تسيير الموارد البشرية.

أما بالنسبة لدراسة العلاقات والدراسات الارتباطية فتظهر أهميتها في دراسة حالات معّينة كدراسة النزاع العربي الصهيوني، أو دور مجلس الأمن الدولي في حل النزاعات الدولية.... في حين الدراسات المقارنة تظهر أهميتها في مقارنة الأنظمة القانونية من أجل اختيار أنجعها، كالتنظيم الإداري أو القضائي، أو اختيار نظام اقتصادي ناجع للتنمية....

3- منهج دراسة الحالة[3]: يعتبر منهج دراسة الحالة أحد المناهج الوصفية التي تعنى بدراسة وحدة من وحدات المجتمع دراسة تفصيلية من مختلف جوانبها، وذلك من أجل الوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات، عن طريق جمع البيانات والمعطيات والمعلومات المفصّلة عن الوضع القائم المتعلّق بالوحدة المدروسة وتاريخها وعلاقاها بالبيئة، وتحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة أو الحالة، غير أنه يشترط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد الحكم عليه[4]، ولمزيد من التفصيل حول هذا المنهج سيئم بيان خصائصه، وخطواته فيما يلي.

---

[1]– لمزيد من التفصيل، أنظر، مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص، 128، 133.

[2]– وجيه محجوب، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005، ص ص. 254، 262.

[3]– سليم شيخاوي، **منهج دراسة الحالة.** الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، منشور على الرابط https://www.politics-dz.com.

[4]– أحمد بدر، المرجع السابق، ص ص.305، 306.

✓ **خصائص منهج دراسة الحالة:** يتميز هذا المنهج بجملة من الخصائص تميزه عن بقية المناهج، يذكر منها:

✓ تقوم دراسة الحالة على أساس التعمّق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الظاهرة.

✓ يمكن أن تستخدم دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية، ويمكن كذلك تعميم نتائجها على الحالات الأخرى شرط أن تكون الحالة مشابهة، أو ممثّلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحالة عليه شريطة استخدام أدوات قياس موضوعية،

✓ يمكن تطبيق منهج دراسة الحالة بصورة شاملة على الحالة أو الظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة ككّل، ويمكن أن يطبّق على جزء أو جانب منها، حيث يمكن تطبيق المنهج على المنظّمة ككل أو جزء منها أو عدد محدود من المنظّمات تربطها عوامل مشتركة أو متماثلة.

✓ يمكن أن تغطي دراسة الحالة كل تاريخ الظاهرة أو المشكلة منذ نشأتها حتى الوقت الحالي أو تغطي فترة زمنية محددة كجزء من تاريخها،

ب- خطوات منهج دراسة الحالة: يمكن إيجاز خطوات منهج دراسة الحالة الآتي. تعريف دقيق للحالة أو المشكلة مجال الدراسة وتحديد نطاقها فيما يتعلق بالمكان والزمان وموضزع الدراسة.

✓ اختيار العيّنة الممثّلة للحالة،

✓ جمع المعلومات والبيانات الأولّية والضرورّية لفهم الأبعاد أو الجوانب التي يتّم دراستها في الحالة موضع الدراسة والقيام بدراسة تشخيصية لها للتعرف عليها،

✓ تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة، والمقابلة، والوثائق الشخصية، وغيرها،

✓ صياغة الفرضيات التي تعطي التفسيرات المنطقّية والمستنتجة من قبل الباحث الخاصة بمشكلة البحث ونشأتها وتطورها،

✓ تحليل البيانات والمعلومات المتوفّرة عن الظاهرة من الاستقصاء والوثائق وتفسيرها واستنباط الاستنتاجات عنها، واستخلاص المؤشّرات والنتائج ذات العلاقة بالمشكلة أو الظاهرة المرتبطة بالحالة مجال الدراسة،

✓ استخلاص النتائج ووضع التوصيات[1].

5- منهج الاستبيان والمقابلة: يعتبر كل من الاستبيان والمقابلة من أدوات جمع المراجع والمصادر كمرحلة من مراحل إعداد البحث العلمي، وتعتبر في الوقت ذاته منهجا يعتمد عليه نجاح الباحث في إعداد

[1]- مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص. 135.

بحثه، كونه قد يكون الوسيلة الوحيدة لانجازه بالاعتماد على نتائج المقابلات، ومقارنة نتائج الاستبيانات لاستخلاص إحصائيات تكون أقرب للدقّة، لذلك ستتّم دراسة كل منهما على حدى واتباعا فيما يلي.

أ- **الاستبيان:** يعد الاستبيان أحد وسائل البحث العلمي المستعملة على نطاق واسع من أجل الحصول على بيانات أو معلومات تتعلّق بأحوال الناس أو ميولهم أو اتجاهاتهم، لأنه غالبا ما يعتمد على عيّنات بشرية من فئات مختلفة تختلف باختلاف المعيار المتبع، وموضوع البحث والنتائج المرجو الوصول إليها، وللتفصيل في الاستبيان كمنهج ووسيلة سيتّم بيان مكوناته، أنواعه إضافة لطريقة تصميمه، وشروطه كالآتي.

✓ **مكونات الاستبيان:** يتألّف الاستبيان من استمارة تحتوي على مجموعة من الفقرات مصاغة صياغة استفهامية أو خبرية يقوم كل مشارك في عيّنة الدراسات بالإجابة عنها بنفسه[1]، وهو عبارة عن جدول منظّم يحتوي جملة البيانات منها بينات معرّفة، طلب المساعدة، تعليمات، المعلومات المطلوبة، وبيانات تصنيفية من جمهور مجتمع الدراسة[2]، يتّم بيانها فيما يلي.

✓ **البيانات المعّرفة:** غالبا ما تحتل الجزء الأوّل من الاستبيان، وتتضمّن هذه البيانات اسم الشخص الباحث، عنوانه، رقم هاتفه، بريده الالكتروني وأيّ معلومة قد تساعد في عملّية الاتصال.

✓ **طلب المساعدة:** يعتبر طلب المساعدة جملة افتتاحية مصمّمة لتشجيع أعضاء مجتمع الدراسة في مساعدة الباحث...، بالإضافة إلى توضيح الغرض من الدراسة وتحديد الوقت اللازم لإتمامها.

✓ **التعليمات:** وتشير إلى الملاحظات الموجّهة من الباحث إلى أفراد مجتمع الدراسة عن كيفية استخدام الاستبيان.

✓ **المعلومات المطلوبة:** وتشكّل الجزء الرئيسي من الاستبيان، الآتي بيانها من خلال دراسة طرق تصميمه.

✓ **بيانات تصنيفية:** وتهتم هذه البيانات بخصائص عينات الدراسة.

✓ **أنواع الاستبيان:** يمكن تصنيف الاستبيان تبعا للمعايير المعتمدة إلى عدّة أنواع يذكر منها:

✓ **أنواع الاستبيان تبعا لمعيار أسلوب التسليم:** يصّنف الاستبيان تبعا لهذا المعيار إلى نوعين هما:

- **الاستبيان المباشر:** وهو الذي يوزّع باليد مباشرة من طرف الباحث أو الفريق المساعد له، وتتّم تعبئة الاستمارة مباشرة من قبل المبحوثين، ويتّم توضيح أي لبس والاجابة على أي استفسار يطرح من طرف المبحوثين، الحصول على حقائق واضحة وصريحة، من خلال أسئلة مباشرة[3]، كالسؤال الموجّه لمواطني بلدية أو ولاية معيّنة عن مردود مجلس منتخب بعد مضي فترة معيّنة على انتخابه، ومفاده هل تمّ انتخاب الأشخاص

---

[1]- سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.88.

[2]- للتفصيل أنظر، علي سليم العلاونة، **أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ط1، 1996، ص.64.

[3]- مروان عبد المجبد إبراهيم، المرجع السابق، ص.166.

المناسبين للأماكن المناسبة؟ أو هل أنت راض عن أداء المجلس المنتخب؟ أو هل أنت راض على أداء رئيس المجلس الشعبي البلدي؟ وغيرها..

- **الاستبيان غير المباشر:** وهو الذي يتكوّن من أسئلة يمكن من خلال الإجابة عليها استنتاج البيانات والمعلومات المطلوبة، ويتّم عن طريق البريد المرسل، الهاتف، الصحف والمجلات، الإذاعة والتلفزيون[1]، ونبقى في إطار السؤال السابق الموجّه لمواطني بلدية أو ولاية معيّنة عن مردود مجلس منتخب بعد مضي فترة معيّنة على انتخابه، ومفاده في هذا المقام هل لدى المجلس المنتخب برنامجا واضحا؟ هل تشهد بلديتك أو ولايتك مثلا تحسنا في السنتين الأخيرتين؟ إن كان قد مرّ على العهدة الانتخابية سنتين، هل قام المجلس المنتخب بإنجازات على الصعيد المحلّي؟ مثلا هل تمّ حل مشكل المياه الذي كانت تعاني منه البلدية؟، هل تمّ حل مشكل الانقطاع المتكرّر للكهرباء؟ وغيرها، حيث أنّه من خلال طرح أسئلة لوضعيات غير مرغوب فيها لبلدية معيّنة أو ولاية معيّنة يستطيع الباحث من خلال الإجابات التوصل إلى الدور الذي يلعبه المنتخب أو المنتخبين ومنه تحديد مردوده.

✓ **أنواع الاستبيان تبعا لمعيار صياغة الأسئلة:** صنّف بعض الفقهاء الاستبيان تبعا لنوعية الإجابة المطلوبة إلى أربعة أنواع هي:

✓**الاستبيان المغلق:** هذا النوع من الاستبيان تكون فيه الإجابة مقيّدة حيث يحتوي على أسئلة تليها إجابات محدّدة، كـ (نعم، لا)، (جيد، ضعيف)، (دائما، أبدا)، (أوافق، لا أوافق)...وغيرها، وما على المشارك سوى اختيار واحدة منها بوضع الإشارة التي يضعها الباحث مثل **(x)**، أو (√) وغيرها، ومن حسنات هذا الاستبيان أنّه يشجّع على الإجابة عنه لأنّه لا يتطلب وقتا وجهدا كبيرين، ويسهل عملّية تصنيف البيانات وتحليلها إحصائيا، ومن عيوبه أنّ المستجيب قد لا يجد بين الإجابات الجاهزة ما يريده[2]، ممّا ينتج عنه الصعوبة في التعبير عن رأيه، ممّا قد يؤدّي إلى صعوبة القياس[3].

فمثلا إذا أراد الطالب البحث قي موضوع آليات الضبط الإداري للحد من انتشار فيروس كورونا، وللإجابة على إشكاليته المتعلّقة بمدى فاعلية تلك الآليات قد يصمّم استبيان مغلق سؤاله هل ترتدي القناع الواقي؟، والإجابات المقترحة (دائما، أحيانا، أبدا)، والسؤال الثاني قد يكون هل التزمت بقواعد الحجر المنزلي؟، والاجابة قد تكون (نعم، لا)، وقد يضاف سؤال آخر مفاده هل تقر بوجود فيروس كورونا؟ والاجابة قد تكون (نعم، لا)...إلخ.

---

[1]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع نفسه، ص.166، وجيه محجوب، المرجع السابق، 121، 122.

[2]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.88، علي سليم العلاونة، المرجع السابق، ص.175، محمد سرحان على المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، دار الكتب، اليمن، ط3، 2019، ص.126.

[3]– علي سليم العلاونة، المرجع السابق، ص.176.

✓**الاستبيان المفتوح:** وفيه تكون الإجابة حرّة مفتوحة حيث يحتوي الاستبيان على عدد من الأسئلة يجيب عنها المستجيب بطريقته، ولغته الخاصّة، ويهدف هذا النوع من الاستبيان إلى إعطاء المشارك فرصة لأن يكتب رأيه، ويذكر تبريراته للإجابة بشكل كامل وصريح[1].

ومن حسنات هذا النوع أنّه يساعد في بناء جسر من التعاون ما بين الشخص الباحث وعينات الدراسة لاسيما إذا كان يقوم بتوزيع الاستمارات بنفسه، كما يزوّده بنظرة أعمق أو توضيح أشمل عن بعض المتغيّرات[2]، كذلك يساعد على اكتشاف جوانب إضافية من خلال إجابات المستجيبين لم تكن تخطر على بال الباحث، وتتضّح ميزة هذه الميزة في البحوث الاستكشافية[3]، ومن عيوبه لاسيما إذا كانت الدراسة كبيرة أنّه يتطلّب جهدا ووقتا وتفكيرا جادا من المفحوص ممّا قد لا يشجّعه على المشاركة بالإجابة، كما تأتي البيانات المأخوذة منه متعدّدة باختلاف آراء المستجيبين واتجاهاتهم ممّا يصعّب من عمليّة فرزها ومعالجتها إحصائيا[4]، مثال ما رأيك في التعليم عن بعد؟ ما رأيك في شروط الترشح لرئاسة البلدية؟، ما رأيك في التعديلات التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2020؟...

✓**الاستبيان المغلق المفتوح:** ويحتوي على عدد من الأسئلة ذات إجابة جاهزة ومحدّدة وعلى عدد آخر من الأسئلة ذات إجابة حرّة مفتوحة أو أسئلة ذات إجابات محدّدة متبوعة بطلب تفسير سبب الاختيار، ويعد هذا النوع أفضل من النوعين السابقين لأنّه يخلص من عيوب كل نوع منهما[5].

✓**الاستبيان المصور:** يحتوي هذا النوع من الاستبيان مجموعة من الصور والرسومات بدلا عن الأسئلة الكتابيّة، ويقدّم هذا النوع إلى فئة معيّنة من عيّنات الدراسة والتي تحدّد حسب طبيعة الدراسة ومتغيّراتها كالأطفال أو الأمّيين وتكون تعليمات شفهية[6].

✓**كيفية تصميم الاستبيان:** حتى يصمّم الاستبيان ويبنى بناء سليما جاهزا للتطبيق لابد أن يقوم الباحث بالخطوات التالية:

- **تحديد الموضوع العام للاستبيان أو ما يعرف بتحديد مشكلة البحث وفرضياتها:** حيث أنّ هناك علاقة بين موضوع البحث الذي يتطلّب الدراسة الميدانية، وأدوات التقصي والبحث على غرار الاستبيان التي

---

[1]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.88.

[2]– للتفصيل أنظر، سيف الإسلام سعد عمر، المرجع نفسه، ص.88، علي سليم العلاونة، المرجع السابق، ص.174.

[3]– محمد سرحان على المحمودي، المرجع السابق، ص.127.

[4]– للتفصيل أنظر، سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.88، علي سليم العلاونة، المرجع السابق، ص.174.

[5]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.88.

[6]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع نفسه، ص.88، هواري معروف، **(الاعتبارات المنهجية في تصميم أداة الاستبيان في البحوث الإعلامية)، تساؤلات في منهجية وتقنيات إعداد البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بشار، بالتعاون مع جامعة غليزان، الجزائر، 2021، ص.286، 120.

تساهم في جمع المعلومات التي قد يتعذّر الحصول عليها بالوسائل الأخرى، وبالتالي فالموضوع العام والرئيس للاستبيان هو ما يتصّل بمشكلة البحث[1].

- **تقسيم الموضوع العام:** حيث يقسّم إلى عدد من الموضوعات الفرعية حتى يتسنى للباحث تخصيص كل فرع بمجموعة من الأسئلة التي يتألف منها الاستبيان عند التطبيق كما أنّ تقسيم الموضوع إلى عدد من الموضوعات الفرعية يساعد الباحث على تغطية جوانب الموضوع تغطية دقيقة متوازنة وشاملة في الوقت نفسه.
- **وضع قائمة من الأسئلة** على أساس الموضوعات الفرعية التي تمّ تحديّدها.
- **تقويم الأسئلة:** ويتّم ذلك بمراجعتها مراجعة أوّلية وإعادة صياغتها، التأكّد من تغطيتها للأسئلة الفرعية، عرضها على مجموعة من الأفراد لتلقي المزيد من الملاحظات عنها، وإجراء التعديل اللازم أي تجريب أوّلي للاستبيان.
- **الاحتكام إلى مجموعة من المختصين في الموضوع العام:** الذي تدور حوله أسئلة الاستبيان للتأكّد من أنّها تحقّق هدفه، وإجراء مزيد من التعديلات بناء على ملاحظاتهم[2].

✓**طباعة الأسئلة في شكلها النهائي في نموذج خاص** ويشمل

- **الكتاب الغلافي للاستبيان (مقدمة الاستبيان)** ويحتوي في العادّة على معلومات عن الشخص المفحوص مثل الجنس، العمر، المهنة، المؤهلات العلمية، الخبرة، الديانة، مكان الإقامة وغيرها ممّا يراه الباحث ضروريا لتحقيق اغراض الدراسة دون أن يذكر الباحث اسمه أو يطالب باسم المستفتى،
- **الهدف من الاستبيان وأهمّيته:** حيث تشجّع المشاركين على التعاون والإجابة عن الأسئلة بصدق دون تزوير أو عشوائية، وينبغي على الباحث أن يعد المشاركين بالسرّية التامّة على المعلومات التي يقدّمونها، وبأنّها لن تستعمل لغير أغراض البحث العلمي.
- **تعليمات عن كيفية الإجابة** عن الأسئلة مع ذكر أمثلة توضيحية حتى يضمن الباحث حسن تدوين الإجابة.
- **أسئلة الإستبيان:** لما كانت الأسئلة أساس الاستبيان، وجب أن ترتّب حسب سهولة الإجابة[3]، وأن تكتب بتسلسل منطقي يعكس قائمة المعلومات المطلوبة، وأن تكتب بكلمات بسيطة واضحة، مع تجنب الأسئلة القيادّية، المتحيّزة، التقدير، والأسئلة المزدوجة[4]، وأن تكون ذات علاقة بأهداف البحث وموضوع الدراسة، حيث لا تحتوي على أسئلة خارج الموضوع، وتبتعد عن الأسئلة أو العبارات التي تحمل ضمنيا الإجابة أو توحي إلى

---

[1]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.88، هواري معروف، المرجع السابق، ص.286.

[2]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.90.

[3]– سيف الإسلام سعد عمر، نفس المرجع السابق، ص.91.

[4]– للتفصيل أنظر، علي سليم العلاونة، المرجع السابق، ص ص.176، **181**.

ذلك، أو تقدّم بدائل ضمنية، وذلك حتى يستخلص الشعور الحقيقي أو الاتجاهات الصحيحة نحو الظاهرة المدروسة[1].

- **تجربة الاستبيان تجربة مقننة للتعرّف إلى:** الوقت اللازم للاستبيان، التعرق إلى درجة ثباته وصدقه[2]،

- **توزيع الاستبيان وتطبيقه على عيّنة الدراسة:** ويتّم التوزيع عادة بإحدى الطرق التالية:

تسليمه باليد بواسطة الباحث نفسه أو مندوبين عنه: ومن مزايا هذه الطريقة أنّ نسبة الردود على الاستبيان تكون أعلى وأكثر صدقا، وبخاصّة إذا كان الباحث نفسه موجودا حيث يشعر المستجوبين بجدّية الموقف، ممّا يشجّعهم على التعاون معه من أجل أغراض البحث العلمي، كما أنّه يجيب على استفساراتهم حول بعض الأسئلة ويلمح ردود أفعالهم العامّة تجاه الاستبيان، كما أنّ هذه الطريقة تؤدّي إلى ضمان الباحث أن المستجوب هو الذي أجاب على الاستبيان وليس شخصا آخر.

إرساله بالبريد: ولهذه الطريقة عيوب منها قلّة عدد الاستبيانات التي تعود للباحث ممّا يؤدي إلى النقص في عدد عيّنة الدراسة، ومن ثمّ لا تسمح بتعميم النتائج، كما أنّها لا تضمن للباحث أنّ الشخص المفحوص هو الذي قام بالاجابة عن الأسئلة.

نشر الاستبيان في وسائل الإعلام المختلفة: وبخاصّة إذا كان الاستبيان يتعلّق بالرأي العام تجاه القضايا التي تهم الوطن والمواطنين[3].

- جمع الاستبيان والبدء بتحليل المعلومات الموجودة فيه، وتصنيفها وتفسير نتائجها للخروج بتوصيات مناسبة فيما يتعلّق بمشكلة البحث.

✓ **شروط الاستبيان:** لنجاح عمليّة الاستبيان لابد وأن تتوفّر جملة من الشروط منها ما سبق بيانه يمكن إيجازها فيما يلي.

- صياغة الاستبيان بلغة واضحة وأسلوب سهل.
- ألّا يكون مطوّلا كي لا يبعث الملل لدى المبحوثين.
- ينبغي تجريبه على مجموعة من الأفراد قبل توزيعه بصورته النهائية، أي ما يسمى بالعيّنة الاستطلاعية.
- مراعاة أهمّية الظرف المكاني عند توزيعه.
- عدم توزيعه بأوقات غير مناسبة للمستجيبين.

---

[1]–هواري معروف، المرجع السابق ص.291.

[2]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.91.

[3]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع نفسه، ص.92.

- يجب أن يتماشى ويحقّق أهداف البحث.
- عدم وضع أسئلة تتضمّن إحراج للمستجيب.
- أن يتماشى الاستبيان مع مستوى قدرات ومدارك وثقافة المستجيب العامّة.
- يجب أن تكون الأسئلة مناسبة في لغتها، مضمونها، واضحة في صياغتها، وتمتاز ببساطتها.
- يجب أن تتوفّر في الاستبيان صفات الصدق، الثبات، والموضوعية.
- يجب ألاّ يتّصف الاستبيان بالتحيّز.
- أن يتضمّن ما يشجّع على الرد، وألاّ يشعر المستجيب بأنّها تمّس حياته الخاصّة، أو من الممكن الحصول عليها من مصدر آخر[1].

ب- **المقابلة:** تعّد المقابلة نوعا من أنواع الاستبيان الشفوي، وهي عبارة عن "**محادثة جادّة موجّهة نحو هدف محدّد غير مجرّد الرغبة في المحادثة لذاتها**"، وهي "**محادثة موجّهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين، هدفها استثارة أنواع معّينة من المعلومات، لاستغلالها في بحث علمي، وللاستعانة بها على التوجيه والتشخيص والعلاج**"[2]، وذلك طبقا لتعريفي بنجهام و إنجلش على التوالي، وللتفصيل في المقابلة كمنهج من مناهج البحث العلمي وكوسيلة لجمع البيانات والمعلومات التي يؤسّس عليها البحث، سيّم بيان أنواعها، إجراءاتها، ثمّ شروطها فيما يلي.

✓ **أنواع المقابلة:** تصنّف المقابلة تبعا للمعايير المعتمدة إلى عدّة أنواع يذكر منها:

- **المقابلة من حيث وظيفتها:** وتصنّف المقابلة تبعا لهذا المعيار إلى أربعة أنواع هي:

المقابلة المسحية: تهدف إلى الحصول على المعلومات الضرورية لموضوع ما، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يركّز على المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها إلاّ من الشخص المقابل نفسه، وتستخدم لمسح آراء الرأي العام، أو مسح الاتجاهات والميول ولتحديد آراء الأفراد بالضبط[3].

المقابلة التوجيهية أو الارشادية: وتهدف إلى الحصول على معلومات من المقابل موضوع المقابلة تمهيدا لتقديم النصح أو المشورة له، أو مساعدته على اكتشاف قدراته أو ميولاته، واتخاذ القرار المناسب فيما يتعلّق بدراسته، أو إيجاد الحلول للمشكلات التي تقلقه وتعترض سبيله[4].

المقابلة الشخصية: وهي استبيان شفوي، وتعني الالتقاء بعدد من الأشخاص وسؤالهم شفويا عن بعض الأمور التي تهّم الباحث بهدف الحصول على إجابات تتضمّن معلومات وبيانات يفيد تحليلها في تفسير

---

[1]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.169، محمد سرحان على المحمودي، المرجع السابق، ص.133.

[2]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.94.

[3]–وجيه محجوب، المرجع السابق، ص.169، سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.94.

[4]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع نفسه، ص.94.

المشكلة أو اختيار الفروض، وهي طريقة منظّمة تمكّن الفرد من التعرّف على الحقائق غير المعروفة مسبقا، وتتحقّق في الدراسات الميدانية عن أسئلة يوجّهها الباحث للشخص الآخر الذي يلتقي به وجها لوجه لمعرفة رأيه في موضوع معيّن أو للكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته[1]، أو الحصول على إحصائيات أو قرارات أو بيانات لا يمكن الحصول عليها من غيره.

المقابلة الهاتفية: وهي إمّا أن تكون مكمّلة للمقابلة الشخصية، أي استكمالا لبعض المعلومات التي كان الباحث قد حصل عليها، أو أن تجري للأشخاص المبحوثين على الهاتف لأسباب خارجة عن إرادة كل من الباحث والمبحوث[2].

المقابلة بواسطة الحاسوب[3] أو الهاتف الذكي: فبعد التطوّر التكنولوجي وثورة الإعلام والاتصال أصبحت الكثير من الاجتماعات، والندوات، والمقابلات تتّم عبر تقنيات التواصل عن بعد باستخدام تطبيقات ذكية كقوقل ميت، والزوم، ممّا ساعد على تقريب المسافات وتجنيب الباحث مشقّة السفر لإجراء المقابلات.

المقابلة العلاجية: وتهدف إلى مساعدة المقابل على فهم نفسه بشكل أفضل، والبدء في تنفيذ العلاج حسب خطّة موضوعية، وتأتي هذه المقابلة بعد المقابلة التشخيصية، كما تهدف إلى تحسين الحالة الانفعالية للمقابل[4].

- **المقابلة من حيث عدد الأفراد[5]**: وتصنّف المقابلة تبعا لهذا المعيار إلى نوعين هما:

المقابلة الفردّية: وهي أكثر الأنواع شيوعا، حيث تتّم بين الباحث وشخص واحد فقط، ولها نفس أغراض المقابلة الشخصية.

المقابلة الجماعية: وتتّم بين الباحث ومجموعة من الأشخاص في الوقت ذاته للحصول على معلومات أوفر بأقّل جهد ووقت، وعلى الباحث في مثل هذا النوع أن يراعي بعض الأمور منها، ألاّ يكون عدد الأفراد كبيرا حتى يتسنى لكل منهم التدخّل، وأن يهيء الباحث الجو المناسب لتشجيع المقابلين على المشاركة الفعالة دون السماح لأيّ منهم باحتكار الموقف أو طرح موضوعات محرجة للبعض منهم.

- **المقابلة من حيث طبيعة الأسئلة[6]**: وتصنّف المقابلة تبعا لهذا المعيار إلى نوعين هما:

---

[1]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.169.

[2]– محمد سرحان على المحمودي، المرجع السابق، ص.142.

[3]– محمد سرحان على المحمودي، المرجع نفسه، ص.142.

[4]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.92.

[5]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع نفسه، ص.95.

[6]– للتفصيل أنظر، سيف الإسلام سعد عمر، المرجع نفسه، ص.95، 96.

المقابلة المقنّنة: وتحتوي عل أسئلة موضوعة سلفا وبشكل دقيق ومحدّدة الإجابة، توجّه إلى الشخص المقابل بالترتيب نفسه، وبالطريقة نفسها، ويطلب منه اختيار واحدة من الإجابات، ويشبه هذا النوع من المقابلة الاستبيان المغلق.

المقابلة غير المقنّنة: ويتصّف هذا النوع بالمرونة، حيث تتاح للمقابل التعبير بصورة تلقائية، وهي أشبه بالاستبيان المفتوح.

✓ **إجراءات المقابلة:** لإجراء المقابلة وبغية الحصول على النتائج المرجوة لابد على الباحث:

- أخذ موعد مسبق مع المقابل، مع إعلامه بموضوع المقابلة سلفا، لاسيما إذا كان موضوع المقابلة يتطلّب الحصول على معلومات تستدعي الرجوع إلى السجّلات والملفات.
- تهيئة الأسئلة التي تساعد على تغطية جوانب الموضوع قيد البحث، وتدوينها بالترتيب المناسين ممّا يساعد الباحث عن عدم إغفال الجوانب المهّمة.
- بدء المقابلة بحديث تمهيدي فيه نوع من المجاملة مع المقابل، وتعريفه بغرض المقابلة، والاستئذان بطرح الأسئلة، على أن يكون هذا الحديث موجزا.
- تشجيع المقابل بإشعاره بأنّ حديثه موضع اهتمام على ألاّ يتركه يسترسل فيما لا يخدم أغراض البحث، بل يستدرجه مباشرة إلى لب الموضوع.
- تسجيل المقابلة، والتي قد تكون بالكتابة أثناء تلقي الإجابات من المقابل، أو بوضع إشارات تذكيرية على الورقة الخاصّة بالأسئلة المطروحة، أو بتسجيل المقابلة بواسطة أجهزة التسجيل الصوتي وذلك أفضل بعد أخذ الإذن من المعني[1].

✓ **شروط المقابلة:** لإجراء المقابلة وبغية الحصول على النتائج المرجوة لابد من توفّر جملة من الشروط منها:

- أن تكون الأسئلة واضحة ودقيقة ومحدّدة،
- أن ينفرد الباحث بالمقابل ويطمئنه على سرّية المعلومات الشخصية التي سيدلي بها[2]،
- عدم إبداء الدهشة والاستغراب حين تصدر من المقابل بعض الأقوال التي تبدو مستهجنة، كون الأصل أنّ الباحث يجمع معلومات ولا يقيّم مواقف، ولأنّ ذلك قد يجعل المقابل قد يغيّر مجرى الحديث أو يتوقّف إذا ما شعر بردّة فعل[3] غير مرغوبة تجاه حديثه.
- أن يشرح الباحث معنى أي سؤال قد يسيئ المستجوب فهمه.

---

[1]– سيف الإسلام سعد عمر، نفس المرجع السابق، ص.97.

[2]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.173.

[3]– سيف الإسلام سعد عمر، المرجع السابق، ص.97.

- أن يتجنّب الباحث التأثير على المستجوب، تحديد الموضوع تحديدا دقيقا من حيث فروضه وغاياته ومجالات النظرّية، والعملّية،
- وضوح الهدف من إجراء المقابلة لدى الباحث والمبحوث،
- مراعاة الظرف الزماني للمقابلة مع مراعاة الظرف المكاني،
- مرونة الأسئلة وتنوّعها، تحفيز المبحوث على الإستجابة،
- الانتباه ورحابة الصدر،
- عدم الاستهزاء بالمبحوث[1].

ومن مزايا المقابلة أنّها تعتبر أفضل الطرق الملائمة لتقييم الصفات الشخصية وتشخيص ومعالجة المشاكل العاطفية والانفعالية، وهي الطريقة الوحيدة التي تصلح من الأمّيين والذين لا يجيدون الكتابة، وهي وسيلة للتحقق من صحّة المعلومات لأنّها تسمح بملاحظة ما يصاب الإجابة من انفعال يظهر تأثيره على الوجه أو اليدين أو على الصوت، تمكّن الباحث من توضيح الأسئلة التي لا تبدو واضحة للمبحوث، تحقق التفاهم والود بين الباحث والمبحوث، تفيد في استطلاع الرأي العام، كما تعطي الباحث فرصة إعطاء المعلومات وتكوين اتجاهات معيّنة عن المجيب، وتسمح بتبادل الأفكار والمعلومات[2].

ومن عيوبها، أنّها تتأثّر بعوامل متعدّدة كتوتّر المستجوب أو محاولته إرضاء الباحث أو محاولة الباحث الضغط عليه، تتوقّف على استجابة المستجوب للمقابلة ورغبته في الحديث، تتطلّب وقتا طويلا وجهدا كبيرا وتكاليف كثيرة، يمكن تحيّز القائم بالمقابلة على النتائج، فقد يخطئ في فهم الاستجابة وقد يخطئ في تسجيل الإجابة، التأثّر بشخصية المقابل من حيث جنسه (ذكرا أو أنثى)، المظهر العام، العمر، المركز الوظيفي...الخ، قد تجرى المقابلة والمستجيب في ظروف غير عادّية من حيث التوتّر، التعب، المرض، وهذه العوامل قد يكون لها تأثيرها السلبي على نتائج الإجابة، وذلك عكس الاستبيان حيث يتحيّن المستجيب الفرصة المواتيّة للإجابة وفي الوقت المناسب، عدم إتاحة الفرصة للمستجيب لمراجعة بياناته وتسجيلاته الخاصّة أو استشارة البعض عن صحّة البيانات التي أدلى بها[3].

<u>الخاتمة:</u> ختاما لوريقات هذه المحاضرات التي خصّت لدراسة أحد أهم المقاييس المقرّر تدريسها لطلبة الحقوق عامّة والفئة المستهدفة خاصّة الموسوم بمنهجية البحث في العلوم القانونية، ومن خلال التفصيل في جملة المواضيع التي تضمّنها والتي قسّمت إلى ثلاث محاور حيث خصّص المحور الأوّل لدراسة **مفهوم البحث العلمي** من خلال التطرّق لجملة من المواضيع تمثّلت في **(تعريف البحث العلمي، خصائصه، مراحل تطوّره، وأنواعه).**

---

[1]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص.173.

[2]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع نفسه، ص.174.

[3]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع نفسه، ص.174.

وخصّص الثاني لدراسة **مراحل إعداد البحث العلمي** من خلال دراسة جملة من المواضيع تمثّلت في **(مرحلة اختيار الموضوع، مرحلة جمع المصادر والمراجع، مرحلة تبويب وتقسيم الموضوع، مرحلة تخزين المعلومات، مرحلة القراءة والتفكير، مرحلة الكتابة والتحرير ووضع الموضوع في شكله الأخير).**

بينما خصّص الثالث لدراسة **مناهج البحث العلمي** من خلال ببيان جملة من المواضيع تمثّلت في **(- المناهج الرئيسية وتشمل المنهج الاستدلالي، المنهج التاريخي،المنهج الجدلي،المنهج التجريبيه، و-المناهج الفرعية وتشمل المنهج التحليلي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، منهج دراسة الحالة، ومنهج المقابلة والاستبيان).**

ومن خلال التفصيل فيها بالقدر الذي تطلّبه المقام، تبيّنت أهمّية تدريس هذا المقياس، بالنسبة لجميع الطلبة على اختلاف مستوياتهم، كون إتقانها نظريا وحسن تطبيقها عملّيا، يمكّن الطالب من الوصول إلى المعلومة والحقيقة العلميّة الصحيحة، وتعويده على البحث والاستكشاف، معرفة قائمة طويلة من المصادر والمراجع العلميّة، وفي ذلك زاد علمي وثقافي له عظيم، تشجيعه على البحث، والاجتهاد، والابتكار، والإسهام في إحداث نهضة علميّة شاملة، تحقيق ما يحتاجه المجتمع في شتى المجالات كثمرة للبحوث العلمية، والبحث عن البدائل المناسبة في مراحل الحياة وظروفها المختلفة، كما تمكّنه من اكتساب شخصية الباحث العلمي.

لذلك ينصح الطلبة بدراسة هذا المقياس والاهتمام بموضوعاته ومحاولة إتقانها، لا من أجل إجراء الامتحان والحصول على العلامة، وإن كان ذلك مطلوب لكن الأهّم ألاّ يكون الهدف الوحيد، لأنّ تعلّم منهجية البحث العلمي واتقان أدواتها يساعد الباحث على اكتشاف الحقائق كباحث وعلى تسيير شؤون حياته كإنسان.

قائمة المراجع

أوّلا: المعاجم

1- جروان السابق، **الكنز الوجيز هقاموس فرنسي عربيه.** دار السابق، بيروت، لبنان، 1985.

2- يوسف شكري فرحات، **معجم الطلاب هعربي ،عربيه.** دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط6، 2004.

ثانيا: الكتب

1- إبراهيم ابراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعيّة.** دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الأولى 2009.

2- أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه،** المكتبة الأكاديمية، الكويت، ط9، 1994.

3- أحمد حسن وآخرون، **أساسّيات البحث العلمي،** مؤسّسة علماء مصر، مصر، 2017.

4- إدريس الفاخوري، **مدخل لدراسة مناهج العلوم القانونية،** مطبعة الجسور، وجدة، 2010.

5- رشيد شميشم، **مناهج العلوم القانونية،** دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

6- سيف الإسلام سعد عمر، **الموجز في منهج البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية.** دار الفكر، دمشق، ط1، 2009.

7- صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث العلمي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.

8- عبد الله التطاوي، **منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، 2005.

9- علي سليم العلاونة، **أساليب البحث العلمي في العلوم الإدارية**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط1، 1996.

10- كمال اليازجي، **إعداد الاطروحة الجامعية**، دار الجيل، دون سنة نشر.

11- محمد الصاوي محمد مبارك، **البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته**، المكتبة الأكاديمية، الدقي، القاهرة، 1992.

12- محمد سرحان على المحمودي، **مناهج البحث العلمي**، دار الكتب، اليمن، ط3، 2019.

13- محمد عبد السميع عثمان، **مناهج البحث الإجتماعي**، د د ن، د س ن.

14- محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي والقواعد والمراحل والتطبيقاته**، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 1999.

15- مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسّسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.

16- يمنى طريف الخولي، **مفهوم المنهج العلمي**، مؤسّسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، 2020.

17- وجيه محجوب، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2005.

رابعا: المقالات

1- حورية رزقي، **(اختيار موضوع البحث العلمي بين الذاتّية والموضوعية)**، مجلّة الواحات والدراسات، العدد 4، جامعة غرداية، الجزائر، ص ص.161، 171.

2- سعيدة لعموري، **(تقنيات صياغة المقدّمة في البحوث الأكاديمية)، تساؤلات في منهجية وتقنيات إعداد البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعيّة**، كتاب جماعي، مخبر الدراسات الاجتماعيّة والنفسية والانثروبولوجية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بشار، بالتعاون مع جامعة غليزان، الجزائر، 2021، ص ص.168، 196.

3- سعيدة لعموري، **(خصائص البحث العلمي)، خطوات إعداد البحوث العلمية الأكاديمية حسب منهجيّة علمّية**، كتاب جماعي، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2021، ص ص.129، 143.

4- شويرف عبد العالي، **(أساسيات في منهجية البحث العلمي في إعداد المذكرات والرسائل والأطروحات)**. مجلّة الدراسات الإسلامية، قسم العلوم الاسلامية، جامعة الأغواط، العدد السابع، جوان 2016، ص ص.491، 508.

5- صالح إبراهيم المتيومتي، **(أصول البحث العلمي القانوني)**. مجلّة الفقه والقانون، ص ص.1، 18، منشور على الرابط. https://ebook.univeyes.com/179001/pdf. تاريخ التحميل، 2020/12/11.

6- عبد الرحمن مايدي، **عناصر المقدمة المعتمدة في البحوث والمداخلات العلمية دراسة في المضمون وطريقة الصياغة والمحاذير**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص ص.208، 225.

7- عمار بوضياف، **تقنيات صياغة البحث العلمي القانوني**، يوم دراسي حول تقنيات اعداد البحث العلمي القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، تبسة، 9 فيفري 2016.

8- فاطمة الزهراء تنيو، مفيدة طاير، **(أخلاقيات البحث العلمي وإشكالية التوثيق في العلوم الاجتماعيّة والإنسانية)**.مجلة التمكين الاجتماعي، المجلّد الأوّل، العدد الرابع، ديسمبر 2019، ص ص.77، 100.

9- هواري معروف، **(الاعتبارات المنهجية في تصميم أداة الاستبيان في البحوث الإعلامية)، تساؤلات في منهجية وتقنيات إعداد البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعيّة**، كتاب جماعي، مخبر الدراسات الاجتماعيّة والنفسية والانثروبولوجية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بشار، بالتعاون مع جامعة غليزان، الجزائر، 2021، ص ص.279، 304.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1- المنارة للاستشارات، **تعريف وخصائص البحث العلمي** مقال منشور على الرابط **https://www.manaraa.com/post/2094**، تاريخ الزيارة 2021/01/20.

2- معجم المعاني الجامع، عربي- عربي منشور على الرابط **https://www.almaany.com/ar/dict/ar**، تاريخ الزيارة 2021/02/05.

3- أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير، **المنهج العلمي وتطوّره**، منشور على الرابط . **https://wefaak.com**. تاريخ الزيارة 2021/02/20.

4- أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير، **نظرة في تاريخ البحث العلمي في كل من العصور القديمة الوسيطة والحديثة**، منشور على الرابط https://wefaak.com ، تاريخ الزيارة 2022/05/05.